شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة الأوقاف الكويتية

مخطوطة

حاشية الفيشي على الشذور لابن هشام

المؤلف

يوسف الفيشي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الموسوعة الفقهية

١

حاشية الشيخ الامام العالم
الفاضل العلامة المحقق المدقق محيي الملة والدين
الشهير بالعلم النفيس الشيخ يوسف
الفيشي على الكتاب المسمى الشذور
للشيخ الامام العلامة
بن هشام لدفي الله
بعلمه والحلم

وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية
مكتبة الموسوعة الفقهية
رقم التصنيف : _____
رقم التسجيل : _____

تعلم فليس المرء يولد عالما ... وليس اخ
وان كبير القوم لا علم عنده ... صغير اذا التف

دخل في نوبة العبد الفاني
محمد ابن محمد العيدسي
سنة ١٢٤٠ عفى عنه

٣

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اول ما اقول الخ احمد الله ما فيه يحتمل ان
يكون موصولا اسميا بمعنى الذي اي اول الكلا
الذي اقوله لفظ اني احمد الله فجملة اني احمد
الله بكسر الهمزة خبر اول ولا عمل للمقول فيها
ويحتمل ان يكون موصولا حرفيا مؤولا مع صلته
بمصدر اي اول قولي حمد الله باي عبارة
كانت وعلى هذا فهمزة ان مفتوحة نعم ان
اول المقول المول بالمقول فالهمزة مكسورة
قوله العلي الاكرم في الجمع بين اسم الذات
وصفه تنبيه على اصحاقه الحمد بازاء الذات
باعتبار الصفات على ما اشتهر ويحتمل ان يراد به
الاشارة اجمالا بوصفه بقوله العلي الاكرم
لمزيد في الكرم على كل كريم فانه ينعم بلا
عوض ويحكم من غير خوف بل هو الكريم وحده
الذي علم بالقلم قوله الذي علم بالقلم اي الخط بالقلم
الذي به العلم ويعلم به الغيب واول من خط
بالقلم ادريس عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبيا
الصلاة والسلام هذا بيان للفضل المحمود عليه قوله
علم الانسان اي جنسه ما لم يعلم قبل تعليمه من
الخطي والكتابة والصناعة وخلق الكتوبة
والدلايل واثرال الايات قوله على
محمد به كالتعبير الشايع بين

كثير

كثير من العلما بالرسول لكن روى البيهقي
عن الشافعي رضي الله عنه انه كره ان يقال
الرسول بل يقال رسول الله او نبي الله قال
ولا يرد قوله تعالى يا ايها الرسول اذ ذاك اوه تعالى
نبيه صلى الله عليه وسلم تشريف له باي خطاب كان
بخلاف كلامنا ولعل المصنف لا يقول بذلك
وقد يقال محل الكراهة اذا لم يقترن به ما
يشعر بالتعظيم والرسول انسان اوحي اليه بشرع
وامر بتبليغه والنبي انسان اوحي اليه بشرع
وان لم يؤمر بتبليغه فهو اعم مطلقا من الرسول
والرسالة افضل من النبوة لانها تتضمن هداية
الامة والنبوة قاصرة على النبي كالعلم والعباد
وعكس ابن عبد السلام محتجا بان النبوة الوحي
بمعرفة الله تعالى وصفاته فهي متعلقة بالله تعالى
من طرفيها والرسالة الامر بالتبليغ للعباد
فهي متعلقة بالله تعالى من احد طرفيها وبالعباد
من الاخر والمتعلق بالله تعالى من الطرفين
افضل من المتعلق به من احد الطرفين واجيب
بان الرسالة اخص من النبوة كما ان الرسول
اخص من النبي فهي مشتملة على النبوة وزيادة
قوله رحمة للعالمين اما مفعول له او حال بمعنى
ذا رحمة او على المبالغة في الرحمة كانه عين
الرحمة او باستعمال الرحمة فيما يصدق عليه

ثلاث مراتب الاولى التوقي عن العذاب المخلد
بالبراءة عن الشرك وبعده عن الكفر وعليه
قوله تعالى والزمهم كلمة التقوى وهي لا اله
الا الله والثانية التجنب عن كل ما يؤثم من
فعل حرام او ترك واجب وهو المعني بقوله تعالى
ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا الآية وهي
تقوى الخواص والثالثة التنزه عما يشغل سره
عن الحق وتبتله اليه بكليته وهو التقوى الحقيقي
المعني بقوله تعالى اتقوا الله حق تقاته وهو تقوى خواص
الخواص واختصاصها امامته بالمتقين لانهم
المقتدون والمتبعون له وان كانت امامته
عامة للكل مسلم وكافر ولانه لا ينتفع بامامته
الا المتقي فان الاقتداء به لا يجلب نفعا ما لم
يكن معه تقوى وعلى هذا قوله تعالى وننزل
من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد
الظالمين الا خسارا قوله وعلى اله المشهور
ان اصله اهل قلبت الهاء الفا وفي القاموس
همزة ثم الفا فيجوز فلا يلزم شذوذ وقيه نظر لانه
لتصريح بعض المحققين بشذوذ وما من مؤيد
وتصغيره على اهيل دليل على ما تقدم لما تقرر
من ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وقيل
اصله اول ويصغر على اويل ولذا ذكره
الجوهري في الالف والواو وفي القاموس

تمار تع وما ارسلناك الا رحمة للعالمين والحصر
على التقادير اضافي والظاهر ان المراد نفي
العذاب او الغضب كما يدل عليه انما بعثت
رحمة لا عذابا او غير ذلك من الاحاديث الصحيحة
لا تنافي عدم العموم والا لا دخل الا على ما يفيد
العموم فان الا في الحصر انما تدخل على ما اريد
اثباته ردا للمخاطب فاذا كان المقصود في المقام
اثبات لاذات الرحمة العامة كان الواجب ان
يقال ما ارسلناك رحمة الا للعالمين او الا للعالمين
رحمة كما ان في قوله ما ارسلناك الا كافة للناس
ادخل الا على ما يفيد العموم فافهم ذلك فقد
خفي مع وضوحه على جماعة والمراد بالعالمين
ما يشمل الكافر عند اكثر المفسرين ولهم في
تفسير الآية وجهان مذكوران في الكشاف وانوار
التنزيل وغيرهما من التفاسير المعتبرة قوله
وامامة المتقين الامام المقتدى به والمتبع والجمع
امام ايضا ذكره في القاموس ونظيره لجام
وكثيرا ما يجمع على ايمة والاصل آيمة على وزن
افعلة والمتقي اسم فاعل من وقاه اي حفظه
وصانه فالتقى اصله اوتقي قلبت واوه يا لانكسار
ما قبلها ثم يا وادغمت في التاء والوقاية
شرط الصيانة والحفظ وهو في الشرع اسم
لمن يقي نفسه عما يضره في الآخرة وذلك

يصغر علي اويل واهيل وخصابعد القلب الي
مطلقا بان لا يضاف الا الي ذي خطر من ذوي العقول
وذا لا ينافي التصغير لانه في المضاف مع امر تب
الخطر متناوله فتقبل التصغير واختلفوا في ال
النبي صلي الله عليه وسلم والاثرون علي انهم من
حرم عليهم الزكاة وهم بنو هاشم عند ابي حنيفة
رحمه الله تعالي وبنو المطلب ايضا عند الشافعي
رحمه الله تعالي وبنو اغالب وقيل ذريته وازواجه وقيل
اتباعه انتهي قوله الهادين الهداية قال المولي سعد
الدين التفتازاني في شرح العقايد والمشهور ان
الهداية عند المعتزلة بمعني الدلالة الموصلة الي
المطلوب وعندنا الدلالة علي طريق توصل الي
المطلوب سواحصل الوصول وانه هنا لم يحصل
انتهي وكل من القولين منقوض اما الاول فهو
منقوض بقوله واما ثمود فهديناهم فاستحبوا
العمي علي الهدي واما الثاني فمنقوض بقوله تعالي
انك لا تهدي من احببت واحتمال التجوز مشترك
قوله وصحبه الصحب اسم جمع لصاحب وقيل جمع
له قوله الرافعين لقواعد الدين القواعد
جمع قاعدة وهي قضية كلية اي محكوم فيها
علي كل فرد فرد يتعرف منها احكام جزيياته
موضوعها وقد احال الاصل تتمة ذلك علي
ما ذكر في حواشيه علي شرح العقائد للنسفي

ثم قال قال السيد في حواشي العضد واما الدين
فهو وضع الهي سايق لاولي الالباب باختيارهم
المحمود الي الخير بالذات ويتناول الاصول والفروع
وقد يخص بالفروع والاول فهذا هو الدين
المنوب الي محمد صلي الله عليه وسلم المشتمل علي العقايد
الصحيحة والاعمال الصالحة انتهي وفي بعض
الحواشي علي بعضهم ما نصه احترز بقوله الهي
عن الاوضاع البشرية نحو الرسوم السياسية والا
لتدبيرات المعاشية وقوله سايق لاولي الالباب
احترازعن الاوضاع الطبيعية التي يهتدي بها
الحيوانات لخصايص منافعها ومضارها وقوله
باختيارهم المحمود عن المعاني الاتفاقية والاوضاع
القسرية وقوله الي ما هو خير بالذات عن نحو
صناعتي الطب والفلاحة فانهما وان تعلقا
بالوضع الا انهما اعني تاثير الاجسام العلوية في
السفلية وكائنا سايقتين لاولي الالباب باختيارهم
المحمود الي صنف فليستا توديانهم الي الخير
المطلق الذاتي اعني ما يكون خيرا بالقياس الي
كل شي وهو السعادة الابدية والقرب الي
خالق البرية انتهي وفي وصف الال والصحب
بما ذكر اشارة الي وجه الصلاة عليهم قوله
وبعد ظرف منقطع عن الاضافة اي بعد ما تقدم
وهو بتقدير اقول ونحوه والفا بعدها زايدة

على توهم ان اشتهار بلزوم ما بعد لما قبلها **قوله**
فهذا يحتمل ان تكون الاشارة الى ما في الذهن
ويحتمل ان تكون الاشارة الى ما في الخارج وفي
كل منهما اشكال وقد اطال الاصل الاجوبة عن
ذلك على ما ذكر في شرحه على بسملة شيخ الاسلام
قوله كتاب اي الفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار
دلالتها على معان مخصوصة على ما اختاره السيد
المحققين وغيرهم **قوله** شرحت فيه مختصر
المختص عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث
دلالتها على معان مخصوصة كما هو المختار وهو
ما قل لفظه وجل وكثر معناه فيه بل الوجه كما
قال ابن قاسم رحمه الله تعالى حذفه للقطع بقلة
معاني بعض المختصرات كلفظه والمبسوط مثلا اكثر
لفظه وقولهم ومعناه فيه نظر للقطع بقلة معاني
بعض المبسوطات **قوله** شذور الذهب الشذور
جمع شذر في الاصل وهي بكسر فسكون كما قال
الجوهري الشذور من الذهب ما يلتقط من
المعدن من غير اذابة بالنار والقطعة منه
شذرة وقال ايضا والشذر صغار اللؤلؤ **قوله**
في معرفة كلام العرب اي في بيان معرفة كلام
العرب والمشهور ان الظرفية في امثال هذا
على التشبيه من حيث ان البيان يمكن بغيره
هذه الالفاظ فكان البيان محيط بها فجعل

الشمول العمومي كالشمول الظرفي والمراد بكونه
في كذا عرفا انه المقصود بالذات منه على ما
حقق في محله فلا يضر اشتماله على الخطبة ونحوها
او المراد فيها وفيما يناسبها عرفا ونعرف معرفة
المكتب من المضاف اليه عهديته كما في علام زيد
حيث صرحوا بان المراد غلام معين له فالمعنى
معرفة من كلام العرب اي علم النحو والتحقيق
ان المعاني المذكورة في المعرف باللام تجري في
باب اضافة والعرب قيل انه جنس للصنف المعروف
من اولاد اسماعيل وقحطان وقال الشيخ بن كثير ان
العرب كانوا قبل اسماعيل ويقال لهم العرب العاربة
وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان وجرهم وغيرهم
واما العرب المستعربة فهم من ولد اسماعيل
وهو اخذ العربية من جرهم انتهى وقد جمع
استاذ صاحب الاصل بين القولين فراجعه **قوله**
شواهده اي جزئياته المذكورة لاثبات القواعد
ولا تكون الا من كلام الله تعالى او من كلام رسول
الله صلى الله عليه وسلم او من كلام العرب الموثوق
بعربيتهم **قوله** شوارده الشوارد جمع شاردة
وهي النافرة **قوله** وملئت من افنان حدائق وابد
زائده الا وابد الوحوش وابد البهمة
تابد وتابد اي توحشت وزاد الكلام يرود
رودا وريادا وارتيادا اي طلبه **قوله**

لعله الموثوق

العباره اي اللفظ وسمي اللفظ عبارة لانه يعبر
به عما في الضمير قوله ذكرت اعرابه ليس المراد بيان
الاعراب هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيا
مستدركا بل المراد تطبيق المركب على القواعد
النحويه سواء كان مبنيا او غير مبني فقوله ذكرت
اعرابه اي ذكرت ما يفيد اعرابه قوله والله
اي لا غيره اصيل انما حصرة اشتغالا بالمسؤول ان
لا اطلب الا منك ثم قبولا من اطلب منك وجريا
على طريقه اياك نعبد لان الله تعالى قد امرنا با
ظهار اختصاص العباده كما في اياك نعبد على
ما ذكر المفسرون من ان معنى الفاتحه قولوا الحمد
لله الخ فاظهروا اختصاص السؤال وهو لغة الطلب
واصطلاحا طلب الادنى من الاعلى قوله ان ينتفعني
وايا كم بذلك جعله واسال الله تعالى ان ينتفعني الخ
خبريه وصدرها الدعاء وادخل نفسه في الدعاء قال
ينتفعني لانه من الدعوات الصالحه المستجابه اذ
الدعاء بظهر الغيب مستجاب فاذا قبل للغائب قبل
لمن معه اذا الصقته واحد وهو له تتشخص
وقدم نفسه فيه لقوله تعالى حكاية عن نوح عليه
الصلاة والسلام رب اغفر لي ولوالدي ولمن
دخل بيتي مومنا وللمومنين والمومنات ولما اخرج
الترمذي عن ابي بن كعب ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان اذا ذكر احدا فدعا له بدا

بنفسه قوله انه قريب مجيب اي وانما سالته وطلبت
ما ذكر لانه قريب مجيب قال تعالى واذا سالك عبادي
عني فاني قريب اجيب دعوة الداع اذا دعاني
اي تفضلا لهم الي قريب وهو تمثيل لكمال علمه باحوال
العباد واقوالهم واطلاعه على احوالهم بحال من
قرب مكانه منهم روي ان اعرابيا قال للرسول
الله صلى الله عليه وسلم اقريب ربنا فنناجيه ام بعيد
فنناديه فنزلت اجيب دعوة الداعي تقرير وعد
للداعي بالاجابة قوله وما توفيقي الا بالله لا يخفى
ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وان استقبح اهل
اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل على
الاله فلا يحسن ضربي بزيد واعالوا ان الضارب
زيد وانما يقال ضربي من زيد فالعزيمي وما توفيقي
الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف
في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث
قال اي وما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه قوله
عليه توكلت اي اعتمدت والتوكل لغة تفويض
الامر الى الغير واصطلاحا طرح البدن في
العبوديه وتعليق القلب بالربوبيه وقال الرا
غب التوكل يقال على وجهين يقال توكلت لفلان
بمعنى توليت له ويقال وكلته فتوكل لي وتوكلت
عليه بمعنى اعتمدته قال الله تعالى وعليه فليتوكل
المتوكلون وتقديم الصلة يفيد الحصر ويرد

على الحصر ان الاعتماد كثيرا ما يقع على غيره تعالى
ويمكن الجواب باوجه احدها ان الحصر اضافي بالاضافة
الى الاصنام ونحوها الثاني ان الاعتماد عليه في تحصيل
الاسباب وتيسيرها والتحصيل والتيسير مختصان به
تعالى الثالث ان المقصود بان اعتماد عليه انما هو الله
تعالى وان حصل الاعتماد على غيره صورة حتى ان
قوله اعتمدت على فلان بمنزلة اعتمدت على الله بواسطة
فلان فانه تعالى قادر على كل ممكن المتمكن من كل
شيء وما عداه عاجز في حد ذاته بل معدوم ساقط
عن درجة الاعتبار وفيه اشارة الى محض التوحيد
الذي هو اقصى مراتب العلم بالمبدا قوله واليه
انيب اشارة الى معرفة المعاد وهو ايضا يفيد الحصر
بتقديم الصلة وفي هذه الكلمات اشارة الى طلب
التوفيق لاصابته الحق فيما ياتي ويذر من الله
تعالى قوله فوائد الكلمة مفرد اي معنى الكلمة وتعريفها
عند النحاة معنى قوله مفرد ان قيل هلا قال قوله
ليطابق الخبر المبتدا في التانيث فالجواب انه لا
يجب التوافق بينهما في التذكير والتانيث / لا بثلاثة
شروط الاول ان يكون الخبر مشتقا او في حكمه اما في
الجوامد فيجوز نحو امرأة صوم هذا الدار ظبي
كان طبي وزيد نسمة عجيبة والقول هنا في
مثله نحو امرأة صوم ورجل صوم فلا يؤنث ولا
يثنى ولا يجمع الثاني ان لا يكون الخبر مما يشتمل فيه

المذكر

المذكر والمونث كجريح التالث ان يكون رافعا
للضمير المبتدا فلا يونث في نحو هند حسن وحسنا
بخلاف هند حسنة الوجه واعلم ان المحدود الذي
هو الكلمة مبتدا وجنسه مع فصله خبره كما هو
القاعدة في تحديد المفاهيم العرفية واعتبار
قيد الخبرية لفظا ومعنى خطا لان الغاية بالجمع
وليس هذا كزيد رجل صالح لحصول الغاية برجل
لدفعه احتمال نقل زيد لاسراه وفي كل من الجنس
والفصل ضمير المحدود ضمير مفرد نائب عن ضمير
قولنا نابه ومحله النصب والمختار كون
اللام في الكلمة للجنس مع جواز غيره لانه الغالب
في التعاريف فوافق هذا التعريف الغالب
وقيل لان التعريف للماهية لا للفرد وفيه
ان من جعلها للعهد اراد الكلمة المستعملة في
السنة النحاة والمراد مفهومها لا فرد معين كزيد
فان مناقاة بين كون اللام للعهد وجعل التعريف
للمفهوم فتدبر وقد اعترض بان الجمع بين تا الوحدة
ولام الجنس وطال الكلام فيه وجوابه ان لفظ
كلمة كانسان واحد لها مفهوم كلي صادق على
زيد وعمرو وبكر ولهذا المفهوم افراد هي زيد
وضرب فاريد بلام الجنس ان المعروف مفهومها
الكلي لا فرد من فان مناقاة اصلا والحاصل ملاحظة
الوحدة لثم الجنس اي جنس الوحدة

ومفهومه فان قلت الكلمة محكوم عليه وقوله قول
مفرد محكوم به وكل شيء من المحكوم عليه بمحكوم به فلا
شيء من الكلمة بقول مفرد وهذا خلف قلت تحقيق
الجواب ان مغايرة الشيء للشيء باعتبار ما ووضع
اما لا ينافي كونه اياه من حيث الحقيقة فان الحيوان
الناطق يغاير الانسان من حيث الاجمال والتفصيل وليس غيره من حيث الحقيقة وقولنا الانسان حيوان ناطق لا يقتضي مغايرة الثاني للاول من حيث الحقيقة مع تغايرهما من حيث الوضع والحمل فان قيد قولنا جزء من جزئيات الكلمة لانه اسم لقبوله على ما مر الاسماء وقد جعل جنسا لها وكذلك مفرد وقد جعل فصلا والجنس والفصل يجب ان يكونا اجزاء للمحدود لا جزئيات له والجزئي والجزء متنافيان لان الجزئي يحمل عليه الكلي والجزء لا يحمل عليه الكلي فالجواب ما جعل جنسا وفصلا ليس جزئيا لها لان القول له اعتبار ان فهو جزئي للكلمة باعتبار لفظه وخصوصيته وحروفه وجزئيا باعتبار مفهوم مدلوله لكونه لفظا مخصوصا وكذا يقال في قوله مفرد فان قيد الكلمة في قولنا من افراد الكلمة فتكون الشيء فردا من افراد القول فلنا ان الكلمة فانه فرد من افراد القول باعتبار خصوصيتها

التي امتازت بها عن سائر الكلمات فهي بالاعتبار
الاول مدلوله وباعتبار الثاني دالة وكذلك القول
فيجوز ذلك باعتبارين واعتبر ذلك في امثاله ذلك
وقدم المصنف النظر في الكلمة على النظر في
الكلام لان المفرد سابق على المركب طبعا فانبغي
ان يسبقه وضعا ومن ثم عيب على الجزولي في
ابن معط فانها عكسا هذا المنهاج وربما حسنت
بعضهم صنيعهما لان الكلام هو المطلوب بالذات
لانه الذي يقع به التخاطب فتقدمه اهم ويتبع
النظر في هذين الوجهين لا يهما اولي بالاعتبار
واعلم انه اذا اريد تعريف حقيقة الشيء وتمييزه
تمييزا ذاتيا فالسبيل الموصل الى ذلك هو الحد
وطريقه ان يبتدأ بالمحدود ثم يؤتى بالجنس
وهو الدال على جوهر المحدود دلالة عامة
ولا يتصور ان الا واحد او القريب منه او
من البعيد لان فيه اخلالا ببعض الذاتيات
ثم يأتي بالفصل وهو الدال على جوهر المحدود
دلالة خاصة ويكون قاكرا بحسب الحاجة
وشرط الحد الحقيقي امران الاطراد وهو
انه كلما وجد الحد وجد المحدود والثاني
الانعكاس وهو انه كلما انتفى انتفى مثال
ذلك قولك الانسان حيوان ناطق فكلما
وجد الحيوان الناطق وجد الانسان

وكلها انتفى الحيوان الناطق انتفى الانسان
ومن ثم سمي حدا لانه يمنع المحدود من الخروج
عنه وغيره من الدخول فيه والحد في اللغة
المنع ومن ثم سمي البواب حدادا لمنعه الطارق
من الدخول والسجان حدادا لمنعه المحبوسين
من الخروج قال الشاعر يقول لي الحداد ويحك
يسوءني اي السجن لا تجزع فما بك من بأس وخرج
بقصد الحد بالقول ما ليس بقول كالخط
والاشارة وما يفهم من حال الشيء وحديث
النفس في التكليم والمهمل وخرج بالمفرد وما يطلق
عليه قول وليس كلمة في الاصطلاح لكونه غير
مفرد ويكون الاحتراز بالجنس اذا كان اعم
من الفصل من وجه كقولنا في حد الانسان
حيوان ناطق فالحيوان اعم من الناطق لشموله
غير الناطق والناطق اعم من الحيوان
لشموله الملائكة والعقول وبالناطق خرج
غير الانسان من الحيوانات الاخر وكذا
ما يحق فيه القول يكون مفردا وغير مفرد
والمفرد يكون قولا وغير قول فيحترز بكل
منهما عن بعض ما تناوله الاخر كما تبين
وقال جنس يشمل عبارة الاقوال ويخرج عنه
الخط والاشارة ونحو ذلك مما تقع به التنا
يد ولا يسمى في اصطلاحنا كلاما وقاعل

لطف

لطف قولنا يخرج عنه ولم نقل انه مخرج لان
الاجناس لا تذكر لان تحترز بها اذ ليس
قبلها شيء غير المحدود ولكن اذا ذكر جنس بعينه
اغنى بان المحدود داخل عن ما لهه با
عدا ذلك فطلما فهذا مراد الناس حيث يقع
قولهم في الجنس انه مخرج لذلك ولكن اكثر الناس
لا يعلمون قوله قول واشاره على اللفظ لكونه
جنسا قريبا بالنسبة اليه اذ اللفظ يصدق عليه
وعلى غيره والقول وان اطلق على اللفظ من
الراي والاعتقاد والفعل كقاله بيده هكذا
اي فعل بطريق المجاز والاشتراك الا ان المراد
به هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك كما سمعتها
له في الحد الاولي شرح الحدود للتاكفي قوله
في الكلمة ثلث لغات اي في لفظ الكلمة قوله
وجمعها كلم كنبق اليه د لقب الصحاح وصاحب
اللباب والمختار انه اسم جنس جمعي وجمع به
عليه المصنف في غير هذا الكتاب قال الرضي
اعلم ان الكلمة جنس الكلم وتمره وليس
المجموع من التامر هذا النوع جمعا لذي التا
كما يجي تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقيقة
ان يقع على القليل والكثير كالماء والعسل
لكن الكلام لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين
بخلاف تمر وضرب انتهى واعلم ان اسم

الجنس موضوع للماهية من حيث هي ولا يخفا
ان ذلك مناف لكونه جمعا وجوابه ما في الرضي
في باب الجمع من وضع للماهيه واحتمل في الجمع
فهو اسم جنس وضعا جمعي استعمالا قال الفاضل
الجامي والكلم بكسر اللام جنس لاجمع كتمر وتمره
بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلاث فصاعدا
والكلم الطيب يوول بيعضها الكلام انتهى وقيل
اسم جمع وقيل اسم جنس امرادبه اي يقال على
الكثير والقليل كما وتراب والمختار ما سبق من
انه اسم جنس جمعي لانه لا يقال الا على ثلاث
كلمات فاكثر سواء اتحد نوعها ام لم يتحد افادت
ام لم تفد وقيل جمع قلة وتجيء بهذا الخلاف
في كلما يفرق بينه وبين واحده بالتا وعلى
المختار يجوز في ضميره التانيث مراعاة للجمعية
والتذكير على ارادة الكثير من الجواهر
يصعد الكلم الطيب يجر فوق الكلم عن مواضعه
وتغيير كلم وكلمة من المصنوعات لبن ولبنه
ومن المخلوقات لبق ونبقه فاسم الجنس الجمعي
هو الذي يفرق بينه وبين واحده التا بان
يكون واحده بالتا والاعلى الجمعية واذا تجرد
منها يكون للواحد نحو كما وكماة وقد يفرق
بينه وبين واحده بالياء نحو روم ورومي

وزنج وزنجي قوله وجمع الاولى كلم كسدر والثانية
كلم كتمر تقدم ان الخلاف السابق جار في ذلك ايضا
وللا صل هنا تحقيق مع طول فراجعه قوله وكذلك
ما كان على وزن نعل اي بفتح الفا وكسر العين واما
اللام فذكر فتحها تغليبا للفعل وجوزها تغليبا للاسم
مخرج بفتح الفا وكسرها فان في عين ما فيه ذلك ا ب
تبعت فاه كعنق وابل في الاسما وبلزا ي ضحيت في
الصفات جازا سكانها وا ا صل فقط والا فلا
يجوز غير الاصل كصرد وعنب وضوج بكسر العين
ضمها وفتحها واسكانها فان ما فيه ذلك ان كان
مضموم العين كعضد فلا يجوز فيه مع ان صل الا
اسكانها قال الجاربردي وكجوز عضد بفتح الفا
نقل من الضاد كما نقلوا الكسة في كتف للتعل
الضمة وقد جوز بعضهم التقي وان كان مفتوحها
كبطل واسكانها كصعب فلا يجوز فيه الا الاصل
وناقش بعضهم في تسمية لغات الوجوه لغات
اذ اللغة ما وضع على هيئة مخصوصة فهي صادقة
على الاصل منها فقط وغيره وجوه جايزة متفرعة
عنها كما يشير اليه قولهم يجوز ردعنى الاوزان
بعضها الى بعض واغا ذكر المصنف وزن لان
ما فيه اللغات لم يشتمل على فعل بل على موافقته
ثم ان وزن نحو اثاث يريد ظاهر من المماثلة
فهو مصدر مضاف لمفعوله اي شكل موزون

ضبها

فعل قوله نحو كبد وكتف بالرفع على انه خبر مبتدا
محذوف اي هو نحو كذا وبنصبه على تقدير فعل
اي اعني مثلا وجوز بعضهم في مثله ان يكون
مدفوعا على احتياط الحاضر اي في نحو كذا لكن ذلك
ليس بمقيس في مثل هذا الموضع فلا ينبغي التعويل عليه
وظاهر العبارة اخراج كبد وكتف لان نحو الشيء
غيره وقد تجعل الاضافة فيه بيانية اي النحو
الذي هو كبد وكتف والاحسن ان يقال المعني:
كبد وكتف ونحوهما قوله حرف حلق حروف الحلق
ستة الهمزة والهاء والعين والحاء المهملتان والغين
والخاء المعجمتان قوله نحو فخذ قال الجاربردي يكون
فيه سكون العين مع فتح الفاء للمخففة ومع كسره كمنقل
حركة الخاء اليه وفخذ بكسر فتين لكون حرف الحلق
قوية فتستتبع ما قبلها انتهى وقوله لكون حرف الحلق
قوية جواب سوال حاصله ان يتبع الثاني الاول
لا عكسه فقال اهل اللغة الفخذ الجماعة من الناس
وهم دون البطن والبطن دون القبيلة قال
عياض قال ابن فارس الفخذ هنا اي في قوله صلى
الله عليه وسلم لتكفي الفخذ من الناس باسكان الخاء
غير فلا يقال الا باسكانها تحت فخذ الذي هو
العضو فانها تكسر وتضم وتسكن قوله والمراد
بالقول اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس
انما قال والمراد بالقول الخ ولم يقل القول

اللفظ

اللفظ الخ مع انه اخص تنبيها على انه يطلق على غير
ذلك كالرأي والاعتقاد والنطق بالقول واللفظ
صوت يعتمد على شيء من المخارج المعلومة ان صدر
من انسان والمراد باعتماده على المخارج حصوله
بسببها واستعانتها والمراد هنا اللفظ حقيقة او
حكما ليدخل الضمير المستتر فانه كلمة في الاصطلاح وفي
لفظ حكما والدال ذو الدلالة وهي كون الشيء بحالة
يلزم من العلم به العلم بشيء اخر وآلة وال الدال
والثاني المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود
والنصب والاشارات والمعنى في اللغة المقصود
واما في الاصطلاح فقال السيد في حاشية الشمسية
ان المعنى انما يطلق على الصور الذهنية من انها
تقصد من اللفظ وقد يكتفي في اطلاقه عليها بمجرد
صلاحيتها للقصد من اللفظ وضع له لفظ او
لا فان قيل قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض
مثل قرأ لفاظه اسم ان نزل او للنزلة بناء على ان مسمى
اسم الفعل لفظ الفعل او المصدر واما على ان
مسماه المعنى المصدري وهو الحدث فالمسمى المعنى
الاخر فكيف يصدق عليه انه لفظ دال على تعريف
قلت المعنى ما يقصد لشيء وهو اعم من ان
يكون لفظا او غيره وفي الاصل اسيلة واجوبة
اخرى اجعه ان شئت والدال عند الاطلاق

ينصرف الي الدال بالوضع فلا يرد انه اطلاق في
موضع التقييد ولا يخفى انه لا ينصرف الي ذلك
فقد يقال يمكن جعل التمثيل المذكور قيدا في التعر
والتقييد والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى
دلالة على كدلالة رجل وفرس في انها بالوضع
قوله مثلا يعني المثال اذ المثال والمثل والمثل وا
لمثل بمعنى التشبيه وهو جزئي يذكر لا يضاح القاعدة
واما المثل الذي هو كلام شبه مضربه بمورده
فغير مراد ههنا ونصبه اما على انه مفعول لفعل
محذوف اي اذكر مثالا واما حال من الحظ اي
النقش المكتوب الموضوع قوله فانه وان دل على
المعنى لكنه ليس بلفظ مثل هذا التركيب لغير الوقو
وقد يقع لا سوقع لكن كما يقال لزيد وان كان
غنيا لا انه بخيل قائلا ولكن ليس بخيل بل هما
للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر
متقدم حسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدم
عين المذكور كما تقول في المثال المذكور زيد وا
كان غنيا لا غنا عنده وانما يكون عنده غنا
لو لم يكن بخيلا لكنه بخيل وقس على هذا في كلا
المصنف فانه اي الحظ وان دل على المعنى ليس
بقول وقوله لكنه ليس بلفظ استدراك على
ما فهم من نفي القول عنه من ثبوت اللفظ
يجوز ان يكون التقدير فانه وان دل على

المعنى

المعنى ليس بلفظ ولكنه للتاكيد فان لكن تجيء
للتاكيد مثل لو جاني زيد اكرمته لكنه لم يجي قوله
لكنه لا يدرك على معنى اي بالوضع فلا يرد انه
يدل على معنى بانتقل اليه المتكلم به من وراجدا
قوله والمراد بالمفرد ما لا يدل جزوه على جزء معناه
لا بقال يصدق التعريف على نحو زيد قام فان زاي
زيد لا يدل بعض المعنى لانا نقول ان اضافة
جزء تعريف المفرد للعهد الذهني بالاصطلاح
البياني فالمراد انه لا يدل جزء من اجزايه على جز
المعنى فخرج ما ذكر لان من اجزا اللفظ مجموع زيد وهو
دال او نقول المراد انه لا يدل جزوه القريب
فخرج ما ذكر لان زيدا دال وبقي داخل في المركب
اذ يكفي فيه ان يدل جزوه وقد دل نعم ان متلم
حيوان ناطق اذا جعل علما لانسان يدل جز لفظه
على جز المعنى لان الانسان مركب من الحيوان
والناطق فيفسد التعريف واجيب بان المراد
ما لا يدل دلالة مقصودة اي ما لم يقصد المتكلم
دلالة الجز على الجزو لا يقصد حين العلمية
دلالة الحيوان على معناه بل قصد المجموع من
المجموع ولما كان المفرد يختلف معناه باختلاف
الارادة عبر عنه بالمراد فقال والمراد اي
مراد المصنف وغيره بالمفرد في تعريف
الكلمة واعلم ان هذا التعريف الذي ذكره
المصنف تعريف للمفرد باصطلاح اهل المنطق

كما فيه علبه السيد وبه خلفيه الاعلام المركبة
نحو عبد الله فهي مفردات عندهم والمحققون
من النحاة على انها مركبات فان المفرد عندهم
الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف اذ نظرهم في
اللفظ من حيث الاعراب والبناء وكل علم مركب يتمثل
على اعرابين وانما كانت مفردات عند المنطقي لان
نظره في المعاني اصالة **قوله** وهو الجملة المفيدة اي
الدالة على معنى يحسن السكوت عليه والمراد بالجملة هي
الجنس الصادق بالجملة وبالاكثر ومن ان طلق
اللغوي وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله
هي العليا وتمت كلمة ربك الحسنى وجعلها كلمة باغية
في عتبه وقوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها
الشاعر قول لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل
نعيم لا محالة زائل ولكثرته قيل انها لم توجد في
اللغة الا كذلك وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه
كتسميتهم ربيئة العين عينا والبيت بل القصيدة
من الشعر قافية قال معن بن اوس المزني وكم
علمته نظم القوافي فلما قال قافيته هجاني اراد
قصيدة وسمي عليه الصلوة كلمة الله لانه لما انتفع
به في الدين كما انتفع بكلامه سمي به كما يقال فلان
سيف الله واسد الله وهو وحد بها وهو قوله
كن **قوله** في العربية اي في اللغة العربية **قوله**
حرف ردع الخ اي ظاهر رفعه تحليل انه خبر بعد خبر
اي كلا حرف ردع وزجر وحرف بمعنى حقا و

وحرف بمعنيه اي وايجر على الابدال من ثلاثة
اوجه غير ظاهر لا داعية الى قولك كلا على حرف
ردع الخ ولا يخفى ما فيه اللهم الا ان يقدر محذوف
اي وجه حرف الخ فيمكن الابدال حينيه وعطف
الزجر على الردع تفسيري قال الرضي الردع الزجر
تقول لشخص فلان يبعضده فتقول كلا ردعا
له اي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطا
لب كقوله تعالى ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما
تركت كلا وقد تكون كلا من كلام المتكلم فيما قبلها
وذلك اذا اخبر عن غيره بشيء منكر فيذكر بعده
كلا ما يبانا لكون كقوله تعالى واتخذوا من دون
الله الهة ليكونوا لهم عزا انتهى **قوله** وزجر عطف
والزجر طلب الكف عن الفعل بشدة **قوله** اي انه
تفسير المقصود من الردع والا فمعنى الانتهاء
معنى الارتداع لا معنى الردع وقد يصح ايضا
تفسير معنى الحرف بمضمون الكلام والاكثر على
انها حرف ردع وزجر لا معنى لها عند هم
ذلك حتى انهم يجوزون ابتداء الوقف عليها و
الابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى
سمعت كلا ما في سورة فاحكم بانها مكية لان
فيها معنى التهديد والوعيد واكثر ما نزل
ذلك بمكة لان اكثر العتو كان بها قال المصنف
وفيه نظر لانه لا يظهر معنى الزجر في نحو

ما شاركيك كلا يوم يقوم الناس لرب العالمين
كلا لئن لم ان عليا بيانه كلا وقولهم انثه عن
ترك الايمان بالتصوير في اي صورة شاء الله و
بالبعث وعن العجلة بالقرآن لعدم اذ لم يتقدم
في الاولين حكاية نفي ذلك عن احد ولطول الفصل
في الثالثة بين كلا وذكر العجلة وايضا فانه اول ما نزل
خمس اياة من سورة العلق لم تنزل كلا ان لا
نسان ليطغى فجاء في افتتاح الكلام قوله عن
هذه المقالة اي عن مثل هذه المقالة فان لا نتهاء
عن نفس المقالة الواقعة غير منصوص فان قيل
الظاهر ان تكون كلا اسم فعل بمعنى ارتدع كما
ان عليك اسم فعل بمعنى الزم فما الذي يصرفه
عن ذلك الظاهر قلت اجيب بان عدم استقلا
معناها بنفسها يصرفه عن ذلك وبعد هي بسيطة
او مركبة قولان فعند الاكثر بسيطة وقال ثعلب
هي مركبة من كاف التشبيه ولا النافية قالوا وانما
شددت لانها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقا
معنى الكلمتين قال ابو حيان وبعد دعوة
لا يقوم عليها دليل قوله والثاني نحو كلا ان الا
نسان ليطغى اذا كانت بمعنى حقا افادت مضمون
الجملة وتكون اول الكلام وزجرها مكي اسماح
كما ان حقا اسم دل نها تنون في قراءة بعضهم
كلا سيكفرون بعبادتهم راجع الى الاصل

في وجه بيانها على هذا القول وغيره ذلك قوله كذا
قال قوم لعله اراد بالقوم الكسائي ومن تبعه والذي
ذكره هو وغيره عزو ذلك الى الكسائي وعزا بعضهم
ذلك الى الكسائي وتلميذه رضي بن يوسف بن الا
بناري قوله وقد اعترض الخ واجيب بانهم لم يفتح ان
بعدها اذا كانت بمعنى حقا لانها حرف لا يصلح
للخبر به صلاحية حقا لها وبانه اذا كانت بمعنى حقا
لا يلزم اعطاؤها حكمها من كل جهة اذ الشيء انما كان
بمعنى اخر لا يلزم اعطاؤه حكمه من كل جهة انتهى
وفي كلامه اشارة الى ذلك حيث قال والاولى تامل
قوله والاولى ان نفسر كلا في الاية بالا التي يستفتح
بها الكلام يعني بان يقدر كلا ان الانسان ليطغى وفي
الزمخشري كلا ردع من كفر بنعمة الله عليه بطغيا
وفي تفسير صلح كلا ان الانسان ليطغى اي يتجاوز
الحد بعصيانه قوله والثالث قبل القسم فهي بمنزلة
اي بكسر الهمزة وكون الياء يعني فتكون لتصديق
المخبر واعلام المستخبر ودعك الطالب واستمالة
فتكون مع القسم قوله نحو كلا والقمر معناه اي
والقمر قال في المغني وقد يمتنع كونه للزجر نحو
وما لهي الا ذكرى للبشر كلا والقمر اذ ليس قبلها
ما يصح رده انتهى قال الدماميني ان لم يكن
قبلها ما يصح رده فبعدها ما يمكن الرد عن
انكاره وهو قوله تعالى انها لاحدى الكبر وقد

ان الغالب ذلك مع جواز الحالية على قلة ويفرق
فان قلت كيف تقع الجملة صفة للنكرة مع انها لا
توصف بتنكير ولا تعريف ورعاية المطابقة بين
الموصوف والصفة واجبة قلت سلمنا لكن لما وقعت
موقع المفرد نزلت منزلة النكرة لقيام موجب
التنكير وانتفا مقتضى التعريف فان قلت هذا
يجوز كونها صفة ولا يوجبه والكلام في الثاني
قلت لما وقعت موقع مفرد وقطع اعتبارها
في نفسها فالملاحظ كونها في قوة المفرد لا كونها
جملة قوله وكذا مثان الجمل الخبرية بعد النكرات
قال في المغني يقول المعربون على سبيل التقريب
الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال
وشرح هذه المسئلة مستوفاة ان ينال الجملة الخبرية
التي لم يستلزم مضمونها ما قبلها ان كانت مرتبطة بنكرة
محضة فهي صفة لها او معرفة محضة فهي حال
عنها او بغير المحض منهما فهي محتملة لهما وكذا ذلك
لشرط وجود المقتضي وانتفا المانع مثال النوع
الاول قوله تع حتى تنزل علينا كتابا نقراه و
مثال النوع الثاني قوله تع لا تقربوا الصلاة وانتم
سكارى ومثال النوع الثالث قوله تع وهذا
ذكر مبارك انزلناه فلك ان تقدر الجملة صفة
للنكرة وهي ذكر وهو الظاهر ولك ان تقدرها
حالا عنها لانها قد تخصصت بالوصف وذلك

لعلم ان الروح لا يجب ان يكون باعتبار ما قبلها بل
يجوز تعليقه عما بعدها انتهى قوله كذا قال النضر بن
شميل النض بالضاد المعجمة هو ابن شميل بفتح المعجمة ابن
خرشة بفتح الخاء والراء والشين المعجمة النضري من
اصحاب الخليل بن احمد قال ابو عبيد ضاقت علية المعيشة
بالبصرة فخرج يريد خراسان فشيعه اهل البصرة نحوا
من ثلثة ايام فلما رجعوا ما فيهم الا محدث او نحوي او لغوي
او اخباري فلما صاروا بالبريد قالوا يا اهل البصرة يغر
على فراقكم والله لو وجدت كل يوم كيلجة باقل مما فارقتكم فما رأى
خراسان فافاد بها اموالا توفي في ذي الحجة سنة اربع
وما ينيف بمدينة مرو وبها ولد ونشأ بالبصرة فلذلك
لي نسب اليها وفي الصحاح الكيلجة مكيال والجمع كيالج
وكيالجة والها للعجمة قوله خلافا للكوفيين اي في خالفته
خلافا للكوفيين واللام للتبيين كما في سقيا لك فيكون
خلافا مفعولا مطلقا او يقوم ذلك مقامهما او اذا
خلافا فيكون حالا او الكوفيون هم النحاة المنسوبون
الى الكوفة وهي بلدة معروفة ويقال لها كوفة الجند
لانها احتفظت فيها خطط العرب في خلافة عثمان
رضي الله عنه قوله وهو قابلها جملة من مبتدا
وخبر في موضع رفع على انها صفة لكلمة ظاهرة
لتعين ذلك وقد يحكم بجواز مجي الحال من النكرة
المحضة وان كان قليلا الا ان تحمل هذه على

يفيد بها من المعرفه حيث ان ابا الحسين اجاز وصفها
بالمعرفه فقال في قوله فاخران يقوما مقامهما
من الذين استحق عليهما الاوليان صفة لاخران
لوصفه بيقومان ولك ان تقدرها حالا من ضمير
المعرفه وهي الضمير في مبارك الا انه وصف من
حيث المعنى وجها الحاليه اما الاول فلان الاشاره
اليه لم تقع فيحتاج الى الاستدلال كما وقعت الاشاره
الى البعل في حال الشيخوخه في وهذا ابعلي شيخا
واما الثاني فلا قتضايه تقييد البركه بحال الاتزال
ويقول ما فيها احد يقدر فيجوز الوجهان ايضا
ومثال النوع الرابع تمثيل الحمار يحمل اسفارا فان
المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكره فيصح
ان يقدر بحامل حال او وصفا وقد اشتمل الضابط المذكور
على قيود احدها كون الجمله خبريه واحترزت من
نحو هذا عبد يعنكه تريد بالجمله الانشائيه وهذا
عبدي يعنكه فان الجملتين مستانفتان لا
محل لهما من الاعراب وجوز ان يكونا
خبرين اخرين لان عند من منع تعدد الخبر
مطلقا وهو احتمال ابن عصفور وعند من
منع تعدد ه مختلفا بان مراد الجمله وهو ابوه
على وعند من منع وقوع الانشا خبرا وهم
طائفه من الكوفيين ومن الجمل ما يحتمل الامرين
انشائيه والخبريه فيختلف الحكم باختلاف التقدير

التقدير ولهذا مثله منها قوله تعالى قال رجلان من الذين
يخافون فان جمله انعم الله عليهما يحتمل الدعا
فتكون معترضه والاخبار فتكون صلته صفه ثانيه
ولضعف من حيث المعنى ان يكون حالا ولا يضعف
في الصناعه لوصفها بالظرف القيد الثاني صلا
حيثما لا ستغنا عنها وخرج بذكر جمله الصله وجمله
الخبر والجمله المحكيه بالقول فانها لا يستغنى عنها
يمكن ان نجعل قوله القول متوقفه عليها واشباه
ذلك القيد الثالث وجود المقتضي واحترزت بذلك
عن نحو فعلوه من قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر
فانه صفه لكل او لشيء ولا يصح ان يكون حالا من
كل مع جواز الوجهين في الذي كل رجل جاءك من عندي
ما يجهل في الحال ولا يكون خبرا لانهم يفعلون كل
شيء ونظيره قوله تعالى ولولا كتاب من الله سبق لمسكم
يتعين كون سبق صفه ثانيه لاحالا من الكتاب
لان ان يتقدم الا يجعل في الحال ولان من الضروري
المستفاد من الخبر المحذوف ان ابا الحسين حكم ان
الحال لا يتذكر بعد لولا كما لا يتذكر الخبر ولا يكون
خبرا لما اشرنا اليه ولا ينتقض الاول بقولهم
لولا زيد لاكرمتك هو لولا الثاني بقول ابن الزبير
رضي الله عنه لولا بنوها حولها لخبطتها
بخبطه عصفور ولم اتلعثم لتذورها واما
قول ابن الشجري في نحو لولا فضل الله عليكم

ان عليكم خبر مخبر دو دبل هو متعلق بالمبتدا او الخبر
محذوف التقدير الرابع اثنتا المانع والمانع اربعة
انواع احدها ما يمنع حالية كانت متعينة لو لا
وجون ويتعين خ الاستيناف نحو زارني زيد
ساكنا فيه اوان الذي له ذلك فان الحاله بعد المعر
فة المحضة جاز ولكن الصين ولن ما نعان لان
الحالية لا تصدر بدليد استقبال والثاني ما يمنع
وصفية كانت متعينة لو لا وجود المانع وتمنع فيه
الاستيناف لان المعنى على تقييد المنفذ فتتعين
الحالية بعد ان كانت ممتنعة وذلك نحو عسى ان
تكرهوا شيا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيا وهو
شر لكم او كالذي مر على قرية وهي خاوية وقوله
وهي رمن والناس فيستثنون بي والمعارض
فيهن الواو وانها لا تعترض بين الموصوف وصفته
خلافا للزمخشري ومن وافقه الثالث ما يمنعهما
معا نحو قوله لك وحفظا من كل شيطان مارد
لا يسمعون وقد مضى البحث فيها والرابع ما يمنع
احدها دون الاخر ولولا المانع لكانا جايزين
وذلك نحو ما جاني احد الا قائلا خيرا فان جملة
القول لو كانت قبل وجود الا محتملة للوصفيه والحا
لية فلما جات الا امتنعت الوصفيه ومثله قوله
تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون ذكرى
واما وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب

معلوم

معلوم فللوصفية مانعان الواو والا ولم يذكر الزمخشري والبقاعي واحدا منهما مانعا وكلام النحويين
يخالف ذلك قال الاخفش لا تقول صديق بن الا الموصوف
وصفته فان قلت ما جاني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل
محذوف قلت وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم بعني
في ايلاء يك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز
ما مررت باحد الا قايم فان قلت الا قايما جاز
ومثل ذلك قوله وقايلة تخشى علي اظنه سيقودني
به شر حاله وجعايلة فان جملة تخشى علي حال من
الضمير في قايلة ولا يجوز ان تكون صفة لها لان
اسم النكرة لا يوصف قبل البعد انتهى قوله
واما بعد المعارف فهي احوال تتضمنه الدماميني
بمثل قولهم جيد نذا الباري جلوعلا يا حليما لا
يعجل وجوادا لا يبخل فان الحاله الواقعه بعد لا
سم المنصوب في موضع نصب على الصفة لما مع
ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى وانما
جب ان ينتصب هذا النوع من المناديات
وان كان غير منكور لان اللفظ الاول لما كان
محتاجا الى اللفظ الثاني لانه الذي يتم شبه المنا
المضاف الذي لا يتم الا بالمضاف اليه فانتصب
كانتصابه وصار بمنزلة قولك يا خيرا من زيد
ويا ضاربا رجلا ولذلك سمي النحويون هذا

النوع بالمنادى المشبه بالمضاف وجوابه يوخذ من
كلام الرضي وهو انه يقدر انه كان موصوفا قبل
النداء ثم انه نادى واخلا على الموصوف وصفته جميعا
لا واخلا على المنادى فقط ثم وصف بعد ذلك
وساق كلام الرضي وقال المصنف في الحواشي لبيك اللهم
في ذلك ونحوه نغتا واغا هي في موضع الجار من الضمير
المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال
هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما يا طالعا
جبلا وذلك في حذف المضاف عند البا والبا على حد يا
تميم كلهم او كلتيهما منهم من التشبيه بالمضاف وفيه
رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نغتا وذلك اجعلها
الرضي نغتا قوله وهي اسم الخ جواب عن سوال مقدر
كان قايلا قال له قد عرفت الكلمة فيما سبق والحد
والتعريف انما يكونان للحقيقة والماهية والحقيقة
وبعبارة اخرى والماهية لا بد لها من افراد
مما افرادها فاجاب بقوله وهي اسم الخ قال سوار
الاستبناف فيه ينافي ما تقرر في علم البيان
من ان الجملة اذا كانت جوابا عن سوال مقدر
فيه تصدر بالعاطف لوجوب الفصل حينيذ و
الدليل على انحصارها في الثلثة الاستقراء وكا
يضر كونه ناقصا لان بعض امور ظنيه والامور
الظنيه يكتفي فيها بذلك لان الاستقراء الناقص
يفيد غلبة الظن لا العقل لانه غير تام لانه

يجوز اكثر من ذلك ولا العقل ولا استقرا لانه ح
حينيذ يكون الموجب الاستقرا لا استقرا كما في
وعرف الكلمة لانه في مقام التعريف والتعريف
للحقيقة فناسب الاتيان بالدالة على الحقيقة
وذكر الاسم والفعل والحرف بعد علمها وبعبارة
اخرى بعد تقدم ذكرها وعرفها فيما سياتي فتقدم
ذلك قوله وهي اسم وفعل وحرف ان قيل تقسيم
الكلمة الى بعض الثلثة من تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره لان مورد القسمة كلمة وكل كلمة اما اسم
واما فعل واما حرف فمورد القسمة ايضا احد هذه
اما ما كان يكون تقسيمها الى الاسم والفعل والحرف
تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره واجيب بان
الكلمة التي هي مورد القسمة اعم من الاسم والفعل
والحرف فان المراد بها مطلق الكلمة من غير
نظر الى كونها اسما او فعلا او حرفا وهكذا سايير
التقسيمات وفي اصل تحقيق وتدقيق مع طول فراجعه
قوله وحرف اخره لانه طرف وهذا المعنى
يحصل بتقديمه ايضا لكن لما كان الصدر محل
الاشراف فلوقد مه لربما توهم شرفه وبعبارة
اخرى وهذا الغرض وان كان يحصل بتقديمه
ايضا لكن لما الخ قوله اجمع على ذلك من يعتد
بقوله المراد بالاجماع اجماع نحاة اهل البلدين
البصرة والكوفة وفي الخضابصر وانما يكون

الذات والاسم وذاك الحدث الفعل والحرف الرا
بطه الحرف او يقال بالتجوز بالطرفين اسم الذا
والحدث والرابط على ما يدل عليها من اللفظ
فليتامل شق وتالق لا نسلم ان المعاني منحصرة في
ثلاثة ذات وحدث ورابطة وان الاسم منحصر
في الذات وان الفعل منحصر في الحدث وان الحرف
منحصر في الرابطة قوله ان المعاني ثلثة الخ وايضا
لان الكلمة اما ان تصلح ان تكون ركنا للاسناد او لا الثاني
الحرف والاول اما ان يكون بقبل الاسناد اليه طرفيه
او لا الثاني الفعل والاول الاسم المفهوم من
التقسيم وانما تبرانت عن هذا الدليل لما فيه من
الاعتراضات لان قوله والحدث الفعل يقتضي ان
الحدث لا يكون الا مغاير الفعل وليس كذلك لان
الحدث قد يكون غير الفعل كالقتال والضرب وغير
ذلك قوله وان الكلمة الخ ذكر في ان حاصل ذلك كلاما
طويلا فتركت نقله لذلك مع ان قوله فيما سبق ثم
لما استمعه متوقف عليه قوله وان الكلمة الخ معطوف
على قوله ان المعاني ثلثة فاستدل على الحصر بدليلين
مختلفين وكلاهما غير تام قوله وان الكلمة ان
دلت على معنى في غيرها فهي الحرف الخ لا نسلم انما
دل على معنى في غيره منحصر في الحرف وانما دل
في معنى في نفسه ودل على زمان محصل منحصر
في الفعل وان ما دل على معنى في نفسه ولم

حجة اذ الحد يخالف المنصوص ولا المفهوم عليه والا
فلا لانه لم يرد في قرآن ولا سنة انهما لا يجتمعون
على الخطا كما جا النص بذلك في كل الامة وانما لغو
علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق
له عن علة صحيحة وطريق نجد كان خليقا نقده و
ابا عمر فكره الاتباع ذلك لا يسمح له بان قد ام عليه
مخالفة اجماعه التي طال بحثها وتعدم نظيرها الا بعد
امعان واتيان انتهى فايدة اجماع العرب ايضا
حجة ولكن انما نا بالوقوف عليه ومن صوره ان
يتكلم العربي بشيء ويسلمهم ويسكتون عليه انظر
ثمة ذلك في الاصل قوله قالوا الخ بصيغة الخبر
التبري لما سنسمعه انما تبرا منه لانه لا يليق و
المطلوب ووجدت بها مش نسخة انما قال دليل الحصر
لان بعض العبارات يتوهم منها الدليل للتقسيم
كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف لانه لا يخلو الخ
وليس كذلك لان التقسيم تصور والتصوير لا
يستدل عليه ولكن التقسيم ليستغنا دمنه فالدليل
للحصر قوله ودليل الحصر ان المعاني ثلثة ذات
وحدث ورابطة للحدث بالذات فالذات
الاسم والحدث الفعل والرابطة الحرف يرد عليه
انه دال الحدث قد يكون اسما كالمصدر وما في
بعض النسخ فالذات الاسم والحدث الفعل والر
ابطة الحرف فهو اما على حذف مضاف اي فدال

السذاجة

يدل على وزن زمان محصل منحصر في ان اسم قوله
محصلا اي معين قوله لان الدليل الذي دل على ان
محصلا في التلاث تد عقلي فيه ان هذا امر عقلي فلا
ينبغي ان يثبت بالاستدلال العقلي بل الواجب
اثباته ما ينقل فله بناسبه الاستدلال العقلي وا
جيب بانه ليس غرضه الاستدلال العقلي بل بيان
المناسبة التي لاجلها تعلق ذلك قوله في الاسم اصطلاح
في محل النصب على الحال من اسم اي حالة كونه
في الاصطلاح اي المصطلح عليه اي ان لفاظ المصطلح
اي المتفق فيما بينهم على اعتبارها في معان
مخصوصة غير اللغوية فان قيل لا يصح وقوع الحال
من المبتدا على الصحيح قيل ليس هو مبتدا في الاسم
صلا ذا التقدير لفتقير الاسم في الاصطلاح قد
والحال مضاف اليه لكن حذف المضاف لدلالة
المقام عليه اذ هو يصدد التفسير والبيان
واضح المضاف اليه مقامه فارتفع وهذا التقدير
ينتفع به في مثل قولهم الاعراب في اللغة
البيان اذ ليس ثم ما يتعلق به الحال والمجرور
وبهذا التقدير يصح التركيب ويمكن ان يكون
قوله في الاصطلاح حالا من ضمير منصوب
محذوف والتقدير اعنيه في الاصطلاح والجملة
معترضة بين المبتدا والخبر لبيان المراد بها
لمبتدا والتقدير الاول احسن ولا يصح ان

بيان

يكون قوله في الاصطلاح حالا من الضمير المستتر
في دل لان ما من قوله اما موصولة او موصوفة
ولا يصح تقديم معمول الصلة او الصفة على الموصول
او الموصوف والوجه الوجيه الموافق للمواقع
والمراد ان الاصطلاح متعلق بالثبوت الدال
عليه المبتدا او الخبر وقد صرح بهذه الدلالة في
وتعلق بعض الظروف التي الرضي والسيد الجرجاني
وغيرهما في بعض المواضع فكانه قال ان اسم
ثم ثبت له هذا الخبر وثبوت الخبر له في الاصطلاح
ولا حاجة على ان هذا الجواب بتقدير العامل بل يكفي
رائحة الفعل محتملة بالتواجد والاتحاد الى التو
جيهات البعيدة لفظا ومعنى فتدبر قوله
ما دل اي دلالة وضعية او لبية فلا يرد اسما الشر
ط ونحوها لان دلالتها على الشرط ليس بالوضع
الاولي قوله ما دل على معنى اي كلمة ذات دلا
له فان الفعل المذكور في التعاريف لم يقصد منه
الزمان المعين مجازا مشهورا على معنى بحسب
الوضع والمعنى المقصود او ما يصح ان يقصد
من لفظ سواء كان لفظا بان وضع لفظ للفظ
اولا وهو الغالب اي بحيث يكون يفهم منها
معنى بحسب الوضع بان يكون تمام الموضوع
له او جزوه وشمل الفعل لان المعنى الذي
في نفسه جزء معناه الموضوع له قوله في نفسه

نعض

والجمع فيها راجع الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله
يا ما اميلح غزلان شدن لنا من هؤليا كن الضال
والسمر ؛ راجع الى المفعول المتعجب منه اي ما احسن ملبحال
والتصغير للتلطف نحو يا بني فهو يبني موضوع في غير
موضعه واما قوله تعالى ارجعوني لعلي اعمل صالحا فيل ارجعني
ارجعني رجعني وقول الحجاج ياحارسي اضرباعنقه
اي اضرب اضرب نائبي الاول الجمع والثاني بتثنيته
اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ عنه في المعنى او
لجمع ضم مفرد الى مثله او اكثر في اللفظ وغيره في المعنى
وارجعوني واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرار
ضم الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى
للتاكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد بلفظه
وما عدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه
مجرى المثنى والجموع لمشابهته لها من حيث ان التاكيد
اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه
في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك
وقوله تعالى ارجع البصر كرتين فيكون اللفظ في صورة
المثنى انتهى وقال السيد لان الفعل والحرف فقولك
الفعل لا يسند اليه والحرف لا يسند اليه وان كان
مسندا اليه لكنه لا يمكن ان يكون مسندا اليه والحرف لا
يصلح لشيء منهما انتهى قال في الصلة وقد ذكرنا في بعد اية
السالك ما يوضح ذلك فان قلت قد اسند اليه الفعل
والحرف في قولك الفعل لا يسند اليه والحرف لا يسند

الضمير فيه عائد على ما اي بنفسه بان لا يحتاج
الدلالة عليه الى ذكر وذكر متعلق مخصوص بان
لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج الحرف لاحتياجه اليه
وكذا يخرج ذو لعدم تحقق الاحتياج في فهم معناه منه
اي المتعلق وانما وجب المتعلق لغرض اخر لا اما
التسبب لعدم توقف المعنى اي متعلق مخصوص قوله
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال
المستغنية عن البيان اي الماضي والحال والاستقبال
حقيقة اذ اشكال في وقوعها في التعريف سواء كانت
حقيقة عرفية او مجازا مشهورا لجواز وقوع كل منهما
في التعريف كما هو معلوم ولم يكتف بقوله بالزمان
ليدل يخرج نحو ضرب ومضروب مما اغتزن بمطلق
ولو حذف احد لصح لانه ذكره في مقابلة ما
الفعل انه المقترن باحدها فان قلت الماضي مقترن
بزمان بين فخرج عن تعريف الفعل ودخل في تعريف
الاسم حقيقة قلت ذلك بوضع وبالنظر الى كل
وضع مقترن باحدها لا بوضع واحد لانه
عند المحققين وضع مرتبن واعتبر مرة في معنى
الحال لفظ ومرة الاستقبال لفظ فانه يدل
بحسب الوضع الواحد لا على احدهما بخصوصه
واما الجواب بوجود الواحد فوانه يتبين فالمقترن
بهما مقترن به فليس بوجيه فان قيل اسم الفاعل
والفعل والمفعول مقترن بالزمان وفعل

ابنه قلت المراد ان مدلول الفعل اذا كانت
تحت لفظ الفعل لا يسند اليه وان مدلول ان كان ذلك
تحت لفظ الحرف لا يسند اليه قوله لان هو جب
نصب كيد اي على انه مفعول لصنعوا قوله اما
ماض واما امر واما مضارع اتى بامّا الدالة على
الانفصال للاتصال في ان القضية منفصلة حقيقية
منع الجمع والخلو قوله وهو ما يقبل تا التانيث
الساكنة اي قوله يقبل بالنظر الى اصل تا التانيث الساكنة
كتة وضعا وان تحركت لعارض كالتقاء الساكنين في
نحو قالت امرأة فرعون وهي الدالة على تانيث
مرفوع ما اتصلت به خلا يرد نحو فعال التعجب
والاستثناء وحبذا في المدح وكفى في نحو قولهم كفى
جهتد عالما يد خل التا المذكور لالتزام العرب تذكير
فاعلها لان تلك الافعال بالنظر لاصلها تقبل التا
المذكور لكن طرا لها ان التزمت اعمالا ان خاصة
لا تقبل معها التا والعبرة في تبيان نوعها بالنظر الى
اصلها وتالق وافتعل على تا التانيث الساكنة
لانها انفع العلامات اذ بها يعرف فعلية نعم وبيس
لانهما لا يقبلان الا الساكنة وبير دعليه تبارك قال
ابن مالك نص على انه لا يقبل تا التانيث الساكنة
اوتا الفاعل فيد خلوقال بعضهم والصحيح انه يقبل
التا التي في نحو تباركت يا ربنا وتباركت اسم الله
وخرج بتا التانيث تاء ربّت وثمّت على لغة اكلتها

ف

فان المراد بتا التانيث التا الدالة على تانيث
المسند اليه لا التا الدالة على تانيث الكلمة وخرج
بها ايضا ها التانيث وهي التي تقلب في الوقف ها
وقولهم في قالت اخرج الفاء حركة نقل فيه نظر لان همزة
اخرج همزة وصل وهمزة الوصل لا تنقل حركتها اي بقيا
نص عليه المرادي وقوله ما يقبل تا التانيث الساكنة
اي من حيث ما صدقه لا من حيث مفهومه وقوله
يقبل يشمل ما يصلح للقبول وما يقبل بالفعل وقوله
كتامت وقعدن لما قبل بالفعل قوله كتامت
قال كقوله في غير هذا الكتاب كفتاح كان اولى لانه
الذي يقبل التا لا كتامت لان القبول يزول بالحصول
المقبول وقد يقال انه مثال للتا لا لما يقبلها اي
كالتا من قامت اذ كنا قامت شيء وتالق مثال
لما قبل بالفعل لما لا يصلح للقبول لمن يرد ما عساه ان
يقال القبول يزول بالحصول المقبول قوله ومنه اي
الفعل الماضي قوله او امر اي اصطلاحا دال
على الطلب اي لغة فقد دو قوله او امر الخ الامر
له زمن حالي منحيث الانشاء وزمن استقبالي
من حيث الصيغة قوله ونحو ما دل على الطلب مع
قبول يا المخاطبة اي قول دل بحسب الوضع
بصيغته على الطلب فخرج به كاضرب والترك لكف اوكف عندوا
استعملت في نحو لا تاجه بغير بنية لدلالتها على

شبكة الألوكة www.alukah.net

الطلب ونحو قوله تعالى يؤمنون بالله ورسوله ويجاهدون
هذون في سبيل الله وان قيل انها فيقال لؤمني
ويجاهد بجزم ودل على الطلب بدليل جزم المضارع في
جوابه اذ ليست دالة بالوضع فقيد الوضع يقيد
كلا من الامرين الاحتراز والتعميم وان كان المقصود
بد الاحتقنا عن الاحتراز به فقيد الصيغة انما نحو
نحو الثاني اذ الخلو دل على نحو الاباحة بقرينة ونحو
لتضرب وان قيل انها ودل على الطلب بالوضع اذ
عليه ليست بالصيغة بل بواسطة اللام) ونحو تزال
ودراك بمعنى انزل وادرك وان دل بالوضع
على الطلب اذ لا يقبل يا انحاطبة وكذا نحو كل بمعنى
انته وان دل بالوضع اذ لا يقبل ما دل على اية
منع دل لكنها على الطلب بل معناها الردع والزجر
ونحو ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا وان دل على
الطلب لذلك كما يجئ جاز بقبل الصيغة وخرج
الثاني ايضا بقيد الوضع ومن هنا ظهر ان الدال
على الطلب اذا اسم يقبل التاء ينحصر في اسم الفعل
لشموله ضربا زيدا بمعنى اضرب فانه دال بنفسه
اي بغير واسطة على الطلب لكنه بالوضع نع
الدال بالوضع منحصر فيه ان صح ان نحو كل لا يدل
على الطلب بالوضع فليتامل واعلم يقبل بالمتكلم
لدخولها الكلمات الثلاث في قوله مع قبوله يا
المخاطبة لم يقل او نون التوكيد لان حتصال

قوله كقولي مثالا لما قبل بالفعل مع ارشاد
المبتدي الى كيفية الالحاق والتنصيص على
مثال الفعل منه فان يقال كان الاولى ان
يقول كقم قوله ومنه اي فعل الامر قوله
ومنه هات وتعال وحكث عن هلم لانه
بيان ما اختلف فيه العلما لا ما اختلف فيه
العرب قوله او مضارع من المضارعة وهي
المشابهة لمشابهة الاسم في البناء والتخصيص
وقبول لام الابتداء وحروفه على حركات اسم
الفاعل وسكناته ولهذا الشبه اعرب دون
اخويه ورد فوكدين مالك اما الاول فلان
الماضي بقبله يقول ذهب زيد فيحتمل
قرب الذهاب وبعده فاذا دخلت قد فقد
خصص واما الثاني فلان الامر والماضي
يشتركان في قبول اللام اذا وقع جوابا للو
واما الثالث فليس عطف دو لم فاليا
في تحريرك ايضا على الاسم كغرج فانصرف
واشتر فتوا شتر وغلد غليا وجلب جلبا
لقد جعل وجه الشبه المقتضي لاعرابه
اعتوار المعاني المختلفة عليه كان سمة كما
سبق للملا عليه قال وهذه اولى من
قولهم انما اعرب الشبهة له في تلك الاربعة
لان المشابهة بعض ما جئ

بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة فيما اعتبر
به وحاصل ما ذكره ان ما ذكروه ليس
بتام في نفسه وبتقدير عامه لا يفيد لان
تلك اوصاف لا بعضه ليست نفي السبب
في اعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها
في المضارع اعرابه لان شرط الجامع ان
يكون هو سبب الحكم والقايل ان يقول بعد
انها ليست سبب الاعراب لا انه يصح
الا حاق بسبب المشابهة فيها على طريق قياس
الشبه وهو الجمع بين الفرع وازالة صلاحية وصف
سواه اعتراضا بان ذلك الوصف ليس علة
الحكم بخلاف قياس الشبه لاصالة اليه مع
امكان قياس العلة وهو ما جمع فيه بالمناسب
بالذات وتحقيقا لان علة اعراب الاسم
انما هي تواردا لمعاني التي لا يعين بينها الا
الاعراب لا مطلق تواردا لمعاني قوله وهو
ما يقبل نحو اي فوك يقبل لهم ويضح دخولها
عليه واثرها على غيرها لانها اشتهر عوامله
ركان لها امتزاجا به بتغيير معناه الى المعاصي
حتى صارت كجزء منه كما قاله الرضي لا يقال
في تعريف المضارع بما ذكر دور لان معرفة
المضارع متوقفة على قبول لم وصحة
دخولها عليه ومعرفة استقامة المعنى وعدم

الامتناع

الامتناع بحسب اللغة وهو حاصل في امكان معرفة
ذلك بدون معرفة ان ما ذكر علت عليه
مضارع قوله ما يقبل اي من حيث ما
صدقه لا من حيث مفهومه قوله وافتتاحه
بحرف من نأيت برفع افتتاحه على انه مبتدا
خبره قوله بحرف من نأيت اي بعدت وقد
يعبر بتاي ودل على ما قلناه كلامه في الشرح
وكذا اعبر في القطر وغالب في شرحه وانما
ذكرت بعده ان حرف نيسا طالحكم بعدها اي
في قوله ويضح او له ان كان ماضيه رباعيا
ويفتح في غيره ولا عرف بها المضارع كما
وجدناها قد خلت في اول الماضي نحو اكرمت
زيدا وتعلمت المسئلة وتوجست الدوا اذا
حملت عليه نرجسا وبزيات الشيب اذا خضبته
بالبزيا اي بضم الباء وفتحها وتشديد وهمزته
تليها بلا فاصل وقال ايضا البزيا بالضم
المد وهو الحناء والحنا بالمد معروف وانما العمدة
في تعريف المضارع دخول لم عليه انتهى قلت
قلت بل بعد انها بعض المعاني التي ذكروها
لعال قد خلت على الماضي قلت قال سبحانه الحمد لله
تعالى اراد بهذا الكلام لانها ذكرت غير
مقيدة بما وقع في المتن تبعا للكثير من تمييز
المضارع عن الماضي لدخولها عليهما وكون الد

خلة على المضارع هي ذات المعاني المخصوصة
مطلقا لا يفيد اذ لا تعرض لذلك في العبارة
ان قلت لا حاجة لا للتعرض لها في العبارة
لانها صارت في الاصطلاح علما على الحروف
ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم في الاصطلاح
من حروف نايب الا ذات المعاني المخصوصة
قلت لو سلمنا ذلك فقد الطالب ذلك وقد
يغفل عنه فليتامل وان ذكرت مفيدة
اذ يراد الطول لسع توقع الاشتباه على المبتدئ
ان حتاج الى ملاحظة المعنى الذي قد يخفى
عليه والا فالحصف لا يضعه كونها اكثر
بالمعاني المخصوصة تدخل على الماضي والمستقبل
من ان التمييز بها او بغيرها يهم لانها
لها به وعدم انفكاكها عنه وللتنصيص على
جميع اشكاله نحو ف لم يقيمه نظر وانما زادوا
نايب اب بعدت فرقا بين الماضي والمضارع وخصوا
الزيادة بالمضارع لانه مورد الزمان عن
عن الماضي والاصل عدم الزيادة فاخذه المتقدم
ان قبل لم زادوا هذه الاحرف دون غيرها وقد
خصوا كلا منها بما خصوا قبل لان الزيادة
مستلزمة للثقل وقد احتاجوا الى حرف تزاد
لذهب العلامات فوجدوا في الحروف ذلك
حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم

اما بانفسها او بابعاضها اعني الحركات الثلاث
فزادوها وقلبوا الالف همزة لرفضهم الابتدا
بالساكن ومخرج الهمزة قريب من مخرجها واعطوها
للمتكلم لانه متقدم والهمزة ايضا مخرجها متقدم على
مخرجها لكونها من اقصى الحلق ثم قلبوا الواو
تا لانها تشبه حروف المد واللين في الخفاء والغنة
بالعطف وقلبها تا كثير في الكلام نحو تراث وتجاه
والاصل وراث ووجاه فقلبوها تاء واعطوها
المخاطب لا موخر عنه بعض ان الكلام اما يتنهي
اليه والواو منتهى مخرج الهمزة واتبعوه الغايبة
والغايبتين ليلا يلتبسا بالغايب والغايبتين
وحينئذ وان التبس بالمخاطب والمخاطبتين
لكن هذا اسهل ويوجد بالفرق بالواو و
التون نحو يفعلون ويفعلن ولما كان في الماضي
فرق بين المتكلم وحده ومع غيره ان زادوا
ان يفرقوا بينهما في المضارع فزادوا النون
لانها تشبه حروف المد واللين في الخفاء والغنة
قيل وقال قد يحتمل انه ذكر توطية للحكم
كما قاله في شرح القطر فيكون مستانفا وهو
جواب عن سوال مقدر كان قايلا قال له
ما اول المضارع فقال وافتتاحه بحرف من
نايب ويحتمل انه ذكر على منة للمضارع فيكون
معطوفا على قوله يفيد ايز وهو ما افتتاحه

ويعطف جملة اسمية على جملة فعلية لكن بشرط
ان تكون الهمزة للمتكلم وحده نحو اقوم وان
تكون النون للمتكلم المعظم نفسه او ومعه
غيره نحو نقوم وان تكون الياء للغايب نحو يقوم
زيد ويقوم الزيدان ويقوم الزيدون
ويفتح المثناة وان تكون التاء للمخاطب نحو
ان تقوم او لمثناة او لجمعه او للمخاطبة او لمثناها
او لجمعها او للغايبة نحو هي تقوم او للغايبتين
او لجمعها او للمخاطبتين وهي بقية الوجوه لا
يوجد في غير المضارع **قوله** مضموم الخ نعت
لحرف او نصب رفعه وكذا قوله مفتوح **قوله**
مضموما الخ اعترض بانه لا وجه لذكر هذه الجملة
في هذا المقام اذ البحث عن اوايل الكلمة وعن
وسطها من وظيفة اهل التصريف اما النحاة
فذلك لهم مفصول على احوال اواخر الكلم من
حيث الاعراب والبناء وقد يجاب بان ذكرها
على سبيل الاستطراد او عند ذكر الشيء في غير
محله لمناسبة والمناسبة هنا ارشاد الطالب
الى كيفية النطق باول الفعل اذ الحظ في الابتداء
انما هو من غيره فالاعتناء بامرهم وبهذا
ظهر وجه اختصاص هذا القيد بالاول الفعل دون
وسطه مثلا ومع ذلك فلم يجمع على طريقة اهل
التصريف لما قيل بان التلاثي مما كانت حروفه

الاصلية ثلاثة والرباعي ما كانت حروفه الاصلية
اربعة بل لتشمع فاطلق الرباعي على ما كان على اربعة
احرف سواء كانت كلها اصولا اه **قوله** ان كان
الماضي رباعيا وذلك في اربعة ابواب باب
التفعيل والمفاعلة والتفعل والتفاعل **قوله**
ان كان الماضي رباعيا اي ولو تقديرا فيدخل
استطاع واهراق لانهما على اربعة احرف تقديرا
اذ اصلهما اسطاع واطاهراق الا ان قلبت
ضم اول المضارع منهما **قوله** رباعيا منصوب اي
اربعة على غير قياس **قوله** مفتوح في غيره يدخل
في ذلك الخماسي ولو تقديرا كدحرج وتمسكن فانهما
على خمسة احرف تقديرا اذ ان اصلهما اجتمع واقتتل
نقلت حركة التاء من اجتمع اي الخ فسقطت همزة
الوصل للاستغناء عنها لانها انما اتي بها للنطق بما
لابتدا بالساكن وقلبت التاء صادا وادغمت
الصاد في الصاد وضم الجيم ونقلت حركة
التاء الاولى من اقتتل الى القاف وسقطت همزة
الوصل للاستغناء عنها وادغمت التاء في التاء
وضم القاف فلذا فتح اول المضارع منهما وقال
بش ايا مفتوح ذلك الحرف الذي افتتح به في غير
المضارع الذي هو ضمير رباعي نحو الا وفتح في
نحو اخال كسر الهمزة وانما ضم فيما ضمير رباعي
لانه لو فتح في مضارع الافعال مع حذف الهمزة

منهم بيق غير حرف المضارعة مع ثلاثة اصول
لم يعلم انه مضارع المجرد فحكموا بفتح وغيره وان
لم يستعمل او مضارع المزيد فيه وهو اكرم فحذفت
لهم نه من المضارع ثم حمل عليه كل ما كان ما
ضيه على اربعة احرف وهو بقية الابواب
الاربعة وان لم يحمل فيها التباس فانه فتح حرف
المضارعة لا يلتبس مضارعه بمضارع المجرد لان
شمال مضارعه على الحرف المزيد وانما يفتح
حرف المضارع في مضارعة باقي من الابواب
الثلاثة لعدم المحذوف ثم يحمل عليه مضارع الافعال
فان حمل الاقل على الاكثر اولى كما نه لو حمل الاقل
على الاكثر لزم الالتباس وهو في صورة الخلاف
العكس فانه لا يلتبس فيه اصلا وانما فتح في غير ما
ضيه رباعي لان ان ماضيه يفتح لمحتمه وانما لم
يفتح في ماضيه رباعي ويضم في غيره لان ابواب
الاول اثقل من ابواب الثاني واضعف اثقل من
الفتح فاختص الضم بالاثقل والفتح بالاكثر
تعادلا بينهما وانما ضم الاول في المعتل ليطرد
مضارع اهراق واطاع وان صار اراق واطاع
مع كون الماضي خماسيا لان الهاء والسين زائدتان
على خلاف القياس فكانهما على اربعة احرف تقديرا
وايضا فيهما من الشواذ ما يجب ان يدخل في
احد الشواذ وانما فتح الاول في يخصم ويقتل مضارع

خصم وقتل بالتشديد مع كون الماضي رباعيا لان
اصلها اختصم واقتتل ادغمت التاء فيما بعدها
وحذفت الهمزة تخاما في خماسي تقديرا وما ذكره
من الفتح في الثاني هو اللغة المشهورة وهي لغة
الحجازيين وغيرهم يكسره مطلقا ان كان المضارع
قوله كويد بيتي بكسر الباء التحتية او نحو وجل
كيحل بكسر الباء قلبت الواو ياء وكسره ما لم يكن ما
وابا مزاة شعبة اسن لا يهدب بكسر الباء والهاء
فلذلك اتباع بنى طاء تاني الماضي نحو علم فيقال
في مضارعه نعلم مثلا بكسر النون او زيادة تابعي
اوله نحو تكرم فتقول في مضارعه بكسر القاف
بكسر الباء المشاة الفوقية مثل او نحو وصل نحو
انطلق فتقول في مضارعه تنطلق بكسر النون
مثل وقد ذكر عقده وزاد في صنع احرف المبسوطا
قوله مفعول في عزه يستلف منه اخا فان
الافصح كسر العين مع ان ماضيه على ثلاثة احرف
قوله الفعل ثلاثة قيد هنا مضاف محذوف
اما في المبتدا او في الخبر لتصحيح الحمل فالتقدير
على الاول انواع الفعل ثلاثة او اقسام ثلاثة وعلى
الثاني الفعل دو ثلاثة والظاهر انه
لا حاجة في تصحيح الحمل الى تقدير مضاف لان
المراد بالفعل الجنس الصادق بالثلاثة قوله
ماض وامر ومضارع وحد ما فعله المصنف

من تقديم الماضي ثم الامر ثم المضارع ان المزيد
والمشترك حقه ان يتاخر عن المجرد والناقص والمضارع
مشترك وملازم للزمان وتجرد الماضي اكثر من
تجرد الامر والمنع من تقدم الامر ثم المضارع
ثم الماضي رعاية لترتيب ازمنتها في الخارج اذ
محل الافعال مستقبلة قبل وجودها ثم توجد فتكون
حالا ثم تنقضي فيكون ماضيه قوله تا التانيث
اي دخولها او تبولها ولا يرد عليه افعال التعجب
والاستثناء وحبذا في المدح وكفى في نحو قولهم كفى
بجعة مما لا تدخله التا المذكور لالتزام العرب
تذكيرها علما لان العلامة لا يجب انعكاسها
فان قيل لكن التمييز بالعلامة رسم والرسم كالحد
يجب انعكاسه قلت ذهب المتقدمون الى عدم
الوجوب لانهم جوزوا التعريف بالاخص قوله
وسنة قول الشاعرة اشت محمت ثم نامت فورعت
فلما قولت كادت النفس تزهق ما كذا في بعض
النسخ قوله وبذلك اندفع ما يقال ان عسى و
ليس ليسا حرفين اذ معنى ان دخول
التا وقبولها علامة البعد انما هو في اما عسى فنحو
عست فعسى ان تفلح وفي الاستدلال المذكور نظر
اذ التا المذكورة كما تقدم هي التا الدالة على
تانيث فاعله ذا التا الداخلة لعسى وليست
ليست كذلك لان مرفوعها ليس فاعلا

لمعناها لان معناهما النفي والرجاء ومرفوعهما
لم يفعل النفي والرجاء فليتامل واما ليس فنحو
ليست الكاذبة وفي الاستدلال المذكور نظر
اذ التا التانيث هي الدالة على تانيث فاعلها والتا
الداخلة ليس كذلك فلم يتم الاستدلال لان
مرفوعها الذي دلت التا على تانيثه ليس فاعلا لمعنا
لان معناه النفي ومرفوعه لم يفعل النفي قوله
كما قال ابن السراج وتغلبي عسى وكما قال الفارسي في
ليس لفعل ضمنا معنى دلالتهما على الحدث والزمان
ودلالتهما في غيرهما وهو النفي والرجاء واجيب بمنع
الاول ولو سلم فعدم دلالتهما على ذلك عارضه
بان توقف افادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما
انما هو لشبههما بالحرف في عدم الدلالة فانما شابهاه
اعطيا حكمه في التوقف المذكور لان بعض الكلمات
قد تعطى حكم بعض اخر لشابهة بينهما كالمضارع
وبان عدم التعرف لا يقتضي الحرفية قوله وعلى
ان نعم وبئس ليست اسما كما يقول الفراء ومن
وافقه وهو اكثر الكوفيين خلافا للمبرد وبعض
والكسائي مستدلين بدخول الجار عليهما في نحو
قولهم ما هي بنعم الولد وقولهم نعم السير على بئس
العير وقول الراجز صبحك الله بخير بكر بنعم
طير وشباب فاخر واجيب عن الاولين بان الجار
داخل على محذوف تقديره من ما هي بمقول فيها نعم

اي واذا كانت اسما فما
بعدها بدل منها او عطف
بيان كما قاله ابن الفلح
او مرفوعها على الابتداء للحمل ايجعل
البار الدة ونعم جنسية لتضمنت
معنى الاستغراق ونعم على هذا اسم
معنى مدح وروح ويقاس عليها
ليس فعل ماض لا يتصرف
لمعنى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الولد ونعم السير على سقور فيه يليس البعير ويحتمل
الثالث تحلة على انه جعل نعم اسما اضيف الى طير
وحكى لفظة الدب كان عليه قبل عمرو فض الاسمه
وقوله باكرا اي سريع من بكرت اي اسرعت في اب
وقت كان وقوله بئس بدل اضافي لخير وهو مضاف اب
طير وفي البسيط من خار باسميتها فما بعدها هما
هو عندنا فاعل ينبغي ان يكون تابعا عندهم لنعم
اما بدلا او عطف بيان فالمخصص الممدوح الرجل زيد
المتبع وفيه اسرات الاول انه ينبغي الكلام في نحو
نعم رجلا زيد ويحتمل ان يقال ان رجلا تمييز عن
النسبة التي تضمنها نعم بعني الممدوح اي الممدوح من
جهة الرجولية زيد ويحتمل انه حال والثاني ان
قياس ما ذكر في نعم الرجل حر الولد فيما استدلوا
به من قوله ما هي بنعم الولد اي ما هي بالممدوح
الولد فلعله صحيفة ونه بالجر وان فرض انه مجرور
يروى بالرفع فلعله مقطوع عما قبله وليتظر ما
ذا يقال في قولهم نعم طير فانه ان جر طير كما هو
الظاهر لزم اتباع نعم بنكرة اذا التقدير حينئذ
بالممدوح طير نكرة لا مانع من ابدال النكرة من
المعرفة ويحتمل ان جر على اضافة نعم اليه فليراجع
كل ذلك وليحرر ثم قال في الصحاح والناس في اتقل
هذا الكلام فيه طريقان وذكرهما فيه فراجعه
قوله فيها ونعمت ايما فيا لرخصة اي بما جوزته

من

من الاقتصار على الوضوء ونحت الرخصة الوضوء جميع
ما سبق اكثره من حاشيه شيخنا ابي بكر الشنواني
واخذه من تقرير شيخنا ابراهيم اللقاني وهما المثبتان
في موضع المواضع الى الاول منهما بما صورته ق
ومن هنا الى اخر الكتاب من تقرير شيخنا ابراهيم
اللقاني ختم الله بالصالحات اعماله قوله خيرا هو
المخصوص بالمدح قدم على الفاعل وهو اجنبة وهو
جائز قوله واحترزت بالساكنة ولم يقل واختر
زت بتا التانيث لانه لا يحترز به قوله صحيح حال
قوله المحدثين هم الشعراء الذين ادركوا الاسلام
قوله وابتداع جعلها حكما من احكامه لاعلامته
وهو صحيح وشرح العطر قوله احمد بفتح الهمزة و
الهاء اسم لموضع بمكة ت احمد بكسر الهاء بانه اسم
للمحل قوله والحرف ما عدا ذلك اعترض بانه
معلوم مما تقدم فلا فايدة فيه اذ قد ذكر اولا ان
اقسام الكلمة ثلاثة ثم ذكر لكل سمة وعلامة فعلم ان الحرف ما عداهما واجيب بان
هذا مبني على ان مرجع ان ثان تعوان سمع الاسم
والفعل وقد يمنع ذلك ويجعل راجعا لقابل العلا
مات فالمعنى والحرف ما عدا قابلي العلامات المذكورة
وهذا لم يعلم مما تقدم مرجحا وان كان المعنى اله
ولم يتعرض له قوله والحرف ما عدا ذلك فان
قيل كان المناسب ان يقول وليس منه منهما

او حذف وبعبارة اخرى فذكر وحذف صيان
قوله قوله اشره على اللفظ السابق في الكلمة قوله
قول يفهم منه اشتراط الوضع لان دلالة الكلام
وضعية على ان صح قوله مفيد اي بالفعل على
ما مشى عليه في تعليقه على الالفية من اشتراط تجدد
الفائدة فيحمل على ما في احد الكتابين على ملفوظ الاخر
قوله مفيد اي بالفعل اذ المتبادر من المفيد
المفيد من الفعل قوله مفيد كان عليه ان يزيد
مركب ليخرج من عهدة ارتكاب دلالة التزامية في
التعريف ويرد على ابن طلحة الثاني بعد اشتراط
التركيب في الكلام لان نحو وكلا اخواك بيان وبعباق
اخرى الواقعتان في الجواب عنده كلام وقد يجاب
بان محل كون هذا لفظ الالتزام مهجور في التعاريف
ما لم تكن مشهورة قوله مقصود ان اراد انه
مقصود لذاته ليخرج به الجملة الواقعة صفة
وصلة وخبرا وحالا فلا تسمى كلاما لانها ليست
مقصودة لذاتها بل لغيرها فصحيح وان اراد انه
مقصود من المتكلم ليخرج به كلام التابع والساهي
ونحو ذلك فهو جار على احد القولين في اشتراط
القصد بهذا المعنى والصحيح انه لا يشترط فكلام
التابع ونحوه يسمى كلاما ولو سلمنا اشتراطه فيستغنى
عنه بقوله مفيد قوله مقصود اي لذاته واما
لغيره بقصد المتكلم افادة السامع فقد اعتبره

واحد ما بل ما المقدر به ولما بين ما اختلف فيه مع كل
واحد من الاسم والفعل ويجاب بانه انما عرك
التعرض هنا لما اختلف في حرفيته واسميته اعتمادا
على ما ذكر في باب الجوازم من اسمية مهما وحرفية
اذما وفي مبحث الظروف من حرفية لما وبعباق اخرى
اعتمادا على ما ذكر هناك في ابوابها فانه ذكر في باب
الظروف ما يعلم منه حرفية لما قوله بان لا يقبل خبا
من العلامات المذكورة او يرد عليه او واذا فانها
تعمان بقبلان شيا من العلامات المذكورة للاسم
والفعل وليسا حرفين ويجاب بان المراد لا يقبل
شيا من العلامات المذكورة وكما غيرها وله يلزم
عليه الحوالة على مجهول لان المعلم نائب المصنف
قوله والكلام الواو والالف والنون دالان للحقيقة مع
العهد الذهني وهو ظاهر او الذكر لتقدم ما
يشعر به وهو الصلة لان الكل يستحضر عند استحضار
جزيه قوله والكلام لم يقيده بالاصطلاح وبعباق
اخرى لم يقل في اصطلاح النحويين لانه من المعلوم
المعلوم ان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم
وبعباق اخرى لان من المعلوم ان كل صاحب
فن انما يتكلم على اصطلاحه فالتصريح به تصريح
بما علم التزاما وفيه تطويل واعتراض ابي حيان
على من ترك التصريح به ليس في محله وبعباق اخرى
فالتصريح بهذا القيد مراعى في التعريف دون

٣١
الموسوعة الفقهية

المصنف في بعض كتبه في مفهوم العنيان فيحمل
ما في احد الكتابين على ما في الاخر فيعتبر
القصد بالتغير المذكور في مفهوم منهيك ويعسر
فقوله مقصودا بالمقصود لذاته فتدبر قوله مقصود
ثم رجحا بما علم التزاما قوله والكلام الخ ولم يستدل
من ناطق واحد لاحتمال انه لا يرى بالمحان وهو
احد قولين في اصله والنقض انما يكون بامر محقق
فلا اعتراض قوله تخيلته اي حصل في مخيلتك
قوله القلم احد اللسانين والصاد عن القلم
الخط لا اللفظ قوله الامر اليه مز الاشان واله
بما بالشفتين والحاجب وقد تمز يد منه وان صل
الا شفتنا ان يكون متصلا صحاح قوله نضيب
بضم النون وفتح الصاد وسكون الياء قوله وتاويل
معطوف على الحال اي وعلى تاويل الخ لان المصدر
لا يقع حالا الا بتاويل قوله ووجه الدليل
اي على ان ركضا حال وقوله في مقابلة طوعا او
كرها اي جوابه وقوله يدل الخ اي يدل على انه حال فتظهر
ونحو وقوله يد الخ كركضا كذلك قوله لما انقسمت الكلمة
من المصادر كركضا
ولم يقل كما قسمت الكلمة اشارة الى ان الكلمة
منقسمة بنفسها الى ثلثة انواع اعتبرها منقسمة
الى الثلثة او لم يعتبرها وفي بعض النسخ كما
الكلمة اي اعتبرت تقسيمها الى هذه الانواع قوله

الصدق

في

الصدق والكذب وفي بعض نسخه التصديق والتكذيب
اطلق المصدر واراد الحاصل به وهو الصدق
والكذب لان التصديق والتكذيب وصفان
للمخبر لا للكلام قوله وهذا جاء زيد معناه
وهو وصول المعمول عنه متاخرا عن وحود لفظه
قوله المعنى المراد وهو الحول العين فالضمير
عايد على معلوم لا على مذكور قوله الاعراب لغة
يقيك بان اصطلاح كما سبق في الكلام قوله اثر
رد به على المذهب الاخر قوله ظاهر صفة لاثر
او مقدر معطوف عليه او تفصيلية لا لك
فليست مفسدة للجد وقوله بجلبه لاثر موصوف
بانه ظاهر او مقدر موصوف بجلب العامل له لاحال
لان الحال قيد خارج عن الماهية والمراد ان
جلب العامل جزء من حقيقة الاعراب وما هيته
لا خارج عنها وبعبارة اخرى لان جلب العامل
جزء من هقيقة الاعراب والحال قيد خارج عن
الحقيقة وبعبارة اخرى لان جلب معتبر في
مفهوم الاعراب قوله يجلبه اي يقتضيه ويطلبه
وبعبارة اخرى المراد بجلب العامل له اقتضاؤه
وطلبه له وبعبارة اخرى المراد بالجلب الا
قتضاء والطلب قوله اخر وله صنف على هذا
التغريق منا فشان واجوبة عنها في بعض كتبه
فليراجعه قوله اخر لا يدخله الاسما الخ

لاختلاف جهة الاعراب والحرفية فهو اخر وفي
الاخر باعتبارين قوله الا سم الخ لم يقل في اخر
الكلمة بيان يلزم الاجمال في التعريف قوله المتمكن
قيده بالتمكن حتى يشمل المتمكن لانه لما كان الاصل
في الاسماء الاعراب فربما يتوهم العموم ولم يقيد
الفعل المضارع بالتمكن من النونين اعتمادا على
شهرة حكم المسئلة من ان المضارع انما يعرب اذا
خلا من النونين ولا يقال انه ترك القيد لان
البحث يبحث اعراب لانا نقول قال حم كذلك قوله
المضارع يحتمل ان يكون المضاف لفاعل بصريا بمعنى
الامر ويحتمل ان يكون كوفيا فيفيد حل تكلمك هذا
اي توجيهك الكلام اليها قوله بل يجب ادخالها
في الحد اي باسقاط قيد الاخذ منه قوله فلا يصح
ادخالها في الحد اي بذكر الاحرفية قوله والواو
اي الاعراب بالمعنى السابق وهو اثر الخ والمراد
بالاثر نوع الاثر ولو مجازا اي ان قسما
او ضربا منه يسمى مجازا وكذا البقية وليس المراد
ان النوع المنطقي وهو المقول على كثيرين متفقين
بالحقايق كذا قاله بعضهم واجاب بعضهم بجوابا
اخر غير هذا قوله رفع ونصب كان المناسب
تقديم الخفض لان الاصل عدم الاشتراك لكن
لو قدمه لزم تاخير على صنعة البعد قوله فعل
وفعل اي كما بان ذلك اقدره شيخ الاسلام وهو

اولى

اولى من تقدير يشتركان لان نسبة الاشتراك
الى الذات اولى من نسبته الى الصفة وان كان
لا ضير له والى هذا يلتزم صاحب الاجزئية بقوله
فلا سما من ذلك الخ وكلا فعال من ذلك الخ منسوب
الاشتراك للذات قوله في اسم وفعل نكرهما
لا شارة الى انهما خبر السابقين وعرفهما لتوهم
انهما السابقان لان المعرفة اذا عيدت معرفة
كانت عينها قوله في اسم لفظا او بعد محلا وفعل
كذلك قوله كزيد يقوم يصح ان تكون الكاف
اسما بمعنى مثل وتعرب حالا او خبرا لمبتدا محذوف
وان تكون حرفا والجملة حالية اي حال كونها مشبها
بها زيد يقوم قوله وان زيدا الخ يقوم معطوف
على زيد يقوم فهو من مدخول الكاف ايضا قوله
وجر في اسم واختص الجر بالاسم لان عامله لا
يدخل الا على الاسم لانه اما اسم مضاف والمضاف
اليه لا يكون الا اسما او حرفا والحرف لا يدخل
الا على الاسم واختص الجزم بالفعل لان عامله
لا يدخل الا عليه وقولك بعضهم لانه لو دخل
الاسم لادى وجوده الى عدمه حينئذ فقط لانه
انما يؤدي الى ذلك في اللفظ لا في التقدير نظير
قوله تعالى لم يكن الذين كفروا وهذه الامور
وان كانت قابلة للنقص لكن ينبغي ان ينقصها
لان هذه مناصبات تذكر لعدم الوقوع والله

والترديد للتشبيه لا ذهان وتغريبا لان نهاد والا
فالكاف كمثله الواضع لا غير قوله وحزم رد به
على من يقول ان الجزم وقف قوله وان صلح يتبع
ان يراد بالاصلحا الراجح اي الراجح في نظير الو
اضع قوله كون الرفع بالضمة لوجوبي على مذهب
من انكر ان له لفظي لقال كون الرفع ضمة والنصب
فتحة والجر كسرة والجزم سكونا واجيب عن هذه العبا
باجوبة منها ان البابا التصويري اعم فالاصل كون
الرفع مصورا بالضمة والنصب مصورا بالفتحة
والجر مصورا بالكسرة والجزم مصورا بالسكون فا
لضمة هو الرفع والفتحة هي النصب والكسرة هو الجر
والجزم هو السكون او ان البابا على انها تزاد
في الاثنان قوله كون الرفع بالضمة الرفع اسم
كون وبالضمة خبره والنصب والجر والجزم معطوفا
على الرفع وبالفتحة وبالكسرة وبالتسكين معطوفات
على بالضمة قوله بالتسكين اي باثر التسكين وهو
السكون فاطلق المصدر على الحاصل لان التسكين
وصف الفاعل والسكون وصف المحل وليتخيل
تباح وصف الشيء بغيره وفي بعض النسخ بالسكون
قوله وعلى انه رفعه الخ اعترضت لفظة العبا
بان المصنف ماشى على ان الاعراب لفظي فتكون
الضمة هو الرفع مثلا وقد جعلها علامة له والتجه
لا يكون علامة له لنفسه واجيب عنه بان لفظة

عبارة من يقول انه معنوي ولكن جرت
على لسنة المعربين واجاب الشيخ خالد بان
العلامة هنا بمعنى العلم فالضمة علم شخص
وسماه الرفع مثلا تراد باب العلم قسمان كما
سيأتي علم شخص وعلم جنس فان كانت علم جنس
لزم منعها من الصرف وان لم تسمع وان كانت علم
شخص لزم ذلك ولزم ايضا ان لا تطلق الضمة
الا على ضمة معينة في كلمة معينة كما هو شان
اعلام الاشخاص قوله وان صلح الخ انما كان
الاصل في الرفع ان يكون بالضمة دون الواو
مثلا لان الواو تمتزلة حركتين من جنس مزيدة والمزيدة
فرع عن المزيد عليه وكذا يقال في الباقي قوله يذهب
الخ ذكر هذا البيت مثالا لا اعتشهادا لان المحرم لا يحتج
بكلامه وقوله فاثر ذلك الخبر جعله خبرا وفي المغني قال
وليس بجيد لاحتمال تقدير تمسكه بدل اشتمال على ان
الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او
يقدر يمسكه جملة معترضة قوله وخرج عن ذلك
اي عن ذلك الاصل اي حكم ذلك الاصل وبعبارة
اخرى والمراد عن حكم ذلك الاصل سبعة ابواب
اي حكم سبعة ابواب وبعبارة اخرى والمراد
حكم سبعة ابواب فان الاصل السابق محكوم به لان
الضمة محكوم بها على الرفع والفتحة محكوم بها على
النصب والكسرة محكوم بها على الجر والسكون محكوم

للعلمية والتانيث

به على الجزاء وهذه الابواب محكوم عليها والمراد ان
حكم مجموع هذه الابواب خرج عن حكم مجموع الاصل لا ان
حكم كل فرد خرج عن حكم كل فرد **قوله** وقد الموضع
اشارة المونث اي عن تلك الامور السابقة اه
انعم قد يستعملون اشارة المذكر موضع اشارة
المونث لتاويله بالمذكور او ما ذكر او المتقدم به
بواب الافراد او الاضداد او الاصناف اي وخرج
عن حكم الاصل حكم سبعة انواع او اضداد او اصناف
من الكلمات وبعبارة اخرى من الكلم وليس المراد بها
الابواب حقيقتها وهي الالفاظ المخصوصة الدالة على
معان مخصوصة **قوله** احدها اولى من التعبير باولها
قوله مالا يتصرف اي الاسم المضبوط المحدود في
بابه وليس المراد هنا بيان حقيقته لان هذا ليس
محله **قوله** فانه مجرور بالفتحة استيناف لبيان الحكم
باعتبار محله والاصل فيه اعلم من قوله وخرج عن ذلك
الخ ونحو جواب عن سوال مقدر كان قايلا قال له الا
صل في الرفع ان يكون بالضمة والاصل في النصب
ان يكون بالفتحة والاصل في الجر ان يكون بالكسرة
والاصل في الخ ان يكون بالسكون فلم اخر عن
الجر فاجاب بقوله فانه الخ **قوله** فانه مجرور بالفتحة
نحو لا متاع الكرة ونحو لا متاع للتنوين وهو
حذفت الكرة لتبعاله وهذا امذهب المصنف
من خارج فينبغي حمل كلامه عليه **قوله** الا ان

اضيف

اضيف يصح فتح ان وكسرها لكن على كسرها يكون استثنا
الجمل واستثنا الجمل انما يكون في المنقطع اي ولكن ان اضيف
الخ فيقتضي انه اذا اضيف او دخلته الكاف منصرفا
وعلى فتحها يكون متصلا وهو من استثنا المفرد اي
الا اضافته او دخوله فكانه قال مجرى بالفتحة في
جميع الاحوال الا في حال اضافته او دخوله اضيف حتى
انه اذا اضيف او دخلته الكاف ممنوعا من الصرف
وهو مذهب المصنف من خارج فينبغي حمل كلامه
عليه **قوله** وقد لها اربعة معان ذكر ذلك على
سبيل الاستطراد **قوله** حرف تحقيق اي تدل على
تحقق مضمون مدخولها **قوله** وتقريب اي تدل
على قرب الزمان الماضي من الحال **قوله** وتعليل اي
تدل على تعليل مضمون مدخولها **قوله** وتوقع اي تر
قب وانتظار **قوله** تدخل على المضارع لكن حالا لا
صالة وانما تدخل بالاضافة على الماضي **قوله** واما قد
في جواب هل فعل لان السايل ينتظر الجواب اي قد ان
تدخل على الفعل الماضي المتوقع حصوله لا من حيل
عن شيء فهو منتظر لجوابه وظاهر كلام من قال ان السوال
وقع بالفعل لقوله فجواب هل فعل وقوله وقال
الخليل هذا كلام الخ ما حاصله ان قد فعل يكون اخبارا
لمن كان ينتظر ذلك الخبر سواء كان ذلك الانتظار
مسبوقا بسوال او علم من غير سوال وعلى كل من القولين
اذا لم يكن انتظار لا يوتى بقد لعدم التوقع

المنادى بها قوله بجواب هل فعل اى بقع فى جواب هل فعل قوله هذا اى قد فعل قوله بقنطرة الخ بفتح السين والانتظار توقع قوله حيدا الخ حيد بفتح الياء وكسر الدال وبجيم بضم العين وكسر الدال ويتوقع فتح الياء وكسر الدال وبجيم بضم الياء وفتح الياء قوله الثانى اى الباب الثانى والمراد النوع الثانى ما اسم جمع جمع اى حقيقة واستغفلت جمعيته ليلا يلزم تحصيل الحاصل وفى مفهوم جمع تغفيل فان كان اسم جمع نسيانى وان كان مسمى به منه فعينه اوجه قوله ما جمع بالف وتا مزيدتين انما قال ما جمع الخ لان قولهم جمع المونث السالم يرد عليه جمع المذكر كحمامات والمكن كمسجدات وان كان مجاريا بحسبه بان جمع المونث السالم جعل علما فى الاصطلاح كهذا او قولهم مزيدتين انما يحتاج اليه التقييد بذلك لان قضاة ليس السبب فى جمعيته الالف فقط وقولهم السالم صفة للجمع لا للمونث غير منغيس لان المونث هو المفرد وهو لفظ فينتقض بالسلامة وعدمها والجمع لا يتصف بهما الا باعتبار المفرد قوله فانه اى الباب الثانى قوله فانه ينصب بالكسرة ظاهرة كان صحيحا او معتلا كان المعتل مما حذفت لامه اى لام الكلمة وقوله الذى ما رددت اليه لامه فى الجمع اى لا وهو مذهب الجمهور خلافا لبعض الكوفيين مثال المعتل الذى لم يحذف لامه فى الجمع نوايات جمع نواة ومثال ما حذفت

لامه ورددت اليه فى الجمع قنوات وسنوان ومثال الذى لم ترد اليه فى الجمع لغات قوله بخلاف الخ محترز قوله مزيدتين قوله والحق به اى بما جمع بالف وتا مزيدتين قوله اولات وهو اسم جمع واسم الجمع نحو الذى لا واحد له من لفظه غالبا بل من معناه قوله والحق به اولات مقتضاه انه لم يلحق به غيره لان تخصيص الشئ بالذكر يقتضى نفى الحق عما عداه وزاد ابن مالك فى شرح التسهيل اللاآت فى بعض اللغات جمع التى والعذر للمصنف عن تركه عدم الصورة وعدم التعرض لها قلتها وندورها واما ما سمى به منه فيمكن دخوله على احد الاوجه فى قوله ما جمع بالف وتا اى ما جمع على احد فى الاصل اوفى الكل قوله وحمامات نحو ابنا على ان الجمع مذكر وهو خلاف قول اللغة وقال بعض اهل اللغة انما مونث وانفقوا على ان اصطبل مذكر قوله تعتبر وفى نسخة تعتبر وهو اجود قوله ذو قد مر لانها لا تفارق نحو الاعراب قاله الجوهرى قوله ذو بمعنى صاحب يدخل فيه ما اذا اضيف الى اسم جنس ظاهر او علم كانا الله ذو مكة او وصف كقوله تعالى وفوق كل ذى علم عليم او جملة كاذهب بذى سافر او بعبارة اخرى يشمل بدل يدخل فيه قوله وما اضيف معطوف على قوله ذو وقوله لغير البا احترازا من المتكلم وانما يجب

لانه ليس لنا ايضا ما ضاف اليها غير ياء المتكلم وفي بعض
النسخ لغير اليا المتكلم قوله وما اضيف لغير اليا
يرد عليه الشبيه بالمضاف كقولا ابا لزيد فكان
عليه ان يقول وما اضيف او كان شبيها بالمضاف
وتجاب بان الصنف اغا سكت عن هذه الصورة لكونها
لندرتها او لعله يقول ايا لا اضافة فيها بتقدير اي
تقدير ان ايا مضاف لزيد واللام للتوكيد والتوكيد
مدلول اللام او بان اللام متحدة بين المضاف والمضاف
اليه اي زايدة للتوكيد قوله وما اضيف لغير اليا
واستغنى عن بقية الشروط وهي ان يكون مفردة
مكبرة وان لا يكون منسوبا اليها لا بها اذا نسب
اليها اعربت بالحركات كابويّ واخويّ لكونه ذكرها
كذلك وقوله بعضهم ان شرط الاضافة يغني عنه
غلط لان الاضافة تجامع النسبة كمصريّ الدار
وشامي المنشا قوله من ان الخ بيان لما اي حال
كون المضاف من لفظ الخ قوله فانها تعرب بالواو
يجري فيه ما سبق في نظيره قوله بالواو وظاهره
او بمقدرة كقولك جا ابو الحسن قوله فكذلك لا
يجوز ان يعطف الاسم الظاهر على الاسم المرفوع
والجواب انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع
قال الله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة و
الامر لا يرفع الظاهر باتفاق قوله عطفا ايها
معطوفا قوله عطفا على محل ان واسمها هذا

ان

انما يتاتى على مذهب الكوفيين من عدم اشتراط
المحرز اي الطالب لذلك المحل وهو الابتداء او
على مذهب البصريين المشترط فيه الابتداء
ازال قوله عطف ان هذا اخي وكذلك وقوله على
مفردين هما محل ان مع اسمها وجملة لا املك التي
هي خبرها وكذلك لان اخي معطوف على محل ان مع ما
اسمها وكذلك معطوف على جملة لا املك لانها مفسرة
لها وكذلك كل جملة وقعت في محل فهي في حكم المفرد
قوله من دان على مفردين فيه نظر اذ يلزم عليه
ان العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا قوله
ان يكون معطوفا على اسم ان والتقدير واخي لان
يملك لا نفسه قوله ان يكون معطوفا على يقضي
والتقدير لا املك الا نفسي ونفس اخي والمراد بالا
يملك التصرف اي لا تصرف الا في نفسي ونفس اخي لا
الملك الشرعي لان الشخص لا يملك نفسه ولا نفس غيره
قوله ونقدنا الوجه لا يخفى جهور البصريين خلافا
للمختار ابن مالك حيث قال ليس عندي لانه ما
ادعى ابو علي في الشعر الفصيح مثبتا قوله
يدي اي بسكون الدال كفلس بدليل جمعها على
افعل كايدٍ واحل ايدي بضم الدال فكسرت
الدال لانها لو بقيت مضمومة لثقل قلب الياء
واوا فيلزم وجود اسم معرب اخره واو قبلها
ضمة لم اعلم اعلا لقاض قوله في موضع نصب

او موضع رفع ظاهره بل صرحه ان المجرور محذوف
زايد في موضع وليس معربا بحركات مقدرة كما يقوله
قوله فيعربها بالواو والالف والياء ولذا عدها
بعضهم هذه الاسماء ستة قوله كالزيدان
والهندان حال من المثنى اي حال كون المثنى ج
مبنيا على حقيقته وما هيئته كالزيدان والهندان
فهو احتراز للتعريف بالمثال والمراد بكونه كالزيدان
يكون كالزيدان والهندان في كونه اسما دالا على ج
اثنين وكان اختصار المتعاطفين وبعبارة
اخرى بدل اجمالي اعطا للتعريف بالمثال وعلى هذه
الطريقة ابن الحاجب والسمرقندي وغيرهما وبعبارة
اخرى جواب عن سؤال مقدر فكان قايلا قال له
ما حقيقة المثنى فقال كالزيدان والهندان اي
من كل اسم دل على اثنين وكان اختصار المتعاطفين
قوله كالزيدان والهندان محكي ولا فا
لقياس كالزيدين والهندين بالياء لكنه اراد
حكاية رفعه فهو مجرور وبيا مقدرة منع من
ظهورها اشتغال المحل بالف الحكاية قوله فانه
يرفع بالالف اخ جرى فيه ما سبق في نظيره قوله
فاسمه مرفوع وهو كل اسم الخ لم يقصد به التعريف كما
لان التعريف لا يصدر بكل لانها للافراد وان
التعريف ما بعدها واتى بها لبيان اطراد
التعريف قوله محمد ومحمد اي اخوه وابنه قوله

ج

في يوم اي ماتا في يوم قوله وبلغتا يحتمل ا
الدعا له والدعا عليه فان نظرت الى قوله قد
احوجت سمعي الى ترجمان كان دعا عليه وان
نظرت الى قوله وبلغتا وقطعت النظر عن قوله
قد احوجت سمعي الى ترجمان كان دعا له قوله
ارنا اللذين سبق على انه مثنى وانه معرب وهو
قول شيخ النحاة سيبويه ومالك ومذهب المحققين انه مبني
وانه وضع على صيغة المثنى في الاحوال الثلاثة
فهو مبني في محل نصب قوله ان هذين يحريان
فيه نظير ما سبق في اللذين قوله وهو جار بعد
على سنن العربية لا يجري على سنن العربية الا اذا
كان معربا قوله سنن اي طريق قوله اصغا ا
الشيء بالالف وايما وهو معرب بحركات مقدرة
على الالف قوله ان ابانا اخ الخ قد مر غايتها
في البيت الثاني قوله لا تدخل على خبر المبتدا اي
الخبر مقصورا قوله لا تدخل على الخبر قوله ان من
اشد الناس اخ اي انه تحذف ضمير الشان ومن
اشد الناس خبر مقدم والمصورون مبتدا مؤخر
قوله لانك اخ اي انه تحذف ضمير الشان
وزيد ما خوذ منه او خبر وبك متعلق بما خوذ
قوله قلبها الخ مبني على ان القلب اعراب
فهو مبني على القول بان الاعراب معنوي

واما ما متن عليه المصنف من ان الاعراب بفظي
فلا نباتي هذا الجواب والتوكيد مستفاد من قوله
زيادة اللام قوله والحق به امرءا الخ بالحاق اعتقادها
قوله والحق به امرءا الخ بالحاق اعتقادها
له الاول لا سيجاعه الشروط اربعة اخر بان
اعتقد في عبته الثاني واصالة الاول لا ضجاعه
الشروط وليس امرءا بالحاق القياس لان كليهما
سمع اعرابه بالحروف من العرب قوله مطلقا
الا طلاق يقع في مقابلة تقييد سابق او لاحق
عاليا ومن غيره الغالب ان يقع في مقابلة تقييد
معلوم من خارج نحو له مطلقا احتمل على الا
ستقالي لان معنى الاطلاق لغيا خلو اضافة
اولا ونعت امعلوم مما سياتي وبعبارة سواء اضيف
هذا الاسم اضافة محضة الموضوعة لتفيد الاتي سواء
ركبا اولا ونعت امعلوم من غير هذا الموضع قوله
ان نيابتها المشبه وهو مبني على ان الف في هذا المثال
قوله وهو مبني اي على الالف قوله لمناسبة
الخ اي لمناسبة الضمة للموصوف قوله واثانيا
ان العرب الخ فيه ان القرائن سنة متبعة فلا يحتج
ان توافق العربية بوجه من الوجوه قوله
يقف عليه العربي والعجم فيه ان العربي اصله
وما بعده الخ لا يفيد وقوف العربي عليه
وتقويمه له قوله والرابع انه قد ثبت الخ

هذا

هذا راجع الى الوجه الاول فالثاني والثالث
لا ينهضان والرابع راجع للاول قوله لضمير
غير المفرد قوله في لغة الجار اي اهل الحجاز قوله
مفعول مطلق فيه تسامح اي صفة مفعول مطلق
قوله ذلك اي احدهما او كلاهما وقوله التوكيد
اي توكيد الفعل بلغات لان الابتداء الخ قوله
فتامل ذلك وجه التامل ان البدل اذا تبع او
بين تلك العدة يجب تعلقه كقوله صلى الله عليه
وسلم اتقوا السبع الموبقات الشرك والسحر فيجب رفع
الشرك والسحر فاعرابه بدلا ليس الشيء وفي الثاني
مخرج ضعيف قوله على كل على بمعنى في قوله
جمع خرج به اسم الجمع واسم الجنس لان منه ما
يعرب هذا الاعراب وما لا كما شبين في الملحقات
قوله السالم يصح ان يكون صفة للجمع وان
يكون صفة للعدد كما ان في السالم اي الافظ
المفرد السالم او السالم مفرده قوله كالزيدون
والمسلمون محكي والا فالقياس كالزيدين والمسلمين
بالياء لكنه اراد حكاية حال رفعه نحو يجيء
فيما بعد ذلك منع من ظهورها استغال المحل بحركة
الحكاية قوله كالزيدون من كل علم لمذكر الخ
فيه ما سبق في نظيره قوله يكون في اعلام
العقلاء الخ كان الاولى ان يقول لا يقول
يكون الا في اعلام العقلاء الخ وان يقول

الستدلا بالي العلم فيتمثل صفات الباري كقوله
تعالى ونحن الوارثون ضمع انما تعلق ون وانتا
خوفهم قاهرون قوله ضمع اي من فيه مسا
محذ قوله اي بقلبه انما قال اي بقلبه ليغاير
الخبر المبتدا اولم يعكس وان كان التغاير
يحصل بالعكس ايضا لانه قيد الخبر بقيود لا
تكون الا بالقلب وهي قوله بالله واليوم الاخر
الخ واطلق في المبتدا ومطلق الايمان يحصل
بالسان قوله والحق به اي ما الجمع الحقيقي قوله
والحق المراد بالالحاق اعتبارا اصالة الاول
لاستجماعه الشروط وبعبارة اخرى اب اعتقد
وعيه الثاني واصالة الاول لاستجماعه الشروط
وليس المراد بالالحاق القياس لان كليهما سمع
اعرابه بالحروف من العرب قوله او لو اعتقد منه
الافراد والعلمية والوصفية قوله وبالموت
انه عنده اسم جمع فيما لابن مالك حي بعضه
كتبه ويحتمل انه عنده جمع صحيح لم يستوف للشروط
واما القول بانه جمع تكسير فمستوف للشروط
فعبارته لا تحتمله قوله وسنون فقد منه
الذكر والعلمية والوصفية قوله وبابه
اعترض المصنف على ابن مالك في الغنية في
التغيير بباب عرفين بان باب عشرين
معناه العقد ويشمل العابة ومائة من باب

منه فاعترضه عليه بعترض به عليه قوله وبخوه
بالرفع عطفا على اولوا اب وبخو ما ذكر من كل جمع
لم يستوف الشروط وفي بعض الاصول وبخوهما اي
بخو اهلون وعليون قوله وعلى الاول الخ وعلى
الثاني الخ وعلى انه من الالبسة اللام بالوعلى انه
من الوان اللام او قوله قيد بكسر القاف اي قدر
قوله بدل من ثلثة والتقدير ولبعض ابنية
سنين قوله الثلاثي خرج به الرباعي نحو جعفر قوله
حذفت لامه اي ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات ولا
بد هذه زيادة هذا القيد احترازا من نحو شاة
وشفة فانها كسر تكسيرا يعرب بالحركات قوله كقلة
وقابين اي ما كان من محذوف اللام مفتوح الفاء
كسنة كسرت فاوه في الجمع نحو سنين وما كان
وما كان مكسور الثاني كعضة وعزة لم يغير في الجمع نحو
عضين وعزين وما كان مضموم الثاني في الجمع
وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها
والاكثر والشهرة بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة
الجماعة واصلها ثبو وقيل بني من ثبيت اي
جمعت من مهاوي الاول والاولى الثاني يا قوله
جعلوا اي اعتقدوا قوله لا يخفضه بفتح الباء
وسكون العين وفتح الضاد اي يكذب قوله نحو
يفعلون الخ تغييره بيفعلون الخ اولى من تغييره
غيروا لا فعال الخمسة قوله فانها اي جزئيات

هذه الكليات او مفصل هذه الجملات اوفانها
اي من حيث موزونانها قوله بثبوت النون
من اضافة شبه الصفة الى الموصوف لان المعتد
لا يوصف به فيما سلف قوله ثبوت النون المراد
بثبوتها عدم حذفها لجازما او ناصب بدليل مقابلة
العصف الثبوت بالحذف للجازم والناصب و
بعبارة اخرى بدليل مقابلة ثبوتها بحذفها الخ
فلا ينافي انها حذفت للنحو التخفيف يكون الفعل
مرفوعا وبعبارة اخرى المراد بثبوت النون
او بالنون الثابتة التي كان حذفها عاملا بدليل مقا
بلة الثبوت بالحذف فترفع بها ثابتة او معتدة
بحو لتبلون ولتسمعن قوله وجزما ونصبت كان الجزم والنصب
يعني اذا جزمت او نصبت كان الجزم والنصب
بحذف النون ولا يلتزم من حذف النون ان تكون
الافعال مجزومة او منصوبة فلا ينافي انها تحذف
للتخفيف او توالي الامثال وبعبارة اخرى ليس
المراد ان النون متى حذفت كان الفعل مجزوما
او منصوبا بل المراد انها اذا حذفت لجازم
او ناصب كان مجزوما او منصوبا كما يعلم ذلك
من المقابلة اي مقابلة ثبوت النون بحذفها
للجازم والناصب وبعبارة اخرى اي مقابلة
الثبوت بالحذف للجازم والناصب فلا ينافي
انها اذا حذفت لنحو التخفيف يكون الفعل

مرفوعا

مرفوعا قوله فالمحذوف نون الوقاية وقبله
المحذوف نون الرفع وينبغي على القولين اعراب
الفعل في هذه الحالة هل هو ملفوظ به او مقدر
فعلى ان المحذوف نون الرفع يكون مقدرا
وعلى انه نون الوقاية يكون ملفوظا به وينبغي
على ان المحذوف نون الوقاية تخصيص قولهم ان
نون الرفع مفتوحة بعد واو الجماعة بغير هذه
الصور لا على ان المحذوف نون الرفع فهو باق
على عمومه قوله الفعل المضارع لم يتبين
من التوضيح لان كلامه في العربيات قوله
الاخير يصح رفعه على انه فاعل معتد والمعوض
عن الضمير المضاف اليه على طريق الكوفيين وإلا
صار المعتد اعني اي الذي اعتد اخ او بعد له
الضمير اي المعتد الخ وجه باضافة المعتد
اليه اضافة لفظية ونصبه على التشبيه بالمفعول
به على حد الحسن الوجه والمضروب العبد وعلى
كل معتد اسم فاعل واصله المعتد بكسر اللام زالت
الحركة الثانية الى ما قبلها قوله ونحوانه مضارع
ويصير وجه ايراده ان اثبات الياء ينافي
يوجب كون من موصولة وجزم يصير يوجب كونها
شرطية فيحصل جمع بين نقيضين قوله والالف
وسطها بين الواو والياء من شان الخ انها لا تكون
اصلا في الفعل وانما تكون منقلبة عن واو

الموسوعة الفقهية

للاغاة وانيا الا انها لا تكون اصلا في الفعل وانما
تكون اصلا في الفعل وانما تكون منقلبة عن واو او
وبا خلما كانت متردد بينها وهي انها تارة تكون
منقلبة عن واو وتارة عن يا وحطها بينهما قوله
فانه اي فان حكمه قوله يقضي اي يؤدي قوله
بعد ان اخبر الله تعالى بعدم قضائي العبد ما امره
الله به علم انه خرج من عهدة الامر اه
با واجميعها والله اعلم قوله وتقدر جميع الحركات
اي هذا الباب تشبيه النحويون الاعراب به
التقديري لكن بعضهم يعبر عنه بالبناء وبعضهم
يعبر عنه بالفصل كما فعل المصنف وكل صحيح لكن
الباب يشعر بالاستقلال والفصل يشعر بالذيلة
والتشبيه كما فعله المصنف اولى واشعر قوله تقدر
جميع الحركات ان الحروف لا تقدر لان تخصيص
الشيء بالذكر يقتضي نفي الحكم عن غيره وليس كذلك
فان الحروف تقدر ايضا للتعذر او الاشتغال
جميعها او بعضها فكان عليه ان يقول الاعراب
فيقدر الحركات في نحو غلامي والفتى الخ وتقدر
جميع الحروف في نحو جا ابو الحسن ورايت ابا
الحسن ومررت بابي الحسن وبعبارة اخرى الهو
الجزء وابا الخبر وابي الجزء بدل ابو الحسن وابا
الحسن وابي الحسن والواو في نحو مسلمي والالف
في نحو جاءا كالقوم والجواب انه اقتصر على

الحركات

يعني صنعة

يلخ

يلخ

٤١

الحركات لانها اكثر والسكون فلم ان يقدر قوله
الحركات اي جنس الحركات وقوله كلها تاسيس
وقوله والضمة والكسرة مصبه قوله في نحو القاضي
وقوله والضمة والفتحة والفتحة مصبه قوله في نحو
يخشى وقوله والضمة مصبه قوله في نحو يبدو غواو
يرمي قوله ونحو الفتى وقوله والكسرة في نحو
القاضي مقتضى كلامه هنا وفي العطف ان الكسرة تقدر
في المقصور والمنقوص ولو كانا ممنوعين من الصرف
ومذهب الجمهور وبه صرح المصنف في بعض كتبه
ان الممنوع من الصرف منها تقدر فيه الفتحة ولا يقال
ان الفتحة تظهر على الياء لخفتها وبعبارة اخرى
ولا يقال ان الفتحة خفيفة فتظهر لانها لما نابت عن
ثقيل ثقلت قوله وليس اي نحو الفتى قوله
تقدر جميع الحركات مقتضاه ان الحركات لا تقدر
في غير هذه الانواع الستة وليس كذلك فقد
تقدر الحركات في المدغم ايضا نحو وقتل داود
جالوت ويزكي الناس سكارى والعاديات
ضبحا ذكر الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل
والمكي في من نويد لمن قال رايت زيدا ومن زيد
لمن قال قام زيد ومن زيد لمن قال مررت
بزيد على راي البصريين وعلى الاصح عندهم
في حالة الرفع ان حركة حكاية الاعراب وهو
وجه التقدير فيه اشتغال المحل بحركة الحكاية

والموقوف عليه في جاءني زيد ومررت بزيد ورايت
زيدا على لغة ربيعة فانهم يقفون على المنصوب
المنون بحذف التنوين وعكس اخي وبعبارة
اخرى والموقوف عليه
وساكن اخي للتخفيف نحو فتوبوا الى بارئكم بسكون
الهمز وفي قراءة وما يشعركم بسكون الراء في قراءة
ابي عمرو والمتبع كما يحذف للساكنين نحو قل ادعوا الله
في تقدير اي كان لغير عارض او لعارض منزل منزلة
الاصلي كقفا هي فلا تردها لان الامور بانتهائها عارضة
لان الاصل عدم الانتهاء والحكاية والوقف و
الاتباع وليست منزلة منزلة الحرف الاصلي وانما
كان الضمير للمتكلم لا منزلة الاصلي لان الاضافة
في الاسماء هي الاصل قوله والضمة والكسرة ومفهومه
ان الفتحة تظهر لكن يحصل ظهورها بما بعد التركيب
المزجي الذي احل بحيز الاول منه بالمعدي كرب
وقال ثلاثة عند من يعربه اعراب المثنى فانه
ينذر فيه جمع الحركات وبعبارة اخرى بل لو سمي
ومفهومه اي اي و تظهر الفتحة اعم من ان يكون مركبا تركيبا
مزجيا بقرينة ما سياتي فان الفتحة تقتصر على
اليا كمعدي كرب وقالي قلا قوله والضمة والكسرة
اي في الغالب وقد يقدران وقوله والضمة والـ
الكسرة اي و تظهر الفتحة اعم في الغالب وقد
تقدر قوله والضمة والكسرة وذلك لاستقلالها

على الياء ولذلك ظهرت الفتحة على الياء لخفتها وقد
تظهر الضمة والكسرة على الياء في الضرورة كقوله
ترى وقد بدت الرماة كانه امام الكلاب
مصيخ اخذا اصله مصيخ وقوله لا يارك في العوالي
هل بطنجلة الا كهف مطلب وقد تقدم
الفتحة للضرورة كقوله ولو ان واشيا باليمامة
داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى اليا
وقوله وكوث عار بخية فتركنه وقوله كان
ايدي جواري يتعاطين
الورق قوله والضمة في نحو ندعو ويرمي لثقلها
عليها ولخفة الفتحة عليها ظهرت وخفي ذلك
من دون او شذ لحفظ ولا يقاس عليه كقوله في
ظهور الضمة اذا قلبت على القلب يسلوا قد فنت
هو احش لا تنفك تغدو به بالوجد وقوله يسافي
عشري غير خمسي دراهم وقوله في تقدير الفتحة
كي لتقضيني رغيبة ما وعدتني غير مخلفي وقوله
ما الله ان تلقى على سخط مني دارة الحزن
ممن دارها صول وقوله اذا خفت ان تلقوا بعض
حديثها وقوله ارجو وامل ان تدنو مودتها
وقوله فما سودتني عن مروءة وراثة اي الله
ان اسوادا ولا اب قوله نقدر حيث الحركات
فان السكون يقدر في مواضع احدها ما سكن
لالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا والثاني

منصوب بفتحة مقدرة على الباء المحذوفة لالتقاء الساكنين

المهموز اذا ابدل لينا محضا على اللغة الفصيحة
وهي ما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وذلك
ان حرف العلة اذا كان بدلا من همز كيقرا ويقرء
ويوضو ويتوضى فان كان الابدال بعد دخول
الجازم فهو ابدال قياسي لكون الهمز ساكنا وتمتنع
حينئذ حذف الحرف المبدل من الهمز لاستغنائها
بسقطاه من حذف الحركة فالمبدل من الهمز لا
الجازم وان كان قبله فهو ابدال شاذ لكون
الهمز متحركا بالحركة ويجوز حينئذ مع الجازم
الاتيان بحرف العلة المبدل بناء على عدم الاعتداد
بالعارض الذي هو الابدال وهو الاكثر في هذا
كلا مهمز وعليه الاكثرون والحذف له بناء على الاعتداد
بالعارض وما ذكر من جواز الاتيان والحذف هو ما ذكره ابن عصفور الثالث الالتقاء
الساكنين اذا وصل بضمير رفع الابدال او كسرت
كقوله وذبي ولدي لم يبلغا ولم يقضيا وهم يشد الخامس
المدغم فيه لم يبغه ولم يقضه وهم يشد الخامس
ما حرك في الوقف هذا للفراء في نحو انكه
اذ ما نامر القلب يفعل وذكر ابن هشام في
الجامع والحق ان تقدير الاعراب للتعذر اولى
الاستثقال لا يكون حرف المعرب بالحركات يكون
في المعرب بالحروف ايضا مثال التقدير للتعذر
في جميع الاحوال جاني اخوا الغفور رايت

ان

اخا الغفور ومررت باخي الغفور وجاني صالحوا الغفور
ورايت صالحي الغفور ومررت بصالحي الغفور قال
بعضهم وضابطه اذا كان الاعراب حذف ولاحق ساكنا
كما قال فخرج نحو مصطفوا الغفور والمثنى المضمر المرفوع
فان اعراب لا يكون منه اصلا التثنية اي لان
حرف اعرابها لا يكون حركة محرك للساكنين ولا حذف
لعدم ما يدل عليه واما المثنى المرفوع فحذف حرف
الاعراب لدلالة الفتحة عليه ويكون اعرابه مقدرا
وفي بعضها جاءني فان اصله مسلموون حذفت
لانه للاضافة وصار مسلمو فاجتمعت الواو والياء
والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء ولما لم تبق الواو التي هي علامة الرفع صار
اعرابه في حالة الرفع تقديريا واما في حالتي النصب
والجر فاعرابه لفظي ليتا الياء التي هي الاعراب في
الحالتين لان ادغامها لا تخرجها عن حقيقتها
مثال التقدير في التعذر المثنى والجمع حال الحكاية
كقولك دعا من تمرتان في جواب الكم تمرتان او
يكفيك تمرتان او نحو ذلك ومعناه دعني من
هذا الحديث ولو قيل من تمرتين لم يرد هذا المعنى
وكقولك من الزيدين لمن قال ضربت الزيدين
فتقول ان مجرورا وزيدين وعلامة جر الياء المقدرة نيابة
عن الكسرة منع من ظهورها الحكاية وما ذكر
من كون اعراب نحو مسلمي مقدرا هو ما صرح

بما ابن الحاجب ووافقه ابن مالك خلافا لمن ادعى انه
الله لعظيم ومما كون النقد يوجبه للاستقبال قوله
ما مدح به ابن الحاجب ومع تبعه واعترض عليه و
احيب بانه فليراجع ونقد ر النون في الافعال الخمسة
فيما اذا حذفت لغير ناصب وجازم ورد حذف
هذه النون حالة الرفع في النثر والنظم قريب
ساحران تظاهرا وفي الحديث لا تدخلوا الجنة
حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال
الشاعر ابيت امري وتيأتي تدلكي وتهلك
بالغنيمة والمسك الزكي ولا يقاس على شيء من ذلك
في الاختيار وذلك لان النون المذكورة لما كانت
نائبة عن الضمة في الدلالة على الرفع وكانت
الضمة قد تحذف على سبيل التخفيف كقراءة ابي
عمرو وما يشعركم انها بكسر الراء اردوا ان
يعاملوا النون المذكورة بعد المعاملة ليلا يكون
الفرع امتا من حذف له ربما سمع منه الاصل واذا
اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفك نحو تعدانني
والادغام والحذف وقرئ الخاسرين واختلف
في المحذوف حينئذ فذهب سيبويه الى انها نون
الرفع وارجحه ابن مالك لانها تحذف بلا سبب
ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد
حذفه اولى ولانها نائبة عن الضمة وقد
عهد حذفها تخفيفا في ان الله يامرك ان تذبحوا

قرأ

قراءة من سكن ولانها جزء كلمة ونون الوقاية
كلمة وحذف فاء الجزء اسهل ولانها لا تحتاج الى
حذف اخر للجازم والناصب فلا تغير بابات بكسرها
بعد الواو والياء ولو كان المحذوف في نون الوقاية
لا احتيج الى امرين وذهب اكثر المتاخرين الى ان
المحذوف نون الوقاية وعليه الاخفش الاوسط
الصغير والمبرد وابو علي وابن جني لانها لا تدل
على اعراب فكانت اولى بالحذف ولانها انما جيء بها
لتقي الفعل من الكسر وقد امكن ذلك بنون
الرفع فكان حذفها اولى ولانها دخلت لغيره
عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة
فقد لزم وجود مؤثر لا اثر مع امكانه ونقد
ايضا مع نون التوكيد في نحو لتقربن يا فتى واصله
لتقربونن حذفت نون الاعراب لتوالي الامثال
فالتقى الواو والنون المدغمة ولا جائز ان تحذف
النون لغوات المقصود من الاتيان بها وحذفت
الواو لوجود ما يدل عليها من الضمة وفي تخريج
لتضربن يا هند واصله لتضربين بنونين حذفت نون
الاعراب لتوالي الامثال فالتقى ساكنان الياء
والنون المدغمة لا جائز ان تحذف النون لغوات
من الاتيان بها وحذفت الياء لوجود الكسرة
الدالة عليها والحاصل ان النون تفقد
في ثلاثة مواضع احدها ما حذف منه النون

تحقيقا الثاني مع نون الوقاية على مذهب سيبويه
الثالث مع نون التوكيد في نحو ما تفعلن قوله
كالمثنى والمجموع الخ تشبيه في الاعراب
فالضمة والكسرة تقديرا ان على الياء للثقل قبل
الاضافة وبعدها والفتحة تقدر على ما قبل الياء
للتعذر فالتقدير في حالتي الرفع والجر ليس
للاضافة قاضيّ من نحو جاءني قاضيّ ومررت بقاضيّ
مرفوع او مجرور وبضمة او كسرة مقدرة على الياء منع
من ظهورها الثقل وقافي من نحو رأيت قاضيّ
منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء المتكلم منع
من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة قوله
لان المقصود ثبت الله قبل الياء الا اضافة
لم تقدر شيأ قوله كالمثنى رفعا اي في لزوم الفعل
الالف قبل الياء فيقول جاءني قاضيّ ورأيت قاضيّ
ومررت بقاضيّ بتقدير الحركة في الاحوال
الثلاثة قوله يد اسم شايع بالاضافة اي يد اسم
شايع وبالتنوين وبدون يد اسم ناقص قوله لازمة
دائمة اي يلزم وجودها لفظا او تقديرا الكفتي
قوله لازمة اي يلزم وجودها لفظا او تقديرا
كقاض قوله البناء ضد الاعراب اشعر كلامه بان
الاعراب والبناء صفتان وجوديتان
لان الضدين امران وجوديان الخ قوله
البناء ضد الاعراب يشعر بالواسطة لان الضدين

قو

تقدير نقعان وبعبارة اخرى يجوز ارتفاعهما فاذا
ارتفعا ثبتت الواسطة والصحيح لا واسطة والجواب
ان هذا مفيد عندهم بالضدين اللذين ليس بينهما
شبيههما بالنقيضين اما الضدان اللذان لبينهما
شبيههما النقيضين فلا يرتفعان وبعبارة اخرى
فلا يجوز ارتفاعهما والاعراب والبناء ضدان هما
شبيههما بالنقيضين من جهة ان البناء داخل
في مفهومه النفي وهو قولهم لا لعامل لغير عامل هم
قوله بنون النسوة الاناث اي النون الموضوعة
للاناث وان استعملت في الذكور كيرجعن من
دارين بجر قوله بنون الاناث سواء
كانت ضميرا او حرفا كقوله ولعضرن السليط
اظاربه وبعض النسوة ونحو ذلك قوله والماضي
المتصل به ضمير رفع متحرك الخ هذا قول والتحقيق
انه مبني على فتحة مقدرة وان السكون للتخفيف
قوله نحو اضرب من كل فعل امر صحيح الاخر
يتصل به الف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة
نحو اضربا واضربوا واضربي وانما خرج بقولنا
واعرج ما لم يتصل به نون النسوة ولم تباشره
نون التوكيد قوله والبناء لزوم اخر الكلمة
الخ بعد اعلم ان قولنا بناء الاعراب معنوي لا على
ما قدمه المصنف من انه لفظي وعليه فيعرف
بانه ما جيء به لابيان مقتضى العامل من

شبكة الألوكة www.alukah.net

سنبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا و
مخلصا من سكونين قوله اسبق اليه اي الى جمعه
في محل واحد على هذه الكيفية والا فمعنى ذاته ج
كلامهم وبعبارة اخرى اي بترتيبه على هذا الوجه
والا فهو مذكور في كلامهم وبعبارة اخرى
اي الجمعه وترتيبه على هذا الوجه والا فهو
مذكور في كلامهم قوله المبني على الكسل السكون
او نائبه والفتح ونائبه والكسر الحركات والحروف
التي يتوب عنها وقوله في القسم السادس اونائبه
حتى فلم ان هذا القسم لم يوجد في كلامهم وقوله
في الباب السابق في المواضع الثلاثة اي باب
الاعراب قوله المذكور نعت للسكون ونائبه وافرد
لان العطف بأو اي ان السكون ونائبه المذكوران
في الباب السابق يكونان البناء عليهما في هذا الباب
وكذا يقال في الفتح ونائبه والكسر والضم ونائبه
قوله ونائبه العدول بها عن صيغة الامر التوكيد
لان بين الخبر والامتثال تلازما لانك اذا اخبرت عن
شخص بالضحك الواقع منه استلزم ذلك وقوعه
منه وليس بين الامر والامتثال تلازم لان اراد
من لا يستلزم الامتثال قوله صيغة الامر ويجيء
ليترصص وليرتضعن قوله فتحا تهما انما قال
فتحا تهما لانهما كانا معدومين اي لان الترابص
والارضاع كانا معدومين شرعا لانه لا حكم

قبل الشروع وقوله المتقدمة اي الامر الذي هو مدلول
يترابصن ويرضعن لان يترابصن ويرضعن ج
غير معناه الانشاوي قوله فيها اي الترابص والارضاع
وقوله مجبرا اي محكوما وقوله الموجودين اي حال كونهما
موجودين في الخارج قبل الاخبار عنهما بان الحبر ما تحقق
مدلوله في الخارج بدونه وجعل اللفظ حكايته عنه
فيهما كانا موجودين في الخارج حسا معدومين شرعا
قوله حال اي فكان مدلولهما تحقق وبرز في
الخارج وعلى هذا فالامر مستفاد من قوله يترابصن
ويرضعن الخ من الامر الماضر فحذف صيغة
ليترابصن وليرضعن ما تحقق قوله بل يبقى اخر الفعل
منه مفتوحا ظاهرا فتحة بناء وبها يحصل بنا الفعل والبناء
حينئذ وتحتمل ان يكون فتحة مناسبة وفتحة البناء مقدرة
كما تحتمله بعضهم قوله مبني على ما يجزم به مضارعه
لا يشمل مضارعه المتصل به نون التوكيد قوله
ومن غريب ما يحكى الخ ان كان هذا البعض المحكي
عنه لا يقول بان الامر قسم مستقل وانما هو مقتطع
من المضارع فانكاره لبنائه في محله لانه معرب
لا مبني وان كان يقول بانه قسم مستقل ويحفظ
له ما فهمه عنه فبناؤه على حذف النون لا يخفى
على احد فلا يمكن انكاره فاعتراضه عليه ليس في
محله قوله وهذا اي البناء على حذف النون
قوله من وضرباوهذا الفتحة فتحة بناء وبها حصلت

المناسبة او فتحة مناسبة وفتحة البنا مقدرة قوله لان
قوله باشر نائب المتبادر من المباشرة المباشرة لفظا
وتقديرا قوله لون التوكيد اي النون الموضوعة
الموضوعة للتاكيد والمراد بالتوكيد هنا التقوية
قوله بخلاف اي مختار قوله المباشرة
اي تركيبا مزجيا وانما لم يعتبره به لانه ينصرف
عند الاطلاق الا اليه قوله ومما ركب من الاعداد
قدم الاعداد على الظروف والاحوال الاطراد
الحكم فيها على هذا الوجه فجات على الاصل في هذا الباب
والظروف والاحوال لا يطرد فيها ذلك وما جاء
على الاصل مقدم على غيره واخر الاعلام لان الغالب فيها
اعرابها اعراب ما لا ينصرف فجات على خلاف
الاصل في هذا الباب قوله اي ملاصقا بيان
للعقب قوله ونحو بعلبك من كل اسم مركب تركيبا
مزجيا وليس مختوما بويه كان اخر الجزء الاول
منه ياء الاول لا تحتاج الى تقييد اخر الجزء والاول
منه بغير الياء الساكنة لان المراد البناء على الفتح
لفظا او تقديرا وبعبارة اخرى بدل لا تحتاج
الخ لان المراد مبنى على الفتح لفظا او تقديرا لانه
جعل بالتركيب مزيد ثقل قوله في لغة والمختار
عنده اعرابه اعلم اعراب ما لا ينصرف على الجزء الاول
غير قوله والزمن اي اسم الزمن قوله والزمن
المبهم ما لم يبين كذا قاله ابن مالك في متن الكافية و

علم

وعلله في التزام بانه لما لحقه ما هو خاص بالاسماء وهو
التثنية فقوي جانب الاسمية فاعرب وينبغي ان
يكون الجمع ايضا كذلك لكان العلة واحدة قوله
والزمن المبهم المراد انه اذا دخلت لا على
الفتح قوله راجح خلافا لمن زعم انه مبني على مذهب الكوفيين
وهو ضعيف ومذهب البصريين ان الاعراب
واجب قال ابن مالك وقبل فعل معرب او مبنية على
ان المختار عند المصنف البناء وبعبارة اخرى يمكن بنا
وقع جوابا على عادة المولفين من تقديم المختار عندهم
قوله الجر وما قبله ذكره لصدق ما اذا اتصل
به ضمير رفع ساكن كضربوا فيكون مبنيا على فتحة
مقدرة قوله ولهذا اي ولاجل ان الفتحة تقدر
في الالف قوله فقد اي فرض قوله سكون الاخير
اي بالفعل قوله التي تعني ضمير الفاعل على الاشارة
وهو الفاعل والالف واو لتبلون نائب الفاعل
قوله بعينا الجر فيه على الفتح لكن الفتح في احد ب
مقدر قوله اي في كل اي يحمل نظرا الى العرف
والعادة لان عادة العرب وعرفهم انهم لا يقولون
ذلك الا لمن يلازمهم في كل صباح ومساء قوله
يبغوه خيلا اي يبغوا له والخيل ضرب من
الجنون قوله صباحا ومساء في هذا الاضافة تناقض
لان الصباح غير المساء فلذلك قال اي صباحا ذا
مساء قوله فلذلك اي فلكونه على حذف مضاف

قوله آن الخ الرزق مبتدا وات خبر وعلى مذهب
الاخفش آن مبتدا والرزق فاعل اغنى عن الخبر
لانه لا يشترط الاعتماد قوله سهلت الهمزة الخ بين من
الظروف الموضوعة للمكان لكنها استعملت هنا في غير
المكان اذ لا مكان هنا قوله وسطا مراده متوسطا
والا فوسط اسم ظرف قوله ما في قوله الخ فيه نظر
فان عامله الجار للفظ جاري لانه في تاويل مجاور ب
قوله ان يكون الجار المقدر الى اي بيتنا الى بيت ه
اي بيتا منتهيا الى بيتي قوله بل فالعطف اي بيتنا
بيتا اي مسكنا فمسكنا اي مسكنه منتهيا الى مسكن حال
كونهما ساكنين قوله بل فالعطف وعليه فالتحقيق ان
الجار الاول وعلى تقدير حرف الجر فالجار محذوف هما
وبعبارة اخرى الجار بعد حرف الجر قوله فساقطا اي
يسقط قوله روقه اي قرنه قوله ضاريانها اي
عاديانها والضمير للكلاب قوله ساقط اخ لا اي نه
منفرقا قوله بالموعظة الموعظة ذكر ما يخشى عاقبته
قوله ابو علي اي الفارسي وهو من ائمة اللغة
لا النحو قوله لهوا اي قوله غير الحديث كان الخ قوله
لا صعر بفتح الكاف والصاد وهو من ائمة النحو واللغة
والا هنول قوله يتخرتنا بالتون وعليه فلا شاهد
فيه والشاهد في الاول قوله فانك اغمت اي
اخي ايها فكان مقتضاه ان تذكر في هذا النوع ه
قوله واذا اخذت شيئا من هذه الظروف

والاحوال الى اخره لان الثاني لما اضيف اليه ه
الاول خرج عن الظرفية والحالية والاول من نوع
الثاني قوله البنا المذكور اي البناء على الفتح الناشي
عن المدح قوله ذلكما اي البناء على الفتح الناشي
عن المزج قوله فان قلت الي اخره وارد على قوله
فعلم ان البنا المذكور مقيد بوجود الظرفية والحالية
اي اخ قوله التركيب المذكور اي التركب
المزجي قوله لم اتعرض لذكر اي على سبيل الاطراد
فلا ينافي قوله في السين والتاء قوله ما لم يدل اي اخ
اي بحسب اللغة فلا ينافي ان الساعة تدل على قدر
من الزمان معين عند الفلكيين قوله الي آخره يتمع
الحال جملة ينفع قوله بل رفع بوم وعليه فالاشارة ب
لليوم اي هذا (اليوم) يوم ينفع الصادقين صدقهم
قوله في ذلكما اي في الزمن المبهم المضاف بجلة قوله
لاجل ذلكما اي لاجل انهم يقدرون الفتحة اعرابا
قوله ليت لليوم وانما هي للنفع قوله ولا الى آخره
راجع للنفي قوله ولا تزم كون النفي ظرفا للعقد
لانه لغير المعين بعد اليوم واقعا يوم ينفع الصا
دقين صدقهم وعلى ان الفتحة فتحة بنا يكون الاتان
للنفع ايضا قوله دون مبتدا بعد اعلم العقود
بدونها وهو شاذ والصحيح انها لا تتصرف والمبتدا
في الاية محذوف ودون صفة له والتقدير وهنا
فريق دون ذلك اي فريق كائن او حاصل

اوما يشبهه او ذلك قوله برفع بينهما اشار الى
ان بين في دون وبين على شاذ قوله اثنان اي نوعان
قوله اليا. والكسر وينوب عنه الالف ايضا لكن
الالف لا دخل لها هنا لانه لبيان نائب يبنى على الف
لف في حالة النصب قوله وخلاصة القول اي
ملخص القول قوله استغراق الجنس كان ينتفي له ان
يزيد على سبيل التنصيص اي وكان المراد بذلك
النفي استغراق الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل
الظهور ولا على سبيل الوحدة قوله باس ه تاكيد لاستغراق
الجنس قوله بحيث لا يخرج اي اخ بيان لقوله باس ه
قوله مثنى المراد بالمثنى ما يوضع بان لف وينصب ويجر
بالياء فيشمل المثنى الحقيقي وما الحق به قوله او مجموعها المراد
بالياء فيشمل المجموع ما يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء فيشمل
الجمع الحقيقي وما الحق به قوله الفين اي مثنى الذين
اي كل منهما بالف الاخ ونحبه قوله ابعدها البعيد
من بيتها فعل التفضيل ليس مرادا لانه يقتضي ان
في الوصفين الاولين بعدا ايضا وليس كذلك قوله
واجى مبني بفتح الجم نسبة الى بني جرم ويلقب بالنباح
لكثرة مناظرته في النحو وخباحة قاله ابن درستويه
قوله وفعال للامر اي حال كونه موضوعا وهذا
على راي سيبويه قوله وينقاس هو ونحو نزال الخ
انما لم يقل وينقاسان من كل فعل اخ لئلا يتوهم
رجوعه لفساق وخباث فعله تغرا اي تدل دلالة

ظاهره قوله وفتكى اي قتلى قوله ما مفعول
مطلق اي النطوق الذي اطوقه وكني بالنطوق
عن القول اش قوله عنه اي مع فعال الدال على
الامر ومع فعال سببا للموت قوله بمنزلة قولهم اي
اي في الجواز ولا دعا به اي لا تمس لا تمس قوله
معاني الزان اسم كتاب قوله به اي بين مساس جميعه
من لا ومساس وقوله مذهب دراك اي طريقة دراك
وهي التباعد الكر قوله لا مساس اي اخ اي
لا مساس جميعه من لا ومساس مثل دراك ونزال في
التباعد الكر قوله وهذا اي كلام الفراء اي خالويه
وقوله من غرائب اللغة لانه ركب لا التي نافية مع
الاسم وجعلا الجميع يصير مثبتا قوله وجعلا اي
جميعه من لا ومساس وهذا موجب عليه بعد الوقوع والتر
دد قوله من باب قطام اي من باب الاعلام المؤنثة
الدالة على وزنة فعال لا من باب فعال الدال على الامر
قوله وانه معدول اي اخ فهو ممنوع من التصرف
والمانع من التصرف العلمية والعدل او العلمية والتانيث
قوله وهو على حد مؤنث عباره الرضي من الاعلام
المؤنثة الدالة على وزن فعال وظاهره اعتبار التانيث
في العلم لا في الموضوع له عكس ما بحثنا قوله واعتكفت
امس هذا المثال ليس من محل الخلاف في شيء لانه واجب
الكر باجماع على ما قاله في التوضيح وبعباره اخرى
التمثيل به نظر لما قاله المصنف في التوضيح واث

اسعد المراد به نظر معين ظرفا فبنى اجماعا قوله
من امثالنا الشاهد فيه حيث جره بالفتحة قوله واعلقت
اسم جنه نظر لما سبق قوله ايجاز ايي اختصار قوله ايجاز
بحذف مضافين وقوله ومجاز المجاز في التشبيه وهو قوله
كالزرع لان تشبيه الزرع المقطوع من اصله بالزرع
المحصود مجاز وفي جعل فعيل بمعنى مفعول وقوله استيطيا
اي قطعه من اصله وقوله بلبث ايي لوجد وقوله مضافا
هو الزراعات واسم كان لفظ احد المضافين وبعبارة
اخرى هو المضاف الثاني وقال في هذه احسن وافهم
فعيل الي اخره هذا هو المجاز وقال ست قوله وفي
الاية ايجاز ومجاز فاما الايجاز فبحذف المضاف اعني الزر
ع المضاف في قوله فجعلناها فان اصله جعلنا زرعها
والزرع المضاف في قوله كان لم تغن اي بعد زرعها
محذوف المضاف اليه في قوله اليه مقامه فارتفع واستتر
تغن من غنى بالمكان اي اقام به اي كان لم يثبت
وبحذف موصوف حصيد وهو الزرع كالزرع المحصود
وبحذف اسم كان المحققة وهو ضمير الشان واما الحذف
المجازي في قوله تعالى فجعلناها حصيدا اي فجعلناها
محصودين فابقاء الفعل على غير من اوقع عليه لملابسة
لمن اوقع عليه وهو الزرع لكونه محلا له محلا وكذا
لك اسناد القرائي الارض مجازا والجنة الاسناد
الى الزرع حقيقة والمصنف كان زرعها في جعلا اسم كان
هو الزرع وهو مضاف محذوف مع القول بحذف اسم

كان

٥٠

كان هو الزرع وهو مضاف مع القول بحذف اسم كان له
تكرار دلالة ولي ما رزناه قوله واما ايجاب ابي و
كاسما الجهات واسماؤها اثناعشر وتعبيره باسما الجهات
اولى مع تعبير ابن مالك بالجهات قوله والحق بها علما ايه
في البناء على الضم هذا مراده بدليل انه لم يذكر من
الاحكام الا البناء على الضم قوله فيضم ضم ولم يتنون ه
يراجع البرماوي قوله الخامس نسبة للخامسية اسم
كتاب لابي تمام الطائي قوله نقد وضبطه العتري
في حواشي المطول بالمهملة وضبطه غيره بالمهملة قوله من
وراء اصله من وراء ذلك دور الشاشة تابيدس وي
قوله لا سد المراد كالاسد الرجال استعارة قوله
عينه بالحاء المهملة اسم مكان ويقال بالجيم قوله النكرة
المراد بالنكرة التنكير ولو عبر به كان اولى قوله على
ارادة المضاف اليه اي لفظ المضاف اليه قوله من
قولهم اي من قولهم قوله ضمه اعراب غير متعين بل يكون
ان تكون ضمة بناء ايضا لنية معنى المضاف اليه ف
محلها رفع قوله واثبت فوق بغى كلبب من على اي
قولهم قوله وهو سهو متعين فيه نظر بل هو غلط فقط
قوله جزاء على وزن جزعه قوله جرما اي جزعه ه
قوله بثا اصله ابصلي صلبا الى اخره يعني انه جا
من باب فعل بالكسر وجا من باب فعل الشئ بالفتح
قوله يلزم اي يلازم قوله المعرفة اي حال النداء
قوله اثنا نبه الى اخره ينبغي عليه جمع المؤنث السالم

قوله فانه يبنى على الضم قطعا ولا تشمله المسئلة الاولى
والثانية قوله اذا اريد به معين فان لم يرد به
معين اعرب بالاتفاق اذا اريد به معين اعرب
مطلقا كان مفردا او مثنى او مجموعا فتقول يا رجلا ويا
يدين ويا رجلين ويا زيدين ويا مسلمين قوله عرضت
اي اثبت العوض والعرض يطلق على مكة وعلى الجار
قوله بجران قرية باليمن قوله ان ينصب رجوعا
الى الاخير لان الاصل في المتعاطفين الاعراب قوله
وان يبقى مرفوعا ويعرب قوله وبنون اخواتها
اي التي افردت معها قوله انهما اي الحوف قوله ولا سيما
غير المتمكنة لفظ النسخة على حذف مضاف لقرينة ما سبق
اي ويقتدا بالاسما غير المتمكنة ولا سيما لقدم اسما غير
المتمكنة لا اشكال فيها قوله ويتبعه الاسما غير المتمكنة
ويقدم بعضها على بعض قوله اسما الافعال
اسم الفعل اسم ناب عن فعل دلالة تابعا مثل قوله
وانه يصح تغيير الامر بالمتعدي وبالعكس لكن
خلاف الاولى حفظا لمن كان اتقادا الخ صفة عليهم
لكونها اخطأوا ممنوع لما نص عليه الحاوي الخ اي
من انه يصح تغيير الحاضر بالمتعدي وعكسه مع
انه خلاف الاولى وان كان لكونه خلاف الاولى
فهم قوله ونعت بفتح الهاء والنا من بنيه الخ
وليت غيرا لان ضمير الخطاب لا ينعت بالاسم وانما
نعت بابه الهاء وبالتاء الساكنة وهي التا فهو ما ضمن

كما قاله في الشرح قوله وهيت لا يضبط هنا الا بالضم وكذلك تضبط
التا الاولى في هيت بالفتح والثانية بالكسر والثالثة بالضم لما قاله
المصنف في الشرح خلافا لشيخ الاسلام قوله الاذين وتين والذين
والتين لاثبات هذا الاستثنا الاعلى القول بانها مثنيات
معربة وهو قول ابن مالك وقال ابن الحاجب هن مبنيات لقيام
علة البنا وعدم شروط المثنى وليست معربات وانما هن
صيغ نطق بها في حالة الرفع على الالف وفي حالتي النصب
والجر على الياء وقوله فكالمثنى فيه اشارة الى ان هن لسن مثنيات
حقيقة وانهن معربات وليس معنا من يقول بذلك فان
ابن مالك يقول بانهن مثنيات فهن معربات وابن الحاجب
والمحققون يقولون لسن بمثنيات اصلا وهن مبنيات كالذين
وما الفه طريقة مركبة من هذين الطريقين لم يقل بها
احد ويمكن ان يجاب عن المصنف بان قصده بيان مراد ابن
مالك بقوله مثنيات اي ملحقات بالمثنى ويبنى على
الطريقين وجه كتابتهن من يقول بالاعراب يكتبهن
بلامين ومن يقول بالبنا يكتبهن بلام واحدة قوله فكالمثنى
فيعربان اعراب المثنى قوله كلى وهي لمن يعقل فيهما قوله
وما وهي لما لا يعقل فيهما قوله السبعة انما كانت تسعة
لان نائب الكسرة قوله في كلامهم والاقسام انما هي تسعة
بحسب القسمة العقلية لا بحسب الوجود فانما تنتهي
تسعة وهذا هو الثامن قوله على ما يجب اي على ما ينبغي
فان ترك هذا الترتيب ليس بخطا ولو قال على ما ينبغي لكان
اولى قوله الاصل اي الغالب او الراجح قوله وانه ولعل ولنبه

وكان ولكن قوله ولا رابع لهن لعله في اللغة المشهورة والا
فقتيل تنبي لعل على الكسر قوله الآتي اسم معترف جر كالواو
قوله محذوفة اي مختصرة قوله صه ظاهره ولو كان منونا
لكن ان كان منونا يكون سكونه مقدرا وكذلك مه قاله الشيخ
خالد في شرح التوضيح قوله من غير اماله اي للالف قوله قال
صاحب الاحمال وهو القاضي عياض قوله التحرير وهو النووي قوله
اي الداودي قوله لا تعرف امين الاجماء اي لا اسم فعل
وقوله جماء اي جمع ام بمعنى قاصد قوله وسائله معطوف
على احاديث قوله ذي الرمة اي شاعر قوله وغيره معطوف
على ذلك قوله فحذفت الالف الخ هذا عكس في العمل فان حركة
الباء حذفت اولا ثم نقلت حركة الها اليها ثم حذفت الالف
لالتقاء الساكنين عملا بالقاعدة المشهورة وهي انها اذا
التقى ساكنان والثاني منهما حرف علة يحذف لكن الواو
لا تقتضي ترتيبا قوله والتكثير عطف تفسير قوله اسما للتثنية
اي اسما دالة على التثنية وليست مثناة قوله اذا نتم
قليل اذ ظرف لمحذوف لا لاذكروا ومفعوله اذكر محذوف
والتقدير والله اعلم واذكروا حالكم وقت قلتكم قوله الان
جيت بالحق اي زمن مجيئه بصفة البقرة التي تشابهت علينا
المعجزة قوله فمن يستمع الآن اي وقت حفظنا السماء
الشياطين والبعض الآخر قد مضى قبل منع السماء
الشياطين لانهم كانوا يسمعون ولا يجدون شهابا الا وقتا
نزول الآية الى الخبر المستقبل حاضر قوله مذ ات الحال

ام مكان قوله مذ ات الجزع اسم مكان قوله ايانقا اي علامتها
قوله الاسم نكره وهو ما يقبل رب ومعرفة وهي ستة ضبط
النكره بالحد لانها غير محصورة والمعرفة بالعد لانها محصورة
قوله نكره قدمها لانها الاصل قال في الشرح وعكس في
بعض كتبه فقدم المعرفة لشرفها والنكات لا تتزاحم نعم
يبقى النظر في اي النوعين اولى وهذا شيء والنكرات
تتفاوت فانكرها ما دخل غيره تحته ولم يدخل تحت
غيره واقلها ما دخل تحت غيره ولم يدخل غيره تحته
ومتوسطها ما دخل تحت غيره ودخل غيره تحته
قوله نكره ومعرفه يريد ان الاسم من حيث هو ينقسم الى
قسمين نكره ومعرفة اي لا بالنظر الى لفظه فقط ولا بالنظر
الى معناه فقط ولا بالنظر اليهما لان من الاسماء ما هو نكره
لفظا معرفة معنى نحو كان ذلك عاما اول واول من امس
فانهما نكرتان لفظا وان كان المراد منهما معينا وهو معرفة
لفظا نكرة معنى نحو اسامة فانه في المعنى كاسد ونحو الغرف
بالة الحفسية لقول القائل ولغد امر على اللئيم يسبني وما
هو مختلف فيه نحو عبد بطنه وواحد امه فان اكثر العرب
على انهما معرفتان بالاضافة وبعضهم على انهما نكرتان
وانهما منصوبان على الحال من ثم قال ابن مالك رحمه
الله من رام حد المعرفه والنكره عجز عن الوصول اليه دون
استدراك عليه وذلك لانها ان عرفت باعتبار لفظها ورد
عليه ما كان نكره بحسب المعنى او باعتبار معناها ورد ما كان
معرفة بحسب اللفظ او باعتبارهما معا ورد ما كان باجمه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاعتبارين ومعرفة باحد الاعتبارين قال الصواب ان تذكر
اقسام المعارف واحدا ثم يقال والنكرة ما عداذلك ولا يقل
النكرة ما يقبل الـ او رب لان من النكرات ما لا يقبل ذلك
كغريب ودار واحدا ذا لم تكن هذه بد لا انتهى كلامه
بمعناه قوله وهو الاولي وهو لدفع اللبس عن المتهدين
وان كان ما فعله اولي قوله ما يقبل رب اي بنفسه او بمرادفه
فتدخل متى واين وايان وانى وحيثما لانها بمرادفها زمان
اومكان ولذا بقية اسما الشروط قوله ما يقبل رب هو ساو
لقوله بعضهم ما يقبل الـ اذ المراد منها المعرفة خاصة لانها
التي ينصرف اليها الاسم عند الاطلاق لا يقال ان عبارة
المصنف اولي لانه تلك قاصرة لعدم شمولها لغريب ودار
واحد لانا نقول هذا مشترك الالزام اذ هذه الالفاظ كما
لا تقبل الـ لا تقبل رب ايضا فان اريد القبول ولو بالمرادف
او بحسب الوضع فلا يرد ما ذكرت قلنا هذا جار في عبارة
المصنف ايضا قوله وبهذا اي وبجعل دخول رب علامة علي
النكرة قوله فعلم ان المعنى الخ اشار به الي ان قلبه مفعول لضمن
غيطا تمييز قوله من المأمور اشار به الي ان قوله من الامريان
لما من قوله رعا قوله دائما اي مستمرا قوله والضمير معرفة
هذا هو الصحيح والذي مشي عليه في الجواب طريقة ضعيفة
قوله بل هو نكرة اورد السوال علي قوله واجاب علي قوله
قوله وقد اختلف النحويون في الضمير الراجع الي النكرة ولما
الضمير الراجع الي المعرفة فهو معرفة باتفاق قوله والثاني
انه معرفة مطلقا هذا هو الصحيح وعليه مشي ابن مالك في
الخلاصة

الخلاصة حيث قال وما روا من نحو ربه فتي نزر قوله وهي
ستة اما انه مفهوم عدد فلا يفيد حصرا واما انه سكت
عن المنادي لكونه ذكره في بابه اولان تعريفه علم مما سبق
لانه لا ينادي وهو معرفة لانه داخل في المعرف بالالف
واللام المقدرة قوله احدها عربه ولم يعبر بأولها كما عبر
به ليلا يرد عليه ان هذا لا يتاتي الا علي القول بان المعارف
تتفاوت قوله ما اي اسم بقرينة ان الكلام في المعارف والمعارف
لا تكون الا اسما فخرج الحرف وانه سلمنا انه يدل علي متكلم
او مخاطب او غايب فعلي هذا لا يرد ما اورده المصنف في
الشرح قوله ما دل علي متكلم الخ ولا يرد لفظ متكلم ولفظ
مخاطب ولفظ غايب لان هذا اما تعريف لفظي او ان
المراد ما دل علي متكلم به او مخاطب به او غايب تقدم ذكره
والدليل علي هذا المراد قوله ما دل لان المتبادر من الدلالة
الدلالة الوضعية اي ما دل وضعا علي متكلم به الخ قوله
ما دل علي متكلم او مخاطب لا يحتاج الي التقييد بمعلوم لان
المتكلم والمخاطب لا يكون الا حاضرا حقيقة او تنزيلا كقوله
مرتجت دمعا قوله اعرف بيني بعد لفظ الجلالة والضمير
العايد اليها قوله التكلم الخ التكلم النطق بالقول والخطاب
توجيه الكلام نحو الغير للافهام والغيبة حيلولة الحاجب
بين الحضور وغيره والحاجب الحايل قوله معلوم اي من
غير لفظ فان علم من السياق مثل انا اترلناه او من المقام
مثل فاكن او من الحال والمشاهده مثل اة ابلغت الترقي
او من العقل مثل اعد لواهو قوله انه اعلم اي هذا القسم

الاخبر وهو اتصاله الفاعل بضمير يعود على المفعول قوله ضمير
بالشأنية اي الشرف والارتفاع وعلو الشان قوله ضمير الشان
وضمير القصة شيء واحد الا انه ان كان مرجع
الضمير مونثا فالاكثر ان يعبر عنه بضمير القصة وان كان
مرجعه مذكرا فالاكثر ان يعبر عنه بضمير الشان ولو عبر
عن ضمير القصة بضمير الشان او عن ضمير الشان بضمير القصة
جاز ذلك قوله اي الشان والحديث راجع لقوله هو وقوله
او القصة راجع لقوله هي لف ونشر مرتب قوله فما فاي
اي القصة قوله والثاني الجامع بين ضمير الشان والضمير
المخبر عنه بمفسره ان مفسر كل منهما متاخر لكن ضمير الشان
لا بد ان يكون مفسره جملة بخلاف الثاني قوله كان الالف
راجعة الى الاخوين يعني وهما متاخران عن الالف في قاما
لفظا وهو ظاهر ورتبة لان الفاعل كالجزء من عامله
وعامله معطوف على عامل الاول ورتبة المعطوف متاخرة
عن رتبة المعطوف عليه قوله جزء الكلام مفعول مطلق
قوله اما شخصي الخ علم الشخص موضوع للمفرد معتبر فيه
الحضور الذهني والخارجي وعلم الجنس موضوع للماهية
معتبر فيه الحضور الذهني لا الخارجي فهو كاسم الجنس
المعرف باله واسم الجنس النكرة هو اللفظ الدال على الماهية
بلا قيد وهو المسمى في الاصول بالمطلق والفرق بين
علم الجنس واسم الجنس المعرف باله وبين اسم الجنس المنكر
مع دلالة كل منها على الماهية والوضع لمعين عدم اعتبار
التعيين في الاخير واعتباره في الاولين لان اسم الجنس النكرة

من

من حيث الوضع لا يكون الا معينا وان لم يلاحظ التعيين في
الوضع له والفرق بينهما دلالة الاول على الماهية
بذاته ودلالة الثاني بواسطة اله ثم علم الجنس واسم
الجنس معرفا او منكرا ان استعمل في الماهية فحقيقة او في
فرد ما من حيث وجودها فيه فكذلك او فيه من حيث
خصوصه فمجاز قوله اما شخصي دليل الجواب والجواب
محذوف اي ان عين مسماه فهو شخصي قوله ان عين
اي هو اي الاسم قوله ان دل اي وضعا وقوله بذاته
خرجت المعارف سواه اعلم الشخص وخرج اسم الجنس
المعرف باله وقوله على ذي الماهية خرج به الشخصي فانه
وان استلزم الدلالة بذاته على الماهية لكن ليست معتبرة
في الوضع قوله ان دل بذاته الخ خلاف مذهب المحققين
ومذهب المحققين ان علم الجنس ما وضع للماهية الحاضرة
في الذهن بقيد تعينها وحضورها فيه ولا دلالة لها على
الفرد حاضرا كان او غائبا فعلى ما قاله المصنف لا يجوز ان يطلق
لفظ اسامة على اسد غائب وعلى ما قاله المحققون
يجري فيه الاستعمال المشهور وهو اطلاق علم الجنس
على الفرد مرادا منه خصوصه او الماهية وبعبارة بدل
خلاف مذهب المحققين وعلى ما قاله المصنف يكون موضوعا
للماهية تارة وللفرد الحاضر اخرى ولا يجري فيه الاستعمال
المشهور لانه موضوع للفرد فاستعماله فيه حقيقة
وعلى مذهب المحققين يجوز استعماله في الفرد الحاضر
والغائب مجازا وقول شيخ الاسلام تعيين ذي الاداة

ملح

الجنسية اي من حيث تعيين الحقيقة في ضمن اي فرد كان وقوله
او الحضورية اي من حيث الاستعمال في فرد خاص وقوله
كتعريف الاسد اجرا من الثعلب الخ مثال لاسم الجنس المعرف
بال لكن الاول مثال للمعرف بال الجنسية والثاني مثال
للمعرف بال الحضورية قوله وفي اسم اشارة وما بعدها
بدل او عطف بيان وفائدته زيادتها اعتبار حضور الماهية
في الموضوع له قوله ومن العلم ال للعهد اي حيض العلم
الصادق بالقسم الاول والقسم الثاني قوله ويوخر الخ
اي اجتماعا وانفرادا قوله ويوخر اللقب من الاسم واما الكنية
مع الاسم فقال المضم من تعليقه المستقل على الالقنية لا العلم
نعم تضاف الكنية مع الاسم والظاهر من سكوتهم جواز
الامرين لانهما متضافيان انتهى ولا ترتيب بين الكنية واللقب
واذا قدمت على الاسم فلا يجوز تقديم اللقب عليها اليلا يلزم
تقديم اللقب على الاسم قوله تابعاله اي على انه بدل
او عطف بيان لانعت لان ضابط النعت لا يصدق ولا
عطف نسق لانه لم يتوسط بينه وبين احد حروف العطف
ولا تاكيد لانه لا يكون الا بالفاظ مخصوصة فالاقسام الثلاثة
منتفيه بالضرورة قوله لا تعيين مسماها اي لا تعيين حقيقته
وتجعله كانه مشاهد للعيان فلا ينافي ان النكرة يصاحبها
التعيين فالمعرفة والنكرة كلاهما وضع لمعين لانه لم يستحيل
الوضع لغير معين الا ان المعرفة تدل على معين تعيينا
جزئيا والنكرة تدل على معين تعيينا كليا اي تدل على
معين في ضمن كلي كرجل فانه جزئي في ضمن كلي قوله

الكنية م

للعيان

للعيان بكسر العين لانه مصدر عاين وقد قال ابن مالك لفاعل
الفعال والمفاعلة قوله قصد الاختصار ولم يختصر
لاتي بعبارة اطول من هذه قوله وبيان ذلك اي وبيان
انه يدل بذاته على ذي الماهية تارة وعلى الحاضر اخرى
قوله في قوة قولك الخ اي من حيث مطلق الدلالة على ذي
الماهية لا من حيث استوائهما في الدلالة عليها والا
اسامة وثعالة يدلان عليهما بذاتهما والاسد والثعلب
يدلان عليهما بواسطة الالف واللام قوله لتعريف الجنس
اي تعيينه قوله في قوة قولك هذا الخ اي من حيث
الدلالة على التعيين قوله لتعريف الحضور اي لتعريف
الفرد الحاضر قوله بضعة اي خمسة قوله بضعة اصلها
وضع حذفت الفها وعوض عنها تا التانيث فصارت
ضعة لانها من وضع يضع والمراد بها الخمسة والانحطاط
قوله تعين الانباع المراد تعين عدم الاضافة فينصدق
بالاضافة بالقطع قوله الاشارة اي اسما الاشارة او ان
الاشارة نقلت وجعلت علما جنسا في الاصطلاح على
الالفاظ المخصوصة وعبارة اخرى على هذه الالفاظ
المخصوصة فلا يحتاج الى تقدير مضاف فيقال في هذه
الالفاظ الاشارة واسما الاشارة قوله وهو دلالة الضمير
مراعاة للخبر قوله في التذكير اي في حالة التذكير قوله في
التذكير كان ينبغي ان يقول في غير التانيث ليدخل ما لا يوصف
بتذكير ولا تانيث كالباري والملائكة فيقال ذا جبريل
وعبارة اخرى فيه قصور وكان ينبغي له ان يقول في

بلع

غير التانيث فيدخل ما لا يتصف بتذكير ولا تانيث كالباريه
كقوله تعالى ذلكم الله ربكم قوله وذي الخ ويقي منه الفاظ اخر
قوله في التانيث اي حقيقة لهذه المراة او مجازا لهذه
الطايفة قوله ويلحقهن اي صيغ اسم الاشارة وفي بعض
النسخ ويلحقها اي اسما الاشارة وفي بعضها ويلحقه اي
ما ذكر من اسم الاشارة وكل صحيح قوله في البعد لافي القرب
الا ان ينزل منزلة البعد اي في البعد حقيقة او تنزيلا وعلى
ذلك يخرج مثل ذلكم الله ربكم فانه نزل منزلة البعيد من
حيث تنزيهه عن التقابض وسمات المحدثات وبعبارة اخرى
لتنزيهه بدلمت حيث تنزيهه قوله ويلحقهن في البعد
كاف حرفية الي اخره ظاهره ان المشار اليه لا مرتبتان
فقط وهذه طريقة ابن مالك وغيره من المحققين ويحتمل
ان يريد بالبعد مقابل القرب فيشمل التوسط والبعد
الاقصى ويكون قوله مجردة من اللام راجعا للتوسط
وقوله او مقرونة بها راجعا للبعد الاقصى فيكون
ماشيا على ان للمشار اليه ثلاث مراتب وهو ما عليه
الجمهور وعلى ان له ثلاث مراتب تكون اكثر شيوعية
وعلى ان له مرتبتين تكون تخييريه ويلحقهن في البعد
كاف حرفية الخ ظاهره انه عام في جميع اسما الاشارة فينتقض
بثم فانه لا يلحقه كاف ولا لام ويجاب بان الضمير في قوله
ويلحقهن راجع الي اسما الاشارة المذكوره هنا قوله مجرده
حال قوله الا في المثنى الخ هذه الثلاثة تستثنى باتفاق
الفريقين اي من يقول ان للمشار اليه مرتبتين ومن
يقول

ومن يقول انه ثلاثة وبعبارة اخرى الطريقين بدل
الفريقين قوله الا في المثنى الخ لكثرة الزوايد المفضية
الي الثقل قوله ها التنبيه بالقصر قوله ها التنبيه من
اضافة الدال للمدلول لان التنبيه مدلول لها لا ان اتيت
بالها للتنبيه المخاطب على المشار اليه قوله الاشارة الخ
المراد بالاشارة الاولي الاصطلاحيه وبالثانية اللغوية
فلا دور قوله وعلي الاشارة اي الحسية قوله احدها
الوجه الثمانيتان في عبارة الشرح لا في المتن اذ ليس فيه
ما ذكر قوله والتقدير اسم الاشارة بالجمع لان الكلام في عدة
اسما موضوعة قوله الواقع المراد بالواقع هنا الاستعمال
لم يستعمل منها الا خمسة قوله هذا ان رفعا الخ بنا على
انه معرب قوله ما اي اسم بقرينة ان الكلام في المعارف
والمعارف لا تكون الا اسما فخرج الموصول الحرفي وهو ما اول
مع صلته بمصدر ولم يحتج الي عايد اي لم يتصل معه
عايد لانه لا يلزم من نفي الحاجة نفي الصحة قوله افتقر
اي افتقارا متصلا لان الشيء اذا اطلق انصرف الي الفرد
الكامل منه والافتقار المتصل هو اللازم الدايم فخرجت
النكرة الموصوفة بالجملة فانها لا تفتقر اليها افتقارا
متصلا وانما تفتقر لها ما دامت موصوفة بها قوله
الوصل اي الاتصال والمراد الاتصال حقيقة او حكما فتدخل
الجمل المحذوفة قوله بجملة الجملة من الجمل وهو الجمع لانها
جمع فيها كلمة الي اخرى قوله خبرية ومن هذا الشرط تلبيه
بقية الشروط على البعض الاخر وهو لا يتماشون عن

شبكة الألوكة www.alukah.net

مثل هذا في المختصرات قوله او وصف صريح يزاد عليه لغير
تفضيل كما قاله في القطر قوله او وصف صريح او ظرف او مجرور
تقسيم للمحدود لان المحدود اذا كان التقسيم للمحدود كان تنويعا
واذا كان للمحدود فسد وكان شكا قوله او ظرف الخ ولو اسقط
احدهما صار لابهما كالغير والمثلين اذا اجتمعا انفردا واذا
انفردا اجتمعا قوله او مجرور يعني او حال ومجرور رفعه سمع
قوله او ظرف الخ ظاهره ان الظرف والمجرور نفس الصلة وليس
كذلك فان الصلة المتعلق المحذوف ولاجل ذلك وجب في هذا
الباب ان يكون المتعلق فعلا لان الصلة لا تكون الا جملة قوله
تامين معنى كونهما تامين انهما تتم بهما الفائدة مع الوصول
مع قطع النظر عن المتعلق المحذوف فلا تقول جاء الذي الوقت
او الان او امس الا اذا قدرت فرح او حزن او سعد او شقي
مثلا قوله والي عائد المراد بالعائد الضمير الراجع الى الموصول
من الصلة قوله والي عائد ظاهره ولو تعددت الصلة
خلافا للتفصيل ابن الضائع بجملة فجملة قوله مطابقا اي
لفظا ومعنى او لفظا فقط او معنى فقط قوله وحل عليه اي
على خلف الظاهر عن الضمير قوله الصلة وهي جملة الذين
كفروا انما نهما صلة الذي بمعنى ان لهما حكم صلته لانهما معطوفة
على صلته والمعطوف على الصلة له حكم الصلة قوله وهذا
اي خلف الظاهر عن الضمير قوله وهو الضمير عائد الى ما من
قوله ما افتقر وجاز الاخبار بقوله الذي الخ لانه وان كان
جمعا صورة فهو مفرد معنى قوله وهو الذي الم الموصول
على قسمين نص ومشترك فالنص هو الذي يستعمل بلفظ

واحد

واحد لمعنى واحد والمشترك هو الذي يستعمل بلفظ واحد لمعان
تختلفه وقدم النص لشرفه قوله والاولى مذهب المحققين
انه اسم جمع وقيل جمع وعلى كونه جمعا هل هو جمع الذي
او الذين فيكون جمع الجمع خلاف وهذا كلام غير متجه
اللهم الا ان يكون القائل لا يشترط ان يكون له واحد من
لفظه بل يكفي كونه من معناه ولا يشترط الاعراب
في مفرده وقال بعضهم انظر هل الاولى مشترك بين
الاشارة والموصول فيستعمل تارة اسم اشارة وتارة موصولا
وان هذا غير ذاك وقال المرادي في شرح التسهيل فرق
بينهما وذلك ان اولي الاشارية لا يجوز دخول اداة التعريف
عليها والموصولة يجوز دخولها عليها وان الاشارية تكتب
بعد هز تها واو بخلاف الموصولة من غير اداة تعريف
مع ان ال الداخلة على الموصولات لازمة لكن بان الجواز
لا ينافي اللزوم قوله ومابمعناهن اي وما كان ملتبسا
بمعناهن اي ما كان ملتبسا بمعنى كل واحد منهن بانفراده
اي يصح ان يستعمل في كل واحد منهن منفردا وليس المراد
ان كل لفظ من المشترك يستعمل بمعنى الجميع في آن واحد
لما لا يخفى قوله للعالم يعني في الجملة قوله لغيره يعني
في الجملة قوله في نحو الضارب والمضروب من كل وصف
صريح لغير تفضيل قوله فللمفرد المذكر الذي الاولى فالافراد
لان المفرد صفة للفظ والافراد صفة للمعنى والذي
موضوع للمعنى لا للفظ وقوله المذكر الاولى الغير المؤنث
لان الله تعالى لا يوصف بتذكير ولا تانيث مع ان الذي

يطلق عليه وليدخل الخنثى فانه يستعمل فيه الذي واذا تبع
ما تؤنثه ولا يستعمل فيه غيره تغليبا للمذكر ولو بجزء ويشمل
ما ليس بمذكر حقيقة وقوله للمفرد اي حقيقة لزيد الذي قام
اوحكما كالخنثى الذي رجل البارحة قوله ويستعمل للعاقل
الاولي لعالم لان البارئ لا يقال فيه عاقل ويقال فيه عالم
قوله اوجارية بوجه الاعراب كان ينبغي له ان يقول اومحركة
بالحركات الثلاث لانه ليس معربا قوله اوجارية بوجه
الاعراب بوجوه تشبيه وجوه الاعراب والا فلا قائد بالاعراب
الذي ثم انظر بعد ذكد في قوله بوجه الاعراب هل معناه
ان لنا ان نأتي بوجوه الاعراب جميعها في حالة الرفع وفي
حالة النصب وفي حالة الجر اونأتي بالضم مع عامل الرفع
وبالنصب مع عامل النصب وبالجر مع عامل الجر انظر فيه
قوله من اللغات الخمس هذا بناء علي ان قوله جارية بوجوه
الاعراب لغة واحدة وفيه نظر لانها ثلاثة فالثلاثة
قوله يمتنع تقديم معموله عليه لان مدخولها ليس صلة
وانما جاز عطف الفعل عليه لانه ليس اسما يشبهه الفعل
والفعل انما يعطف علي اسم يشبهه اوعلي فعل مثله قوله
انها اي الاداة قوله كانت سرية اي نزلت في سرية قوله
لقلقة قال ابو عبيدة اللقلقه شدة الصوت قوله المحلي
بال اي المعرف بال وسمي محلا بال لانها صارت له كالحلية
تدفع عن صاحبها البشاعة قوله المحلي بال العهدية
او الجنسية اولي من تعبيره عنه بالمعرف باداة التعريف
لانه يلزم عليه التكرار لان قوله المعرف يلزم منه ان يكون
هناك

هناك اداة تعريف قوله او الجنسية التي لاستغراق الافراد
او لاستغراق الصفات او للحقيقة والماهية قوله ويجب
ثبوتها في فاعلي نعم وبيس اختلف هل ال الداخلة على
فاعليهما للعهد او للجنس او للاستغراق وعلي انها للعهد
هل الذهنية ام الحضورية وعلي انها للجنس هل لاستغراق
افراده او صفاته قوله في فاعلي نعم وبيس فهم منه ان نعم
وبيس فعلان كما صرح به في اول الكتاب قوله ويجب ثبوتها
في فاعلي نعم وبيس اي في الغالب ومن غير الغالب قوله
صلي الله عليه وسلم نعم عبد الله خالد ابن الوليد قوله
ويجب ثبوتها فيه اجمال لانه يحتمل ان يعود عليهما بتقيد
كونها جنسية والاولي حمله علي الوجه الاول بدليل
الاستثنا في قوله الا من اسم الله لان ال الداخلة عليه
ليست معرفة ليلا يجتمع معرفان علي معرف واحد وان
كان الصحيح ان المتنع هو اجتماع اداتي تعريف علي معرف
واحد وال الداخلة علي نعت اسم الاشارة للحضور وال الداخلة
علي نعت اي الجنس وال الداخلة علي فاعلي نعم وبيس
للعهد او الجنس او الاستغراق علي الخلاف في المسئلة
ويصير الكلام علي هذا من باب الكلام الموجه الذي
يعرفه ذهن السامع البيب ونحن نحمل علي ما يناسبه فيقال
في قوله ويجب ثبوتها في فاعلي نعم وبيس اي يجب
ثبوت ال العهدية او الجنسية او الاستغراقية علي
الخلاف كما سبق وفي قوله وفي نعت الاشارة واي اي يجب
ثبوت ال التي للحضور في نعت الاشارة والتي للجنس في

نعت اخيه المظهرين فعلم منه ان فاعلي نعم وبيس يكونان
مضمرين لكنه لم يعتبر هذا المفهوم وصرح به لان فيه
اجمالا لصدقه على ما اذا كان الفاعل ضمير المثنى او مجموع
لمخاطب او متكلم مع ان فاعلهما اذا كان ضميرا لا يكون الا ضمير
غيبة مفردا قوله فاما المضمر فمستتر واستغنى عن تقييده
بالافراد وبضمير الغيبة لان فاعل الفعل الماضي اذا كان
ضميرا مستترا لا يكون الا كذلك قوله بتمييز اي نكرة علمة
قابلة لال متاخرة عن الفعل متقدمة تعلق المخصوص
فلا يصح ان يميز بنحو مثل لعدم العموم بخلاف نعم شمسا
شمس اليوم لتقدم التمييز عن الفعل ولا نعم شمس
اليوم شمسا لتاخره عن المخصوص ووقوعه من كلامه
ان التمييز لا يجامع الفاعل الظاهر بدليل تخصيصه
الضمير بكونه مفسرا بالتمييز والمسئلة ذات خلاف
وقد اشار اليه ابن مالك بقوله وجمع تمييز وفاعل ظهر
منه خلاف عنهم قد اشتهر قوله بتمييز اي مطابق للمخصوص
افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا ويجوز حذفه
اذا علم كما يجوز حذف المخصوص اذا علم قوله بهرم
بفتح الراء اسم رجل وهو هرم ابن سنان كذا قوله ومنه
اي على قول قوله ومنه فنعما هي انما فصلها اشارة
للخلاف وليبين مختاره منه فقيل ما فاعل وليست
تمييزا لانها لا تقبل ال قوله وفي نعتي الخ اصل الكلام
وفي نعتي الاشارة واي الاشارة مثلثا واي في الندا
قوله نحو يا تيها الانسان الخ قوله هذا الكتاب لغة ونشر

مشوش قوله وقد يقال يا يهذا قول ابن مالك خلافا لابي
حيان في قوله اذا كان اسم الاشارة نعتا لاي لم تستعمله
العرب الا منعوتا قوله والجملة المسمى بها وهي مصدرة
بالالف واللام قوله الا ان كان يقرا بفتح الهمزة ويصير التقدير
على الاحالة لكونه صفة الخ فيكون مفردا ولا يقرا بالكسر
لانه على هذا يكون جملة واستثنا الجمل لا يصح الا اذا كان
منقطعا كقوله تعالى الا من تولى وكفر الاية قوله معربة
بالحروف يشمل صورتين وهما اذا كان الوصف مثنى
او مجموعا وقوله او مضافة الى ما عرف بال اي بلا
واسطة او بواسطة فتشمل الثلاث صور الباقية
مثال ما اذا كان بلا واسطة الضارب الرجل ومثال
ما اذا كان بواسطة الضارب راس الجاني لان الضارب
مضاف الى راس وراس معرفة باله بواسطة اضافته
الى ما هو معرف بها ومثاله ايضا الضارب غلامه
فان غلام معرفة باله بواسطة اضافته الى الضمير
الذي علم كونه معرفة بعوده للرجل الذي هو
معرفة بالك قوله واشرت الى ان كلا منهما قسمان بل
كل منهما في الحقيقة ثلاثة اقسام قوله الى معهود ذهني
او ذكري اي او معهود حاضر ولم يذكر له توضيحه
قوله وال الخمسة قسمان بل هي في معنى الحقيقة ثلاثة
اقسام وامثلته تدل على هذا قوله لخصائص الخمس
المراد بخصائصه صفاته وانواعه قوله اي من هذه
الحقيقة اي من حقيقة الما المعروف فتدخل الحيوانات

والنباتات وقوله لامن كل شيء اسمه مالان من افراد الما مل
لا يحيي قوله تعراي تنزل قوله ويستثنى من ذلك مسيلمة
واستثنى المصنف في توضيحه ايضا اسم الجنس المشبه به
نحو يا لخلية هيئة والموصول المسمى به نحو يا الذي واقتصر
هنا على المسيلمتين اللتين اشتهرتا قوله ان الضمير
في موضع خفض بالاضافة والصحيح انه في موضع نصب
قوله انها المضاف لمعرفة اي اضافة محضة اذا لم يكن
المضاف متوغلا في الابهام كغير ومثل اما اشتراط كون
المضاف اليه معرفة فقد صرح به المصنف واما الشرطان
الاخيران فيوخذان من كلامه وذلك لان الشيء اذا اطلق
ينصرف الى الفرد الكامل منه اولانه التفى بالمثال عن
التصريح بهما وتقدير العبارة السادس المضاف
لمعرفة حالة كونه كغلام من غلامي وغلام زيد كحذرف
هو خشبة فيها ثقب ولها دوي قوله والصفة لا تكون
اعرف من الموصوف اي لانه لو جعل حذرف في رتبة
ما تحت المعرف باداة التعريف وهو المضاف لزم ان تكون
الصفة اعرف من الموصوف قوله وعلى بطلان الثالث
الخ والصفة لا تكون اعرف من الموصوف قوله مررت
بزيد صاحبك ظاهره ان هذا التركيب ممتنع ولكن
قد يناقش فيه بانه لا يتعين في صاحبك ان يكون نعتا
بجوز ان يكون بدلا او عطف بيان والبدل وعطف
البيان يجوز في كل منهما ان يكون اعرف من الموصوف
وعليه فالتركيب صحيح لا فساد فيه فيمتنع قوله وقال

في

في شرحه على الاجرومية بعد نقله لعبارة ابن هشام في
شرح القطر وقد يمنع الدليل بجعل التابع في هذا التركيب
بدلا وفيه نظر لا يخفى قوله ما اي اسم بقرينة ان الكلام في
الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما قوله ما اي اسم حقيقة
او حكما او تاويلا اذا مشينا على قول الجمهور ان الفاعل
لا يكون فعلا ولا جملة او لفظ ان مشينا على قول غير
الجمهور ان الفاعل يكون فعلا او جملة من غير تاويل
والا فبالاتفاق الجمهور وغيرهم ان الجملة او الفعلة اذا
اولا اوسي بهما او اريد لفظهما وقعا فاعلا وانما محل
الخلاف مع عدم التاويل قوله وهو ما قدم الخ اعترض
هذا التعريف بانه يشمل جميع التوابع ويجاب بان المتبادر
من الاسناد الاسناد الاولي واسناد الفعل الى التابع
اسناد ثانوي قوله قدم الفعل اي اصالة لان الشيء اذا
اطلق انصرف للفرد الكامل منه قوله او شبهه اي اصالة
لان الشيء اذا اطلق انصرف للفرد الكامل منه فلا يرد
المبتدا في نحو قايم زيد اي اذا لم يعتمد الوصف والا فلا
ايراد لان قايم حينئذ مبتدا وزيد فاعل سد مسد
الخبر قوله او شبهه سياتي ان المصنف يجعل العامل في
فاعل الظرف والجار والمجرور دون المقدر وليس الظرف
وشبهه ما هو نيابة الفعل بل هو ما في معنى الفعل
فكان اللايق ان يقول هنا قدم على الفعل او ما في
معناه قوله عليه اي على ما قوله قدم واسند فاعلها
الفعل وشبهه الاصطلاحيان اي اللفظ المخصوص وهو

لفظ ضرب او قايم مثلا وبعبارة اخرى بدل اي الخ وهو
اللفظ المخصوص كلفظ ضرب او ضارب والضمير في قيامه
به او وقوعه منه باعتبار المعنى ففي كلامه شبه استخدام
وبعبارة اخرى بدل قدم واسنده الخ واسند ضميره
عايد على الفعل وشبهه الاصطلاحيين وضمير قيامه
به او وقوعه منه عايد عليهما باعتبار المعنى وبعبارة
اخرى باعتبار اللفظ بدل قوله الاصطلاحيين قوله
جهة اي طريقة اي ان يكون على هذا الاسلوب قوله
غالبا احترز به عن اسم ان وخبر كان قوله اسنده اليه
الضمير لكن اتفق هنا ان الضمير عايد الى زيد قوله عن
الفعل وهو اختلف قوله والثاني نايبه وهو الذي يعبر
عنه بالمفعول الذي لم يسم فاعله واستحسن المصنف
العبارة الاولى على الثاني لوجهين الاول انه قد
يكون غير مفعول من ظرف او مصدر او مجرور والثاني
صدق الثانية على دينار من قولك اعطي زيد دينارا
وهو ليس بنايب انتهى وكلا الوجهين مما تنازع فيه
وذلك لان المفعول الذي لم يسم فاعله صار علما بالغلبة
في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعوله او غيره
بحيث لو اطلق فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شي ولا يدخل
فيه غيره فليتامل جوجري قوله ما الي اسم بقرينة ان
الكلام في نايب الفاعل ونايب الفاعل لا يكون الا اسما
ما الي اسم حقيقة او حكما او تاويلا فيدخل المصدر
المؤول والجار والمجرور فانه اسم حكما وان قلنا ان نايب الفاعل

هو

هو المجرور فهو اسم حقيقة حذف فاعله خرج به الفاعل والمبتدا
والخبر وخبر ان واسم كان بنا على مذهب الجمهور من ان
الفعل الناقص لا يبنى للمفعول به صرح المصنف بهم وان
سيبنا على مقابله عمم في الفاعل حقيقة او مجازا قوله
فاعله اي فاعل فعله قوله واقيم هو مقامه اي في احكامه
لانه علم من قوله واقيم الخ انه قايم مقامه في شي فحذف
للقرينة الواضحة لانسياق المعنى اليه والمراد في احكامه
في الجملة والا فالفاعل يختص باحكام منها انه يرفعه
الفعل الجامد واسم الفعل واسم الفاعل وفعل الامر
والصفة المشبهة وافعل التفضيل والظرف والجار
والمجرور اذا اعتمدا او المعتمد على احد الرابعين قوله
واقيم هو مقامه خرج به ما حذف فاعله ولم يقم
مقامه شي كما في المسايل المستثناة التي يحذف فيها
الفاعل من غير نيابة واقيم غيره مما لا يقع نيابته
مقامه فانه لا يهم الحذف وقوله مقامه بضم الميم لانه من
المزيد قوله واقيم هو مقامه لا يغني عنه قوله حذف فاعله
لانه قد يحذف فاعله ولم يقم هو مقامه قوله هو انما
ابرزه وان لم يكن صفة وصلة وخبرا وحالا لانه
معطوف على الصلة على ان ابرازه نكتة لطيفة ايضا
وهو انه لو لم يبرزه لتوهم ان مقامه نايب فاعل اقيم
قوله وغير الخ التعريف تمهيد وتنه قوله وغير الخ بيان
لانتفاء النيابة بد ونه فليس من تتمة التعريف
قوله وغير اي حقيقة او تقديرا قوله وغير المراد بتغييره

ان يغير الى وزن غير معمل مختص بالافعال قوله طريقة اي
جهة واستعمال قوله او مفعوله خاص بالثلاثي المجرد واما
غيره فضابط بنا اسم المفعول منه ان يوجد مضارع ذلك
الفعل ويحذف منه حرف المضارعة ويوضع في مكانه
ميم مضمومة ويفتح ما قبل اخره ان لم يكن كذلك او لنيابة
عن صيغة اسم المفعول لاخصوص هذا الفعل الوزن فيشتمل
الثلاثي والرباعي المزيدين قوله وهو الضمير عايد الى
قوله نايبه اي نايبه بالاصالة ويدل على هذا التقييم
قوله فان فقد الخ ولا يجوز عوده الى ما الان قد فسرناها
باسم حقيقة او حكما او تاويلا بدليل ما فهم من كلامه قصارة
عامة والمفعول به نوع خاص مما شملته فالحصر في الجملة
في النايب باعتبار الاصل قوله نحو وقضي الامر قد احترز
المصنف بتقدم تعرضه لذكر الاغراض التي يحذف الفاعل
لاجلها فقد قال ابو حيان التعرض لذلك ليس بجواب
لانه ليس من وظيفة النحوي بل هو من وظيفة واضع
فن في فن غير مناسب قوله فان فقد فالمصدر فهم من
تقديمه المصدر على الظرف والجار والمجرور انه اولى
بالنيابة منهما وهو ما صرح به في الجامع لانه فعل الفاعل
وبما يشهد له السماع في قوله تعالى فمن عفي له من اخيه
شيء فاتباع بشيء النايب عن المصدر مع تقديم مجرور بن
عليه وقال ابو حيان الاولى تقدم ظرف المكان وقال
غيره الاولى المجرور وقال بعضهم الظاهر لا اولوية
لواحد منهما على الاخر ويشترط في المصدر والظرف

ان يكونا مختصين وان لا يلزما النصب على المصدرية والظرفية
وان لا يكون المصدر مؤكدا الا اذا وصف كقوله تعالى ونفخ
في الصور نفخة واحدة فنفخة مصدر مؤكد لعامله وصح
انابته عن الفاعل لوصفه بواحدة وان يكون المصدر
ملفوظا به وفي المجرور انه لا يلزم الجار له وحدها
في الاستعمال كمذ ورب وما خصص بقسم او استفتاح قوله
او ظرف ويشترط فيه ان يكون متصرفا وهو ان لا يلزم النصب
على الظرفية والذي يلزم النصب على الظرفية هو الذي
لا يخرج عنها الا الجار شبهها وهو الحرمن او في خاصة
وجره بذلك لا يقدح في خروجه عن النصب على الظرفية
مختصا بوصف او اضافة او علمية قوله اولي انما عبر به
تارة بالمعمل والافكلا الوجهين مقتض للفساد وبعبارة
اخرى والا فالوجهان مقتضيان للفساد قوله بعم لفظا
او تقديرا كقيل وبيع وغيض قوله وكثر لفظا او تقديرا
كشد ومدود قوله وبقع اي لفظا او تقديرا كيشتد
ويمد ويرد قوله ووجب التاخير والتانيث ان كان الفاعل
مونثا حقيقيا قوله لان الفعل صادر من زيد وعمرو
فاعليه عمرو اوضح من فاعلية زيد في المثال السابق قوله
بعضهم هو ابن مالك قوله او ظرف زمان او مكان يشترط
ان يكونا متصرفين احترازا عن نحو اذ وا ذا من ظروف
الزمان ونحو فوق وتحت من ظروف المكان قوله او مجرور
الصحيح ان القايم مقام الفاعل الجار والمجرور قوله له اي عنه
وقوله مفعولا اي قل كالعفو عني بعض الدية او عن جرح

او قطع انملة مثلا او اكثر كالعفو على جميع الدية او عن نفس
او قطع يد مثلا قوله الثاني الخ والفاق ولي الدم على الوجهين
قوله ولابد الخ غير متعين لان مذهب الزمخشري وابن
مالك والجمهور ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا واشتملت
على ضمير لابد فيها من الواو والرابط هنا الضمير في
تحسب قوله فيوخذ فعل مضارع الخ الاعراب ضعيف لانه
ليس المراد بالاخذ التناول وانما المراد به التقبل فالاعراب
الثاني هو الصحيح قوله واستدل المخالف بنحو قول الشاعر
الخ وبقراءة ابي جعفر الخ والجواب للبصريين ان البيت
ضرورة والقراءة شاذة قوله ولايخفى ان يرد على اطلاقه
في الفاعل مسايل مستثناة ذكر منها في القطر اربعة وزاد
عليها في بعض كتبه ثلاثة ولعله انما اطلق بناء على
شهرة استثنائها اولان هذه المسايل فيها منازعة
وبعبارة اخرى بدل يرد الحاي الفاعل ونايبه اما
النايب فواضح واما الفاعل فيرد على اطلاقه مسايل
يحذف فيها الفاعل منها ما ذكره في القطر وهي اربعة
فاعل المصدر نحو واطعام اي اطعامه وفاعل افعل في
التعجب اذا تقدم ما يدل عليه نحو قوله تعالى اسمع
بهم وابصر اي بهم والفاعل اذا حذف لغرض واقيم
نايبه مقامه نحو وقضي الامر ونحو ما قام الا هند اي
ما قام احد الا هند فهند بدل من ذا لحد وليست
بفاعل خلافا لبعضهم لانهم التزموا تذكيره وعدوه
ومنها ما ذكره في حامعه وهو اذا حذف الفاعل واقيم

مقامه

مقامه حال مفصلة كقول الشاعر لقد طرحت نحو الحفة فتلقفها
رجل رجل اصلعا فتلقفها الناس رجلا رجلا فحذف
الفاعل واقيم الحال المفصلة مقامه ومنها فاعل فعل
الجماعة المؤكد بالنون نحو اضربن يا زيدون واضربنه
يا هندات وكما قرر في محله واعلم منه ان يقال ملحذف
للالتقا الساكنين ومنها ما حذف للوقف ويجاب
بان هذه مسايل مستثناة مذكورة في محالها لاترد
على القاعدة الكلية وانه اطلق القول بالحذف هنا لما
في هذه المسايل من المنازعة ماعدا الفاعل الذي
اقيم نايبه مقامه فانه متفق على حذفه ولايرد
على اطلاقه بقرينة ماسبق من ان الفاعل يحذف
وينوب عنه المفعول به الخ وبقية المسايل توزع فيها
فنوزع في المصدر بانه لم يحذف فاعله وهو على
صورته من وجوب الرفع وانما حذف بعد صيرورته
كالفضلة في كونه مضافا اليه وفي فاعل افعل في التعجب
لانه ما حذف الا وصورته صورة الفضلات بكونه
مجرورا وفي نحو ما قام الا هند بان الفاعل هند وهو
مذكور وممن نازع في هذه ابن مالك وفي الحال المفصلة
بان الفاعل هو نفس الحال بحسب اللفظ اذ لم يجئ
فاعلا بحسب المعنى في حذفه لالتقا الساكنين ولا للوقف
بان المحذوف لعلة في حكم الثابت قوله ولايخفى ان بل
يستمران والفرق بين المحذوف المستمر ان المحذوف
ليس له مراعا والمستمر مراعى قوله بل يستمران

اما جوازا واما وجوبا قوله عاملهما كان وصفا اوفعلا
جوازا ووجوبا اي حذفا جايزا اوحذفا واجبا قوله
جوازا لخو زيد لمن قال من قام اومن ضرب اعترض بان
ظاهره ان زيد في ذلك مبتدا الافاعلا اذ التقدير
زيد القايم وزيد المضروب ليكون الجواب بالجملة الاسمية
مطابقا للسوال فكان الاولى ان يقول لمن قال هل قام
احد او هل ضرب احد ليكون التقدير قام زيد وضرب
زيد فيطابق الجواب السوال في الجملة الفعلية فعلى هذا
يكون المحذوف انما هو الخبر ويجاب بان كلام المصنف
ليس مفروضا في الاولوية وانما هو مفروض في الجواز وعلى
تسليم كونه مفروضا في الاولوية فمحلها اذا كان اللفظ
ليس مطابقا للمعنى مراعاة المعنى اولى كمثال المصنف
فانه في قوة تقدم قضايا جزئية لان التقدير هل
قام زيد هل قام عمرو هل قام خالد وهكذا فاجاب
بقوله زيد اي قام زيد مطابقا للمعنى قوله ولا يكونان
جملة واخرى فعلا وحرفا ومركبا غير جملة وانما نص على
التوهم لانه ورد ايات توهم ان الفاعل ونايبه يكونان
جملة باقية على جملتيهما وكذلك فعلا اي باقيا على
فعليته او حرفا اي باقيا على حرفيته او مركبا اي
غير جملة اي باقيا على تركيبه فاما اذا سمي بهما او باحد
لفظيهما فانهما تكون فاعل ونايبه قوله ويتوقف فعلهما
اقتصر على الفعل لان الرب في مفهومه تفصيلا وهو ان
الاسم ان كان مشتقا انث وان كان موولا لا يونث كزيد

اسد

اسد امه على ان المشتق لا يونث الا اذا لم يلتزم تذكيره
كزيد جريح او صبور امه والمفهوم اذا كان فيه تفصيل
لا يعترض به قوله وجوبا قدم الواجب على الجايز
لانه اهم واكد وان كان الجواز هو الاصل خوله في نحو الشمس
طلعت ظاهره مما الفاعل المونث فيه ضمير مستتر
يرد عليه الضمير البارز المتصلة نحو قالتا وقلن
فانه يجب تانيث الفعل لها ويجاب بان المراد من المثال
كل فعل كان فاعله المونث ضميرا متصلا كما قاله في الشرح
فيعم المستتر والبارز المتصل ويرد عليه حينيذ ما اذا
كان الفاعل ضميرا بارزا متصلا حقيقي التانيث لمخاطبة
نحو قمت وقعدت وبعبارة اخرى بدل ما اذا كان الفعل
اذا اسند الى ضمير بارز حقيقي التانيث لمخاطبة نحو
قمت ياهند وبعبارة اخرى نحو قمت وقعدت قوله
او لهندات محل وجوب التانيث فيما جمع بالف وتا اذا
سلم فيه بناء واحده وان لم يكن لمذكر واما اذا تغير
بكسرات او كان لمذكر كطلحات جاز وجاز بالتاء وان
مالك والجمهور قوله وحضرت القاضي امراة ولا تتعين
الفاعل بالمفعول به كما يتوهم من المثال بلم اي فاصل
كان وهل يشترط في الفاصل ان يكون معمولا لذلك
العامل ام لا كنت تتردد في ذلك حتى رايته في كلامهم
ما يقتضي جواز الفصل بالجملة المعترضة قوله ومثل
قامت النساء الى شبهه به وبعبارة اخرى شبهه باسم
الجمع ولم يشبهه بالاصل المشبه به وهو طلعت الشمس

لان المراد بالفاعل هنا الجنس فناسب تشبيهه بخلافه
شرقا ان المراد فرد معين لانحصاره في الخارج في ذلك وان
كان مفهومه يصدق علي الكثرة قوله ومرجوحا في
نحو ما قام الزيدان مذهب الجمهور وجوبه التذكير الا في ضرورة
او شذوذ ومشي عليه المصنف في اوضحه وجامعه وقطره
قال ابن عصفور ومثل هذه المسئلة في الخلاف ما اذا
كان الفاعل مؤنثا مجرورا من الزائدة قوله وقيل ضرورة
اراد مذهب الاخفش ونوارد مذهب الجمهور لقائل
ضرورة او شاذ قوله وشذ المناسب وقد لان قوله وشذ
يقتضي انه مخالف للقياس وليس كذلك فان هذه لغة
طي وشذوذ فيها عندهم قالمناسب وبعبارة
اخرى فالاليق وقل وبعبارة اخرى بدل ولاشذوذ
الخ وكل لغة لاشذوذ فيها عند اهلها وبعبارة اخرى
بحسب قابلها بدل عند اهلها قوله حين لا يتم تعلقه
بيزني لعدم الفائدة ولا يرد من لان ما بعد واو الحال
لا يعمل فيما قبل فيقدر له عامل مماثل لمؤمن المذكور
اي وهو مؤمن حين يزني وهو مؤمن وكذا يقال
في حين الثانية قوله وعن الكسائي اجازة حذف
الفاعل في هذا الاطلاق نظرا لان حذف الفاعل عند
الكسائي خاص بباب التنازع اذا اعمل الثاني واحتاج
الاول الي مرفوع فكان عليه ان يقيده بباب التنازع
وبعبارة اخرى قوله حذف الفاعل كان عليه ان يقول
في باب التنازع وهذا احد قولين للكسائي وله قوله

اخر

اخر يوافق فيه الفرا وهو ان يضمر الفاعل ويوخره فيقول
قام وقعد الزيدان هما فالمواخذة عليه من جهة
الاطلاق وبعبارة اخرى بدل فالمواخذة الخ فاعتراضنا
عليه في الاطلاق قوله مفسرة اي للمثنيين قوله فليس
الاسناد فيهما الخ هذا الجواب مبني علي طريقة ابن مالك
وهي التفرقة بين الاسناد المعنوي واللفظي وطريقة
ابن هشام تبعا للجمهور ان الاسناد المعنوي الذي هو محل
الخلاف فيه نظرا لان محل الخلاف انما هو في الاسناد اللفظي
قوله لما ذكرنا من ان الفاعل المؤنث ضمير متصل قوله فضرورة
لا يتعين بل يجوز ان يكون الضمير عائدا الي السماحة والمروة
باعتبار المعنى اي باعتبار تاويل السماحة بالكرم والمروة
بالاسعاف فالفاعل حينئذ مذكر قوله اسما اي مفردا بقرينة
ما بعده قوله اولان الفاعل في الحقيقة الخ هذا لا يمشي
علي ما قاله الشيخ سعد الدين من انه ليس المراد بالمؤمن
من حدث ايمانه وانما المراد به من ثبت ايمانه فيكون
صفة مشبهة والهاء الداخلة علي الصفة المشبهة حرف
تعريف باتفاق قوله ظاهر الخ وتقدم بحثنا في هذه
القيود قوله وانت انما اسندت الفعل الي الجمع لا الي الاحاد
اي فكان الواجب التذكير وانما قال وليس كذا ان تقول
لان العبرة الجمع المسند اليه لا باحاده قوله الجميع اي بجميع
العرب قوله علامة دالة علي التانيث لكن علي التفصيل
السابق قوله وقوله صلي الله عليه وسلم الخ اشعر الاستدلال
به بين النحويين والصحيح انه مروي بالمعنى فلا دليل فيه ورواه

مالك في الموطا بلفظ جيد غير هذا وبعبارة اخرى الصحيح ان
هذا الحديث مروي بالمعنى فلا شاهد فيه قوله الثالث
اي بجعل المصدر له ثالثا اي ان المصدر اي اللائق بهذا
النوع ان تكون مرتبته ثالثة والا فالمرفوعات لا ترتيب
بينها حتى يكون هذا ثالثا قوله وهو المجرد اي وهو الاسم
المجرد خلافا للصفيعه في الشرح والاسم يشمل الاسم الصريح
والاسم المأول ولا يقدر اللفظ المجرد لان اللفظ يشمل الاسم
والفعل المضارع قوله المجرد اي من حيث رفعه بالابتدا
فلا يرد نعت اسم لا والعطف على محل اسم ان بالرفع المجرد اي
الذي اتى به هنا سبق له اقتران عامل لفظي ام لا وليس المراد
انه سبق له اقتران عامل لفظي مجرد عنه وبعبارة اخرى
مجرد عنه كقولهم سبحان من عظم جسم الفيل وصغر جسم
البعوضه فان لم يكن صغر افعظمه ولا كبر فصغره ولما
خلقه ابتدا على هذه الصورة وكقولك للحافر ضيق
فم الركية اي ايت بها ضيقه وليس المراد انه ابتداها
واسعة فامرته بتضييقها قوله عن العوامل اللفظية
كان ينبغي ان يقول غير الزايدة وشبهها ويجاب بان ال
في العوامل للكمال اي العوامل الكاملة في العمل اي التي
لها بطريق الاصالة فخرجت الزايدة وشبهها والزايدة
هي التي دخولها في الكلام كخروجها وشبهها هي التي لا يكون
دخولها في الكلام كخروجها وانما تشبهها في عدم التعلق
بشي فالزايدة لا تغير المعنى وشبهها يغير المعنى قوله العوامل
ظاهره انه يكون مبتدا وان لم يتجرد عن عامل او عاملين

بان

بان اقترن بعامل او عاملين وليس كذلك ويجاب بان ال في العوامل
للكمال اي لكمال الجنس اي جنس العوامل الكاملة او انه من باب
مقابلة الجمع بالجمع فان المجرد وان لم يكن جمعا في اللفظ فهو
جمع في المعنى ويقابله العوامل وهو جمع في اللفظ ومقابلة الجمع
بالجمع تقتضي الانقسام على الاحاد فكانه قال كل اسم مجرد
عن كل عامل لفظي قوله مخبرا عنه خرجت الاعداد المسرودة
والفعل المضارع على القول بان رافعه التجرد وهو الصحيح
ولا يقال انه خرج بقولنا الاسم لان المصدر لم يقدر الاسم
قوله مخبرا عنه او وصفا مقتضاه انحصار المبتدا في القسمين
ويرد عليه نحو اقل رجل يقول كذا ويجاب بان هذا تعريف
للمبتدا المحسب الكثير الغالب المشهور وبعبارة اخرى
يرد عليه نحو اقل رجل يقول كذا فانه ليس من القسم
الاول لانه لا خبر له لا ثابتا ولا محذوفا ولا من الثاني يقول كذا
نعت لرجل وليس مخبرا به ليصدق عليه رجل في تثنيته
وجمعه نحو اقل رجلين يقولان كذا واقل رجال يقولون
كذا ولا من القسم الثاني لانه لا فاعل له ويجاب بانه من
القسم الاول والمراد بالخبر ما تحصل به الفايدة والفايدة
هنا حاصلة لانهم اجروه مجرى قل رجل يقول كذا او ان
هذا تعريف للمبتدا المحسب الكثير او الغالب او المشهور
وان ال في المبتدا للجنس وبعبارة اخرى هذا تعريف
للمبتدا المحسب الكثير الغالب او المشهور فلا يرد عليه
نحو اقل رجل يقول كذا قوله او وصفا فهم منه ان الاسم
المجرد الواقع في القسم الاول مقابل الوصف فيكون جامدا

ويرد عليه لا تؤكد ان تفعل كذا فانه ليس من القسم الاول
لانه قد عمل الرفع والقسم الاول لا يعمل لانه جامد ولا
من القسم الثاني لان الوصف اما اسم الفاعل او المفعول
او الصفة المشبهة او افعل التفضيل او امثلة المبالغة
ولا تؤكد ليس واحد منها واجيب بانه من القسم
الثاني ويعم في الوصف بجوته حقيقة او حكما ولا
تؤكد وبعبارة اخرى فان تؤكد في معنى لا تؤكد
ان تفعل كذا اي لا ينبغي لك ان تفعل كذا قوله او وصف
الوصف ما دل على حدث معين معينة وذات
مبهمة وهذا يصدق باسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة وافعل التفضيل وامثلة المبالغة قوله رافعا
لمكتفى به شرط في وقوع الوصف مبتدا وبعبارة اخرى
شرط في ابتدائيته قوله لمكتفى به اي لما يكتفي به في حصول
الفائدة قوله لمكتفى به من اسم ظاهر او ضمير منفصل
ولا يجوز ان يرفع ضميرا متصلا وبعبارة اخرى وذلك
محصور في قسمين احدهما ان يكون المرفوع اسما ظاهرا
والثاني يكون ضميرا منفصلا وبعبارة اخرى وذلك
محصور فيما اذا كان مرفوعه ضميرا مستترا فلا يكون
رافعا لمكتفى لكن يستثنى من ذلك صورتان الاولى
اذا كان الوصف معطوفا على وصف قبله لمكتفى به
نحو اقايم زيد ام ذاهب فان ذاهب مبتدا لعطفه على
قايم وفيه ضمير مستتر مسد مسد خبره والثانية اذا
تنازع وصفان في مرفوع واعملت احدهما واضمرت في

الاخر

الاخر مرفوعه نحو اقايم ام راحل زيد فانك ان اعملت الاول
على طريق الكوفيين واضمرت في الثاني مرفوعه
اعربت راحل مبتدا لعطفه على المبتدا الذي هو قايم
والضمير المستتر فيه العايد على زيد فاعل سد مسد
خبره وان اعملت الثاني على طريق البصريين واضمرت
في الاول مرفوعه اعربت قايم مبتدا والضمير المستتر
فيه العايد الى زيد فاعل سد مسد خبره واعربت
راحل مبتدا وزيد فاعل سد مسد الخبر واما الضمير
البارز المتصل فلا يوجد في الاسماء وقول المصنف في الشرح
وفيه رد على الكوفيين الخ فيه نظر لان خلافهم انما هو
في الضمير المنفصل اذا اتصل بالوصف قوله فالاول اي
فالاسم المجرد عن العوامل اللفظية قوله كزيد قايم الغرض
منه انما هو التمثيل للمبتدا وانما اوتي بالخبر لكونه لا ينفك الا به
ولانه لما قال مخبرا عنه كان قابلا لان يقال له ما مثال الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية المخبر عنه فقال كزيد قايم قوله وهل
من خالف غير انه مثال المجرور بحرف زايد وبعبارة اخرى
هذا مثال للمقترن بالعامل الزايد قوله نفي او استفهام
اي تقدم نفي او استفهام ولا تقع الا بعد ادوات
النفي ولا بعد ادوات الاستفهام الدعا قوله نفي او استفهام
شرط في رفعه ما يكتفي به فهو شرط في الشرط وشرط
الشرط شرط فهو شرط في ابتدائيته بواسطة والاول
شرط في ابتدائيته بلا واسطة قوله الغالب يصح ان يكون
المراد به الكثرة وان يكون المراد به الراجح قوله يغني عن الخبر

اي في حصول الفايده وتمام الكلام وليس المراد ان هنا كخبر
حذف واقيم هذا مقامه قوله التغطية او شبهها قوله به
اي بالابتدا قوله للاسناد اي لاسناد غيره اليه كالقسم الاول
او اسناده الي غيره كالقسم الثاني قوله نحو الله ربنا ومحمد
نبينا اذا خوطب به من يجهل ذلك والا كان غير مفيد
قوله ولذلك قلت المجرد الخ هذا مبني علي ان الاسم اذا اطلق
ينصرف الي الاسم الصريح وكذا الاسم يشمل الصريح والمأول قوله
ولا يبتدا بنكرة يعني لا يجوز ذلك الا ان عمت اي تعلق
بها عموم وبعبارة اخري اي افادت العموم او دلت
علي العموم او تعلق بها عموم عمت اي عموما شموليا
لا بدليا والعموم الشمولي يتناول جميع الافراد دفعة واحدا
بعد واحد قوله الا ان عمت بنفسها او بغيرها قوله او خصت
اي تعلق بها خصوص وبعبارة اخري ان افادت
الخصوص او دلت علي الخصوص او تعلق بها خصوص
او خصت اي بنفسها او بغيرها قوله الا ان عمت
قوله اي الا ان يكون عمومها مظنة الابتدا بالنكرة او خصت
اي الا ان يكون خصوصها مظنة صحة الابتدا بالنكرة
فلا يرد اعتراض الشاطبي علي المشايخ الثلاثة اي ابن
مالك وابن هشام وابي حيان فيما فهمه من ظاهر
كلامهم قوله وعليهما اي ويخرج عليهما اي علي العموم
والخصوص قوله تعالي ولعبد مؤمن خير فعمومه من
جهة ان وصفه بمؤمن قوله ان عمت او خصت وثمرة خير
من جزاءة مقصور علي السماع قوله وانما ها بعضهم

الخ

الخ

الخ

وهو الابتدا وانما عملت في الخبر ورد بانه ليس لنا عامل
يعمل النصب ولا يعمل الرفع لكن يوجد في اخواتها فيما سيان
بيان عملها وبعبارة اخرى بيان انها عاملة فيه قوله
وهي الخ بيان للاخوات قوله وهي اسي الخ الحصر اضافي اي
بالنسبة للافعال الكثيرة المشهورة او الافعال المتفق
عليها او الافعال التي تقاس عليها وغيرها اما قليل
او ليس متفق عليه او مقصور على السماع وبعبارة
اخرى جملة معرفة الطرفين تفيد الحصر اما تعريف المبتدا
فظاهر واما تعريف الخبر فلان كل كلمة اريد لفظها صارت
علم جنس على نفسها اي وهي هذه الالفاظ ويرد عليه
افعال الخبر تعمل عملها منها صار ورد وترك وغدا وراح
ويجاب بان الحصر اضافي قوله وهي الخ ولم يبين معانيها
ومعانيها ان كانت ناقصة انصاف اسمها بخبرها بحسب
ما يقتضيه الحال وان كانت تامة فمعانيها مختلفة فمعنى
كان وجد كقوله تعالى وان كان ذو عسرة وظل اقام نهارا
وبات اقام ليلا واضحى واصبح وامسى دخل في الضحى والصباح
والمسا وبرح وانفك انفصل ودام بقي قوله مطلقا منصوبا
مطلقا او حالا ولم يطابق لانه مصدر بحسب الاصل قوله
مطلقا اي عن التقييد بكونها تالية لنفي او شبهه او لما
الوقتيه وبعبارة اخرى اي غير مقيدة بهذين القيدين
لا تبيين ولا ينافي كون المصدر وغيره ذكر لها شروط لقلة
وخاصة قوله وتالية حال من المبتدا او هو زال وما
عطف عليه على راي سيبويه في اجازته ايتان الحال

من

من المبتدا او حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وبعبارة
اخرى في خبر زال المحذوف اي ومنها زال حال كونها تالية
وعلى هذا يكون من عطف الجمل فجملة ومنها الخ زال معطوفة
على جملة وهي امسى الخ فان قيل جعله من عطف الجمل يفوت
كونها من اخواتها قلنا لا يرد بعد تقدير نا الخبر ومنها
لان الضمير المجرور عايد على اخواتها وانما يرد لو قدرنا الخبر
وهي قوله تالية لنفي اي ولو تقدير الان النفي المقدر عندهم
بمنزلة الملفوظ لكن لا يطرد النفي معها الا ان كان النافي
لا والفعل مضارع واقعا في جواب قسم كقوله تعالى تالله
تفتؤا تذكر يوسف اي لا تفتؤ او قوله يمين الله ابرح قاعدا
اي لا ابرح قوله وتالية اي واليه قوله تالية لنفي ان كان
الفعل ملفوظا اشترط في النافي ان يكون ما او لا وان كان مضارعا
فاي نافي كان حتى ليس خلافا لظاهر لفظه من ان النفي
باي اداة كان مع اي فعل كان قوله تالية لنفي اي حقيقا
تاكيد فلا يرد الفصل بين النافي ومنفيه بالجملة المعترضة
لان هذا خلاف الاصل قوله زال مبتدا احذف خبره
اي ومنها زال الخ وقوله تاليه الخ حال من ضمير الاستقرار
وبعبارة اخرى حال من الضمير المستتر في الخبر اي من
ضمير الاستقرار قوله وصلة ال الخ شرط للجواز ولا يلزم
من وجود الشرط وجود المشروط قوله وصلة لما الوقتية
الخ فيه ما سبق في قوله وتالية لنفي الخ قوله الوقتية
ويلزم من كونها وقتية ان تكون مصدرية بخلاف العكس
فلذلك اقتصر على الوقتية ولو قال الوقتية المصدرية

لطال الكلام ولو قال المصدرية احتاج الى ان يقول الوقتية قوله
المذكورة اي الكلمة المذكورة قوله وهو النخص والدعاء والاستفهام
الانكاري قوله لانها هنا مصدرية لا ظرفية لان المتعجب
دوام صحته لامدة دوام صحته قوله ويجب حذف كان غير
بالوجوب رد على من قال لا يتحتم الحذف بوجوب ولا جواز
قوله وحدها اي لا مع اسمها ولا مع خبرها ولا معهما ودون
افعال الباب قوله بعدما اي موضوعا عنهما ما صرح به
به في القطر ولابد منه قوله في نحو اما انت ذا فغر ظاهره
اختصاص حذفها بهذا الوضع بما اذا كان اسمها ضميرا
وهو قول ابن مالك فانه قال يشترط في حذف كان بعد
ان يكون اسمها ضمير متكلم او مخاطب او غايب معلوم مرجعه
من المقام لكن الذي عليه الناس عدم اختصاص حذفها
بما اذا كان اسمها ضميرا فقد مثل سيبويه بما زيدا ذاهبا
والتقدير ان كان زيدا ذاهبا لكن الاكثر حذفها حال
كون اسمها ضميرا قوله نحو شعر تقييده بنحو ضمير المتكلم
والغايب نحو اما انا واما هو قوله مع اسمها ظاهرة كان
ضميرا اولا وهو كذلك ويشهد النفس ولوخا تما من حديد
قوله بعد ان ولو الشرطيتين هذا قيد للكثرة قوله
مضارعهما اي مضارع كان الناقصة وهذا القيد للكثرة
فلا يرد حذف نون كان المثامة قوله المجزوم بالسكون
اي لان الشي اذا اطلق ينصرف للفرد الكامل منه قوله
الا الخ استئناف قوة الشرط وكانه قال ان لم يلتبس كان
كما عرف في القطر قوله ان تقع صلة لان معنى وقوعها

صلة

صلة ان تكون ان داخلة عليهما قوله اما انت ذا نفر المعلول
محذوف عن تاخير والاصل افتخرت ولا لان لنت وانما صر
علة لمعلول محذوف اي لا تفتخر فانفر قوله ان يكون
اي الفعل قوله افعال المقاربة من باب التغليب لان باب
تسمية الكل باسم جزيه كما قاله بعضهم والفرق بينهما
ان باب تسمية الكل باسم جزيه يعتبر فيه الهيئة الاجتماعية
ثم يوخذ جزء منها ويسمى ذلك الكل باسمه وهنا لا يصح
ذلك لان كل واحد من الاقسام الثلاثة منظور اليه والتغليب
لا يعتبر فيه ذلك وانما يعتبر فيه الغرد الاشهر او الاكثر
او الاتم او كونه اصلا وحكمة التغليب هنا اما الاشهرية
لان افعال المقاربة عندهم اشهر من افعال هذا الباب
في الاستعمال او الاصلية ولهذا تسمعهم يقولون باب كاد
ثم يقولون قد سموها لانها الاصل وفي كلام شيخ الاسلام
نظر لان باب تسمية الكل باسم جزيه باب وباب التغليب
باب فهما بابان متضادان قوله لد نو الخبر كان ينبغي ان
يقول لد نو الاسم من الخبر قوله لد نو الخبر لا شعن كونه
خبر المبتدا المحذوف بل لجعله حالا اولي لافادته تحقيق
ان كاد وكرب واوشك لا تكون افعال مقاربة الا في هذه
الحالة اي حالة كونها مستعملة لد نو الخبر واما اذا اضمت
او جردت فلا قوله على مقاربة المسمى باسمها كان ينبغي
له ان يقول على مقاربة مدلول اسمها لان المسمى باسمها
هو اللفظ وهي لا تدل عليه قوله يقترن وجوبا وجوازا
قوله يجرد وجوبا وجوازا قوله يكاد زيتها يضيء لو لم تمسسه

زيتها من الاصابة بلا نار قوله اعرب الخ اي غربيا من بينهما
قوله سوقها جمع ساق اي رجليها قوله سوقها اي الخيل
قوله ما اي الالفاظ التي حملت على لبين لكنه راعى اللفظ
فافرد الفعل وجرده من علامة التانيث ولو راعى المعنى
لقال حملت قوله وهو ذكر الضمير مراعاة للفظ والاولى
وهي مراعاة للخبر قوله حمل ليس المراد بالحمل هنا القياس لان
اللغة لا تثبت بالقياس على الصحيح وتفصيل بعضهم فيه نظر
لانه وانما اعاد به اعطاوها احكامها وسبب ذلك ان
الشرط وجد في ليس وهو الفعلية والاصل في العمل للافعال
ولم يوجد في هذه الالفاظ قوله لان قدمها لان اعمالها
اجماع من العرب قاله في توضيحه وعبارته هنا مساوية
لعبارته في توضيحه لان قوله في لغة الجميع اي جميع العرب
بقرينة لغة وعبارة اخرى بدل قوله لان قوله الخ لان
بعد تصريحه بقوله لغة لا يقدر المضاف اليه جميع الا الحرب
ولا يرد النقض على دعواه بخلافه لغة الاخفش فانه اهملها
تارة واعملها اخرى لانه ان كان رايا له فلا نقض
وان كان نقلا عن العرب فلا نقض ايضا لان من قاعدة
المصنف وابن مالك وابنه انهم لا يعتدون بالخلاف الضعيف
ويحكون الاجماع والاتفاق مع وجوده وبعبارة اخرى انهم
يحكون الاجماع والاتفاق مع وجود الخلاف الضعيف وقد رد
ابو حيان على ابن مالك في كتبه في دعواه الاجماع او الاتفاق
بالخلاف الضعيف غفلة عن اصطلاحه وبعبارة اخرى
بدل بالخلاف بنقل الخلاف وبعبارة اخرى بذكر الخلاف

قوله

قوله لان ويشترط في عملها ان لا تدخل على نظيره من
بقية الحروف ولم ينبه عليه المصنف في الشرح كما نبه على نظيره
من بقية الحروف بل يجب ان يكون المذكور من الحدين نكرة
وان كان احدهما معرفة فلا بد ان يكون مقدما قوله ولا يجمع
بين جزيهما اي في الذكر بل يقتصر على احدهما فيه هو
المراد والا فالعبارة مشكلة لانها تصرف بحذف فهما معا وبعبارة
اخرى بدل اي الخ عبارة مشكلة لانها تصرف بحذف فهما معا
ولا بين جزيهما اي في اللفظ قوله والالة الخ لما كان قوله
ولا يجمع بين جزيهما لا يدل على الزيادة احد جزيها بالحذف
دون الاخر صرح به فقال والالة الخ قوله النافيتان وصفه
بالنفي لبيان الواقع ولا به للاحتراز عن لا الصفة والزايدة
والناهية قوله النافيتان اسناد النفي اليهما حقيقة عرفية
ولا يقال انه مجاز لان النافي حقيقة انما هو المتكلم في لغة
قوله في لغة الحجاز فيه مجاز بالحذف اي اهل الحجاز او مجاز مرسل
علاقته الغالبية والمحكمية اي اطلق الحجاز الذي هو المحل المخصوص
على اهله او استعارة وفيه من المبالغة ما لا يخفى قوله في
لغة الحجاز ونجد وتهامة يشاركونهم قوله في لغة الغالبية
على اسقاط اهل كما في بعض النسخ فيه ما سبق في قوله في لغة
الحجاز قوله نفي للخبر اي اعفاه نفي ام فعبارته احسن من
عبارة ابن مالك في الفيته قال مع بقا النفع لان هذه تشمل
صورتين تجب الاعمال فيهما باتفاق الحجازيين وهما نحو ما زيد
قائما الا في الدار ونحو ما زيد غير قايم وعبارة ابن مالك لا شيلها
قوله وتاخيره اي تاخره ولو عبر به كان اخصر واظهر لانه

ليس المراد انه كان عقد ما تأخر قوله وليس الواو للحال وكان
القياس منع تقدم المعمول ولو ظرفا او جارا ومجرورا لان القاعدة
انه لا يجوز تقدم المعمول الا حيث يجوز تقدم العامل قوله
قلت الجواب بالمصادرة وهو لحد الدعوى دليلا قوله
انه اي لحد قوله ولهذا اي ولاجل عمومه ووجه عمومه
ان بين لا تضاف الا الى متعدد وهذا راي له وغيره قدر
في الاية معطوفا اي بين احد واحد وعليه فلا شاهد
في الاية قوله له اي لذكره قوله انكرتها اي الدار قوله
لاشتراط اي لذكر اشتراط قوله ما فعد ولا ضارك اما صفة
مشبهة او اسم فاعل اريد به الثبوت واما ان اريد به الحدوث
فهو باق على تنكيره قوله رواية اي كثير الرواية قوله وقد
ثبوته يعني يعني قوله ان ولحواتها الى التعرض لمعاني
هذه الحروف من وظيفة المعاني لا من وظيفة النحوي فلذلك
تركه المعنه وتعرض له صاحب الآجرومية وما كان ينبغي له
ذلك قوله ان في محل جر بدل من اخواتها بدل بعض من
كل وكذا ما بعدها ويقال فيه ايضا بدل مفصل من مجمل
ولا يختص بدل المفصل المجمل بالفاعلي الصحيح والمجموع بدل
كل من كل قوله اثنة وفي بعض النسخ قريب وذكرا ما لان الساعة
بمعنى الوقت قوله لشغلا اي اشتغالا بالله عن امور الدنيا
قوله في الابتدا كان ينبغي له ان يقول في ابتدا الكلام لان
الابتدا حيث اطلق في عرفهم انصرف للتجرد للاسناد
وهي اذا وقعت في الابتدا لهذا المعنى وجب فتحها
وبعبارة اخرى اذا ابدل حيث وتصرف بدل انصرف

وبمعنى

وبمعنى التجرد للاسناد بدل بهذا المعنى قوله وفي الحرائ
عطف تفسير وبعبارة اخرى كان ينبغي اسقاط الواو لانه
يوهم ان تلي هذه المسايل ليست في الابتدا ويجاب
بانه عطف تفسير ولا يرد حينئذ انها تكسر في غير هذه
الامور ايضا لان هذه الامور ليست تمام المفسر قوله اللام
المعلقة افهم كلامه ان المعلق هو ان الواقع في خبرها اللام
قوله وتفتح في الباقي اي باقي مواضع ان مما لم يجب فيه
الكسر ولم يجز فيه الا مران قوله لان الحا اي باعتبار كسر
حرفها وفتحها قوله في ابتدا الكلام اي افتتاح الكلام والمراد
ان تكون في صدر جملتها كانت مرتبطة بما قبلها في المعنى
او لا قوله اولع بالبنا للمجهول قوله اولع الحا اي اشتغلوا بذلك
واكثروا منه قوله وهو لحن فاحش فيه نظر وبعبارة
اخرى ممنوع لان مذهب الكسائي واختاره ابن الحاجب
جواز الامرين وهو الصواب قوله تهالم اسبق اليه اي الى
جمعه في محل ولحد والا فمجموعه كورق في كلامهم قوله اسم بمعنى
اي عبئ اسم عين قوله بالحرف اي بحرف كان قوله تابعة من
التوابع الخمسة قوله اري بالبنا للمفعول اي اظن يتعدى
الى ثلاث مفاعيل المفعول الاول نايب الفاعل وهو الضمير
المستتر في اري والمفعول الثاني زيدا والمفعول الثالث
سيد ابنه عليه المراوي وغيره قوله سبحانك اللهم يعني
هذا اللفظ قوله خبرا ظاهره كان اسمها معربا او مبنيا
وهذا مذهب الاخفش انها لا تعمل في الخبر الا اذا كان الاسم
معربا وكلام المصنف ظاهر مذهب الاخفش يحتمل لمذهب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

سيبويه وبعبارة اخرى وكلام المصنف محتمل لكنه ظاهر في
مذهب الاخفش اي والتاسع من المرفوعات خبر لا اي في
بعض احوالها وهو ما اذا كان الاسم معربا قوله لنفي الجنس
وحكمه فاذا قلت لا رجل في الدار كان معناه لتفنية الجنس في
الدار فهي لنفي صفة الجنس وحكم من احكامه وهو المفنية في
الدار مثلا لنفي الجنس من اصله لانه ثابت قوله لنفي الجنس
اي نصا وكان تحليله ان يزيد هذا القيد كما اعترضه هو
على ابن مالك ليخرج لا العاملة عمل ليس فانها وان كانت
لنفي الجنس ايضا لكن احتمالا لا نصا قوله التي لنفي الجنس
ولا التي للدعاية هي لا الدعائية بعينها وسميت دعائية تاديا
فلا استعارة خلافا للمصنف في الشرح قوله وتنكيره كالاسم
انما له يقل وتنكير خبرها والاسم وبعبارة اخرى واسمها
لان الخبر هو المحدث عنه واراد تشبيهه بالاسم وليقل
وتنكيرها لان الاسم ليس مذكورا وانما اشترط تنكير الاسم
والخبر وبعبارة اخرى تنكير معمولها لان لا موضوعة
لنفي التعدد والنكرة موضوعة لله لالة على التعدد
بخلاف المعرفة فانها مد لولها جزئي كالعلم فلو لم يشترط
تنكير معمولها لادى الى اخراجها عن موضوعها ولهذا
اذا اريد نفي التعدد يوتى بما وبعبارة اخرى يتعين
الاتيان بما وبعبارة اخرى ان يوتى بدل الاثبات فيقال
ما زيد في الدار لان ما موضوعة لنفي التعدد ولنفي الواحد
قوله ويجب تنكيره الخ وان لا يدخل عليها جار كما قاله في الاوضح
ولعله انما اسقط هذا الشرط لانه فرض الكلام في اسمها
وخبرها

وخبرها ومع دخول الجار عليهما لا يكون ما بعدها اسما لها ولا خبرا
لها فلم يحتج الى اشتراطه قوله وتاخيره كان عليه ان يقول ومعمول
الخبر والعذر له ان المريد لمعمول الخبر في الغالب هو الاصل قوله
وتكثر الخ ويجوز حذف اسمها ايضا اذا علم الصحيح ومن ذلك
لا عليك اي لا باس عليك قوله دخولها الخ اي بالنسبة لاصل
المعنى قوله وحرام المراد بالحرام المنع العادي لا النقيض الحلال
اي يمتنع عادة على قرية اهلكناها انهم يرجعون قوله
صاحب صفة مشبهة قوله بصره بضم الباء اسم مدينة
من مدن الشام وهي غير البصرة بفتح الباء قوله ولا ابا حسن
فدخلت على الكنية والكنية قسم من العلم قوله ولا امية هو
امية ابن عبد شمس والمراد بني امية قوله فما اول بتقدير مثل
او انه شاذ قوله اذا تجرد اي لفظا وتقديرا فيخرج نحو
لفد من قوله محمد نقد و يدخل نحو اشرب غير فانه مجرد
من ناصب وجازم لفظا وتقديرا وهو مرفوع بضمة
مقدرة منع من ظهورها السكون العارض للتخفيف
قوله اذا تجرد اي وقت تجرده من ناصب او جازم فيفهم
منه ان الرفع له التجرد وهو الجاري على السنة المعربين
قوله تجرد يفهم منه ان الواقع له التجرد من الناصب
والجازم وهو الصحيح قوله من ناصب اي ناصب ناصب
وبعبارة اخرى اي متصف بالنصب او جازم اي جازم
جازم وبعبارة اخرى اي متصف بالجزم فيدخل نحو
ان تقوان ونحو لم يوفون بالجار قوله يقوم زيد ويقعد
عمرو اشار بالمثالين الى انه لا فرق بين الصحيح والمعتل

وبعبارة اخرى مثل بمثالين للاشارة الخ قوله يقوم زيد ويقعد
عمرو وكان ينبغي ان يمثل بفعل تظهر فيه التثنية وفعل تقدر
فيه قوله مرفوع بعني لصفة مقدرة قوله يجرون هوشاذ
قوله المنصوبات اي بالاصالة لا بالتبعية لانها الترمت
خمسة عشر قوله المفعول به اي ما يصدق عليه المفعول
به والا فالمفهوم الكلي لا يتأتى نصبه ولذا بقية المفاعيل
قوله المفعول به الذي ينبغي ان ال ومفعول والباء والهاء في
المفعول به لا معنى لها لان المفعول به صار علما في الاصطلاح
على هذا النوع من الكلام ولذا بقية المفاعيل وعليه ان
لها معنى تكون ال موصولة ومفعول صلته وبه متعلق
بمفعول والهاء عايدة الى ال ومعنى الباء حينئذ الملاصقة
اي الذي لصق به فعل وقال الرضي معناها المقابلة وينبغي
ان تكون معنى المقابلة المقابلة اللغوية وهي الدفع والدر
اي الذي دفع و درى به فعل اي دفع ودرى به
لا الاصطلاحية وهي العوض لانه لا يتأتى هنا وبعبارة
اخرى اذ لا معنى له هنا قوله ما اي اسم بقرينة ان الكلام
في المفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما ولا فعل منصوب
بقرينة ان الكلام في المنصوبات لانها اعم من الاسماء قوله
وهو ما وقع عليه فعل الفاعل المراد بالوقوع التعقل اي
ما وقف تعقل الفعل على تعقله قوله وهو ما وقع عليه
فعل الفاعل الكلام من خارج ان المفعول به ينتصب الفعل
المتعدي ووصفه ومصدره واسم فعله فان هذا قول
المصنف فعل على ظاهره يكون اقتصر على الفعل لانه

الاصل

الاصل والاولى ان يحمل قوله فعل على الاثر فيعم الجميع قوله محمول
عليها كالحال والتمييز وقوله ومشبه بها كالمفعول الصفة
المشبهة قوله الالتباس لضرب موسى عيسى او هذا هذا
او الذي قام الذي في الدار قوله لا المباشرة اي التعلق
الحسي قوله اعني اي ما تعلق المعنوي قوله بما اي بمفعول
قوله يعقل اي الفعل قوله يكن اي المفعول به قوله اردت
الشعر مثل به ولم يكتف بمثال المتن للاشعار بانه لا فرق
بين ان يكون المفعول به عينا او معنى قوله ومنه فهم منه
ان الاصل في عامل المفعول به ان يكون مذكورا وحذفه على
خلاف الاصل قوله اضمر في تعبيره بذلك تسامحا اذ لا يقال
ذلك الا في الضمير اذا استتر لا ما حذف بمساوي قوله
جواز صفة المفعول مطلق محذوف اي اضمار جوازا اي مجازا
او صفة له على حذف مضاف اي اضمار ذا جواز لان الاضمار
ذا جواز لا جواز اي اضمارا متصفا بالجواز قوله نحو قالوا خيرا
اي نحو خيرا من قوله قالوا خيرا قوله خيرا ولا يضم نصبه بقالوا
لان القول لا ينصب المفردات الا اذا ادت معنى الجمل او اريد
لفظها وبعبارة اخرى لان القول انما ينصب الجمل او ما في
معناها كقلت قصيدة وشعرا والمفرد اذا اريد لفظه قوله
منها باب الاشتغال اي اسم المنصوب في باب الاشتغال
قوله سد مسدها اي صوبه الى من يريد رميه قوله او ملابسه
والملابسه اعم من الاضافة لانها تكون بالاضافة او بجار
ومجرور يتعلق به قوله وعلى الكسائي بان الشاغل الخ وهو
لا يقول بزيادة الاسم قوله وانما يظهر نصبه المراد بالظهور

هنا ما قابل المحل لما قابل التقدير قوله وانما يظهر نصبه ان
كان مضافا ظاهره كان صالحا لال ام لا وهو مذهب الجمهور
فنبه رد علي ثعلب القايل بانه ان كان صالحا لال جاز نصبه
ورفعه والا وجب نصبه ووجه الرد انه اطلق في النصب
قوله او نكرة ظاهرة ان المنادي فيه نكرة وقاله المازني لا يكون
في المنادي نكرة وقال لان الشخص لا يمكن ان ينادي ما لا يقصد
فمع ان المنادي لا بد ان يكون لاشخاص معينه وغفل عن
ان المنادي قد يقصد به الجنس قوله او نكرة المتادرين
النكرة النكرة لفظا ومعنى فلا يحتاج الي تقييدها بكونها
غير مقصودة لان مع القصد لا تكون نكرة قوله بهذا اي
بهذا التقدير قوله والمنصوب فاخص الخ ومن جملة
الفروق بين المنادي والمنصوب علي الاختصاص ان
المنصوب علي الاختصاص لا يكون نكرة فعلي هذا
لا يكون اسم شرط ولا اسم استفهام ولا ما التعجبية لانكون
الا نكرة قوله بعد فلا يقع ابتدا الكلام ابدا وقوله ضمير فلا
يقع بعد ضمير غايب لزوما ولا بعد ضمير مخاطب غالبا
بدليل فتحو الخ قوله بعد الاولي ان يكون فعل العامل المقدر
كما قال شيخ الاسلام لا للاسم المنصوب لانه لا يلزم من تاخير
الاسم المنصوب عن الضمير تاخير العامل عنه بخلاف
العكس فانه يلزم غالبا لان رتبة المعمول التاخير عن
رتبة العامل غالبا قوله وتكون بال كان المناسب ان يقدم
المضاف لان سيبويه نص علي انه اكثر استعمالا من المقرون
بال ومن ايا وابة ولعل المصنف انما قدم المقرون بال بنا علي

معتقده من ان الاقسام الثلاثة مستوية في الاستعمال مع ان
الواو لا تقتضي لا تقتضي ترتيبا قوله بال اي الجنسية اي
بحسب الاصل فلا ينافي كونها للعهد لان الجنسية اعم
من العهدية قوله اقتري الخبر عن لحن قوله لا تؤت
خبر لحن قوله وايا معطوف علي بال قوله والمنصوب
بالزم او باتق اي ومن المفعول به المحذوف عامله وجوبا
الاسم المنصوب بالزم او باتق قوله بالزم اي في باب الاغرا
او باتق اي في باب التحذير وقوله ان كررا او عطف عليه
اي فيهما قوله ان كررا او عطف عليه قيد ان لوجوب
حذف العامل فيهما وقوله او كان ايا كان اي في باب
التحذير ولا يكون الاغرا بلفظ ايا ابدا فيجب حذف
عاملها وتصبها مطلقا بخلاف غيرها من الاسما فلا يجب
حذف عامله ونصبه الا اذا كرر وعطف عليه والا جاز
حذف العامل قوله او عطف اي بالواو خاصة ولم ينبه
عليه لاتفاقهم عليه من خارج وبعبارة اخري اتفقوا
علي ان العطف في هذين البابين لا يكون الا بالواو خاصة
فلذلك استغني المصنف عن التنصيص عليه وبعبارة
اخري وهم متفقون علي ان العطف في باب الاغرا
والتحذير لا يكون الا بالواو فلم يحتج المصنف الي التنبيه
عليه لانه لا كبير فايدة فيه قوله او كانا ان قصته
ولو لم يحصل عطف ولا تكرار وهو كذلك لان العطف
بالواو يقتضي المغايرة فيجب حذف العامل كررت او عطف
عليها او افردت ففيه رد علي ابن مالك في شرح

الكافية لابن الحاجب حيث اجاز حذف العامل اذا افردت
وبعبارة اخرى اطلق رد اعلى ابن مالك القايل بجواز
حذف العامل اذا افردت قوله اوكان ايا كررت اوعطف
عليها اوافردت فيجب حذف العامل والنصب في الاقسام
الثلاثة وبعبارة اخرى لم يقل اذ كررت او عطف
عليها اوافردت ليشمل الاقسام الثلاثة وبعبارة
اخرى كان معها تكرارا وعطف وبعبارة اخرى كانت
مكررة اومعطوفا عليها اومفردة قوله اوكان اياك
قضيته انه لايكون اياي ولا اياه الاشذ وذا قوله وتحو
الاسد تحذير باسم المحذر منه مكرر واولى باسم المحذور
تحو واسكر واسكرا اي مازر اسكر والسيف وبعبارة اخرى
تكرار باسم المحذر منه واولى باسم المحذر قوله وتحو ناقة الله
وسقياها فحذر باسم المحذر منه معطوفا واولى باسم
المحذر محذوف لا دليل وبعبارة اخرى عطف باسم
منه واولى بالمحذر قوله واياك من الاسد اذا جي باسم المحذر
منه بعد اياك يجب جره بمن اوعطفه بالواو خاصة وفي
جر المضر له بمن رد على رواية اياك المراد فيها شاذة
عند المعم اوتناول باحد تاويلات ثلاثة فلذا جمع وبعبارة
اخرى جر المحذر منه بمن ولا يجوز نصبه اذا لم يعطف
الا على رواية اياك اياك المرا وهي عند المعم شاذة قوله
والمحذور عامله الواقع الخ هذا هو الصواب بغير واو عاطفة
للواقع واذ يحمل له شيخ الاسلام بتقييده وبعبارة اخرى
بتخصيصه بالمصدر الواقع لئلا يرد النقض بالفظ به الحوادثة

على

على التقييد وبعبارة اخرى على التخصيص ولا يصح بقاوه
على عمومه لانه ليس كل ماحذف عامل يكون حذفه وجوبا
والكلام في حذف العامل وجوبا لتفهم يقتضي الفساد
وبعبارة اخرى بدل ولان يحمل له الخ وان خصصه شيخ
الاسلام بالمصدر الخ قوله مثل المثل قول مركب مشهور شبه
مضربه بمورده اي المحل الذي يضرب فيه بالمحل الذي
ورد فيه اولا اي شبه المحل الذي استعمل فيه بالمحل الذي
ورد اولا فيه وشبهه كلام مشهور قوله الكلاب على البقر
هذا على احد الروايتين واما على رواية الرفع فلا شاهد
فيه فالكلاب مبتدا وعلى البقر خبر فقد تخصصه
بحذ ضمير قبله يعني فضر حكم الضمير عليه ففي نحو اقرب
اقربي الناس للضيف قصر تخصيصه باقربا الضيف
وفي قوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبيا لانورث
قصر تخصيصه بعدم الميراث وفي نحن بني ضبة اصحاب
الجمل قصر تخصيصه بالمنع او الحماية او الشهرة اي المشهورون
بالمنعة او بالحماية او بالشجاعة وهكذا في كل محل بما يناسبه
قوله عصبة اذ نرى عصبة قوله وبجوز فيها اي من حيث
هي مع قطع النظر عن رواية الرفع والنصب قوله وهو المصدر
الخ تعريف للمفعول المطلق اصالة وبعبارة اخرى بطريق
الاصالة وبعبارة اخرى بحسب الاصل فالتعريف تام
وبعبارة اخرى جامع فلا يرد النقض بقوله وجا بمعنى
المصدر مثله وجه الاندراج ان المفعول المطلق لا يتقيد
بالمصدر فكان عليه ان يقول وهو الاسم الفضلة الحوتسقط

المصدر تعريف للمفعول المطلق بالاصالة بدليل قوله وما
بمعنى المصدر مثله قوله المؤكد الخ ما كان ينبغي له ادخاله في
التعريف لانه اقسيم لافراد المعرف الا ان التعريف
لا يتم الابه لاخراج نحو قمت اجلالا لك وكرهت ضربك
وكرهت المحقور لانتفاء التاكيد وبيان النوع والعدد في
الاولين فانتفاء تاكيده لعامله في الثالث لانه مؤكد
لمعمول عامله وتعريفه في القطر لحسن قوله المؤكد لعامله
وهو الذي لا يستفاد منه اريد ما استفيد من عامله
قوله لعامله كان مصدرا او فعلا لكن ان كان مصدرا فواضح
وكذلك ان كان فعلا لانه مؤكد له من الجهة التي لاقاه فيها
وعمل بها فيها وهي الحدث فلا يحتاج الى ان يقال المؤكد
لعامله ان كان مصدرا والا فلمصدر المفعوم منه وبعبارة
اخرى ولجزء عامله ان كان فعلا بد لا والا فلمصدر الخ قوله
لعامله وعامله اما فعل تام على غير مذهب الاخفش
او وصف بشرط ان لا يراد به الثبوت او مصدر من غير
شرط قوله او المبين لنوعه وهو ما دل على هيئة صدور
الفعل قوله او عدده وهو ما دل على عدد مرات
الفعل والمراد بالمرات ما زاد على الواحدة قوله او عدده
المراد بالعدد ان يدل على متعدد كان اسم عدد كالثمانين
حلدة او لا كضربتين وضربات قوله او ضرب الامير اي مثل
ضربا مماثلا ومشابها لضرب الامير اذ يستحيل ايقاع شخص
من شخص اخر قوله وما بمعنى المصدر مثله قضيته ان
المفعول المطلق لا يتقيد بالمصدر فيكون التعريف غير
جامع

جامع ويجاب بانه تعريف للمفعول المطلق بطريق الاصالة
قوله وما بمعنى المصدر مثله قضيته عمومه للاقسام
الثلاثة وقضية تمثيله بقوله نحو الخ تخصيصه بالقسم
الثاني والكلام من خارج ان النايب عن الاول محصور
في اربعة والنايب عن الثاني محصور في ثلاثة او اربعة
فتدبر فقوله المصدر وما بمعنى المصدر مثله يخرج منه
القسم الثالث اذ لا تاتي فيه النيابة لانه لا يكون
الا مفعولا مطلقا وقول شيخ الاسلام والمبين لعدده ان
غيره عدد لانه مبين للعدد اصطلاحا وبعبارة
اخرى ويدل وقول شيخ الاسلام الخ ومعنى قول شيخ
الاسلام والمبين لعدده انه مبين للعدد قوله لانه يتبع
عليه الخ يعني حقه هذا الا انه ينصرف له الاسم عند
الاطلاق فانه المتبادر في المعنى على ان المفعول
اذا اطلق لا ينصرف الا الى المفعول به قوله المفعول له
عبر عنه المصنف ببعض اسمايه قوله المفعول له ذكره عقب
المصدر لاشتراكهما في المصدرية ولان الزجاج وشيخه
الزجاجي ذهبا الى انه منصوب على المفعولية المطلقة
وبعبارة اخرى على انه مفعول مطلق فجعلاه قسما
منه بدل على المفعولية المطلقة قوله المفعول له وناصبه
عند البصريين العامل الذي يذكر وعند الكوفيين
عامل مقدر من لفظه ففي قولنا قمت اجلالا العامل
على مذهب البصريين قمت وعلى مذهب الكوفيين
تقديره اجللتك اجلالا قوله وهو المصدر الخ هذه شروط

لجواز النصب وبعبارة اخرى لجواز نصب المفعول له قوله
المصدر خرج به اسم الذات وبعبارة اخرى اسم العين نحو
جئتك السمن والعسل قوله المصدر ظاهر اطلاقه سواكان
بلفظ عامله ام لا لكن قيد المصنف ذلك في غير هذا الكتاب
بما اذا كان مخالفا للفظ عامله فليقيد به كلامه هنا والا
لزم كون الشيء تعليلا لنفسه لكن ظاهر قوله مخالفا للفظ
عامله ولو كان موافقا له في المعنى وليس كذلك بل لابد من
المخالفة لفظا ومعنى وظاهر اطلاقه ايضا سواكان مبينا
للنوع ام لا لكن قيد المصنف ذلك في غير هذا الكتاب
بما اذا لم يكن مبينا للنوع فليقيد به كلامه هنا وظاهر
اطلاقه ايضا سواكان قلبيا او غير قلبي فليقيد به كلامه
هنا ولنا ان نستغني عن هذه القيود بالمثال فانها جامع
للشروط المذكورة ان قلنا ان المثال يخصص قوله الفضلة
المراد به المنصوب فخرج المرفوع لانه لا يكون الا معللا
والمجرور فانه لا يقال فيه مفعول له اصطلاحا وان كان
قد يفيد التعليل لكنه لا يقال فيه مفعول له اصطلاحا
قوله الفضلة المراد بكونه فضلة ان يكون منصوبا ونصبه
عند البصريين والكوفيين على انه مفعول له لكن ناصبه
عند البصريين ما سبقه من فعل او شبهه وعند الكوفيين
عامل مقدر من لفظه وعند الزجاج وشيخه الزجاجي
على انه مفعول مطلق قوله المعلل الخ كان باعثا وغاية
او باعثا فقط والفرق بينهما من وجهين الاول ان
الغاية انما هي علة في الذهن وفي الخارج والثاني ان الغاية

معدومة قبل الفعل والباعث موجود قبله قوله لحدث
كان حدث فعل او وصف او مصدر وبعبارة اخرى حلى
عليه بفعل او وصف او مصدر قوله شاركه في الزمان
المراد بالمشاركة ان يتلاقيا في جزء من الزمان كان اخر
جزء من زمان الاول او جزء من زمان الثاني او بالعكس
او تطابقا خلافا لما توهمه العبارة وبعبارة اخرى خلافا
لما يتوهم من العبارة وبعبارة اخرى بدل كان اخر الخ
كان جميع زمان عامله جميع زمانه كضربت ابني تاديبا
اي تاديبا او اخر زمانه اول زمان عامله لعدم
عن الحرب مبينا خلافا لما توهمه العبارة وبعبارة اخرى
خلافا لما يفهم من العبارة قوله شاركه في الزمان والفاعل
هذا مذهب ابن مالك وابن هشام وعليه المتاخرون
والذي اختاره الرضي تبعا للفارسي انه لا يشترط الاتحاد
في الزمان والفاعل قوله فيه اي في المصدر المستوفي
للشروط وبعبارة اخرى الفضلة او بدل بدل المستوفي
الخ قوله وعب في معلل فقد شرطا ان يجر باللام يستثنى
منه ما اذا كان المعلل ان وان وصلتها كما استثناها المصنف
من كلام ابن مالك لكنه اعتذر عنه بانها لما كثرت واشتهر
حذف حرف الجر فيها قياسا استغني عن التصريح
به لعلمه فيستعتذر عن المصنف بما اعتذر به عن ابن مالك وهذا
محله اذا قلنا ان محل ان وان وصلتها بعد حذف الجار
نصب وهو قول واما ان قلنا ان محلها جر على القول الاخر
فلا استثنا لان المراد بجرها باللام اي لفظا او تقديرا وبعبارة

اخرى بدل المراد العبارة تشملهما لان المراد بقولهما تجر باللام
لفظا او تقديرا قوله ان تجر بتنازع فيه يجوز ويجب وبعبارة
اخرى تنازعه يجوز ويجب فاضمرني الاول واعمل الثاني
على طريقة البصريين قوله ان تجر اي بر جحان بنية او مرجوحية
او على التسوية وكلامه شامل للاقسام الثلاثة لكن يشكل
على هذا التعميم تقديمه للنصب لانه عاد تعميمه انهم اذا
ذكروا حكما ثم قالوا ويجوز فيه كذا ان المقدم اكثر ويحتمل
بان النصب اكثر في الجملة وهذا لا ينافي انه قد يستوي
الامران وبعبارة اخرى وهذا لا ينافي انه قد يستوي الامرين
قوله او ما يليهما من كل حرف مغيد للعلية عنده والمراد بالعلة
هنا السببية لا الغرضية قوله نصب بالتخفيف اي خلقة
قوله المنصوب فيه ويعبر عنه بالظرف فهما اسمان لمسمى
واحد قوله ما اي اسم زمان او مكان بقرينة وبعبارة
اخرى بدليل البيان ولا تفسر باسم زمان فقط او اسم
مكان فقط ليلا يكون وبعبارة اخرى ليلا يلزم ان يكون
المبين اعم من المبين ولا باسم مطلقا ليلا يكون وبعبارة
اخرى ليلا يلزم ان يكون المبين اعم من المبين قوله فضله
حال فضله فصل خرج به العدد باسرها وقوله لاجل
امر وقع فيه من الحكم كالحال خرج به جميع المنصوبات
ما عدا الحال فخرج بقوله من اسم زمان الخ قوله من زمان
اي من اسم زمان او مفيد زمان او دال على زمان ولا بد من
هذا الان الظرف دال على الزمان لا نفس الزمان لان عنا
الزمان عبارة عن حركة الفلك قوله او مكانا اي اسم مكان

قوله

قوله من زمان او مكان يرد عليه بعض مصادر تنصب على
الظرفية وليست اسم زمان ولا مكان مثل حقا ويجاب بان
هذا تعريف للظرف المطرد وبعبارة اخرى القياسي بدل
المطرد قوله مطلقا يستثنى منه مذ ومنذ على القول
بظرفيتهما او وليهما فعل واما على القول بانهما مبتدا وخبر
فلا استثنا قوله او مكان اي اسم مكان قوله مبهم اي او شبهه
كمكان وجانب وجهة وناحية ومن شبهه المقادير المضافة
الى الامكنة كقرب وبعد وشرق وغرب ولعله انما سكت
عنه اختصارا قوله او مفيد مقدارا اي او شبهه كراحة
وزنة ووزن ودور كدور المسجد قوله او ما دل على المكان
الاولى ان يقول او ما ماداته ولعله صرح بهما فظن الناسخ
تكرارهما فاسقطهما وعلى اسقاطهما فهو معطوف على
مبهم ويكون من باب الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد
اي او مكان مبهم او مكان ما ماداته الخ قوله كربي يميني ظاهره
فلا ينافي كونه على معنى في وليس المراد ان في ملاحظة
والا كان مبنيا لان الظرف اذا ضمن معنى الحرف بني ولهذا كان
تعريف المضمر احسن من تعريف ابن مالك قوله على التوسع
في الثاني وعلى التوسع او الضرورة في الاول وبعبارة
اخرى على التوسع في دخلت الدار او على التوسع
او ضرورة في البيت وبعبارة اخرى على التوسع متعين
في دخلت الدار وعلى التوسع او ضرورة في البيت قوله
على التوسع اي التجوز في اللغة قوله على التوسع وبعبر هذا
لفهم في نصبه اقوال ثلاثة انظرها في شرح الاسلام قوله مما ذكر

وهو ما ذكر فضلة لاحد امر وقع فيه قوله الستة نعت للمجموعات
لا الاسا لان الاسا اكثر من ست قوله ويجوز لون بحراها الخ وعليه
فالخبر مفرد قوله دون البدل اي في الحكم العظمى وهو الاجمام
عن الكاس باليمين والافهو معه في المعنى لانه لا معنى لكون
الكاسى اليمين الا باعتبار دورانها وجريانها فيها وتقاطيها
لها قوله المرملون جمع مرمل اسم فاعل من ارمل اذا اصابته
السنة الرملا وهي السنة المجدبة قوله بالبر بفتح الباء وكسرها
اي الاحسان وهو اوضح وارجح قاله البرهان الحلبي قوله
الاسم يعني الصريح فلا يكون فعلا او جملة ولا اسما تاويلا
المراد بكونه فضلة انه منصوب وعدل عن المنصوب
هروبا من الدور قوله الفضلة المراد بكونه فضلة انه ليس
لاحد ركني الاسناد لا ان المراد بكونه فضلة انه مستغنى
عنه لانه قد لا يستغنى عنه في بعض الصور مثل
استوى الماء والخشبة فان الاستوا لا يقوم الا متعدد
وبعبارة اخرى لا يكون الا ثاني متعدد قوله التالي واو
خرج بقية المفاعيل والحال والتمييز والاستثنا قوله واو
المصاحبة اي واو المعية اي الواو الدالة على المعية مسبوقة
بفعل اي لفظا او تقديرا ليشمل نحو ما انت وزيدا ولبس
انت وزيد امتوله وانما جعل اخرها الخ اي وانما جعل
العموم بابه اخر الابواب ذكر الامرين قوله لان اجمع اي
هذه المادة قوله والتقدير وسيقفها ما ولمحلنا العيون
الخ هذا غير متعين فيجوز ان يضمن علقتها معنى اتلفتها
وزجنا معنى حسنا قوله وضيعة الضيعة الحرفة وسيت

ضيعه

ضيعة لانه اذا تركها يضيع او تضيع قوله المشبه بالمفعول
به وليس مفعولا به لان المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل
ولا مفعولا مطلقا لان المفعول المطلق فعل الفاعل و لا
مفعولا لاجله لعدم التعليل ولا مفعولا معه لانه لم
يسبق بواو الخ قوله المشبه الخ اي في المعرفة وتميز ان كان
نكرة اي ان كان معرفة بال او بالاضافة وعلى التمييز
ان كان نكرة وانما حملنا كلامه على هذا التفصيل لانه
مختاره من الاقوال الثلاثة في جميع كتبه وقيل تمييز مطلقا
وقيل مشبه بالمفعول به مطلقا ورد اقوله نحو الخ حال قوله
وسيأتي اي باب الصفة المشبهة قوله الحال اصله حول
من التحول وهو التغير من وصف الى وصف تحركت الواو
وانفتح ما قبلها فقلبت الفا قوله وصف اي حقيقة او تاويلا
فدخل الظرف والجار والمجرور والجملة كانت اسمية او فعلية
كانت الفعلية ماضوية او مضارعية قوله فضلة المراد
بكونه فضلة انه ليس لاحد ركني الاسناد قوله مسوق اي
مذكور قوله لبيان هيئته الخ اي لبيان جنسه الفاعل حال
منه ور الفعل او المفعول حال ايقاع الفعل ما اما من باب
التغليب او انه راعى من الحال له في الاصطلاح وهو اللفظ
واللفظ لا يعقل قوله او تاكيده الضمير راجع لما قوله
او تاكيده الخ الذي يظهر انه من تمام التعريف خلافا لما توهمه
عبارته لانه يمكن تاويلها قوله فتبسم ضاحكا مثال لتاكيد عامله
بنا على ان التبسم والضحك شي واحد وهو قول وعليه الاوصوبي
ضحكه التبسم وبعضهم فرق بين التبسم والضحك بان التبسم اول

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الضحك فهو غيره لان التبسم انبساط الوجه وانطلاقه وانبشاشه
والضحك ما كان معه صوت غالبا وقد يشارعا اي يشارع
في الضحك فعلى هذا هي حال موسسه لا مولدة قوله
وتاتي من الفاعل نصا اولحتما لا ومن المفعول كذلك وهما
كل حال يليق صاحبها كان اولى والا فالاولى ان تكون الاولى
للثاني والثانية للاول وهذا كله عند عدم القرينة والا
عمل عليها نحو هنت هندا مصعدة منحدرا او منحدرا
مصعدة راجع المرادي في قول ابن مالك قد تجي ذا تعدد الخ
قوله ومن الفاعل والمفعول واما من المرفوع والمنصوب
غيرهما كالمبتدا والمنصوب بالحرف فلعدم المعنى انما اسقط
اتيانها من المبتدا لانه يرى بمذهب الجمهور واتيانها
من المنصوبات بالحرف اما لانه يرى بالمنع او لان فيها تفصيلا
وهو انه ان تاخرت عن صاحبها جاز والا فلا فلو ذكره
لطال الكلام وبعبارة اخرى بدل اما لانه الخ اما لان فيه
خلافا وهو الجواز مطلقا والمنع مطلقا والتفصيل ان ما
خرجت عن صاحبها جاز والا فلا قوله وحقها اي ما ينبغي
لها وبناسبها ويلائمها ويليق بها وتكون عليه وبعبارة
اخرى اي اصلها وقاعدتها الذي يجب ان تكون عليه غالبا
وقد تتخلف هذا الاصل كما اشار اليه بقوله وقد يتخلف
وبعبارة اخرى اي الاصل او الغالب او الكثير فيها ذلك قوله
مشتقة مراده بالمشتقة هنا كما في باب النعت ما ليس اسم
زمان ولا مكان ولا آلة فان هذه وان كانت مشتقة لا تقع

حالا

المكتبة المكية

حالا قوله ويونث بمعنى بدليل قوله وقد يونث لفظها
قوله لضن اي بخل قوله خاتم بالجر بدل من الهاء في جوده
قوله تممت به ذكر انواع الحال يعني مع كونه قيدا من التعريف
ايضا قوله معقوده اي مربوطة قوله جاز يد راكبا الخ اشار به
الى انه لا فرق في الحال بين ان تكون مشاهدة بحسوسة
كالركوب او خفية كالفرح والخوف قوله قاطبة الخ
استفيد من الناس لاذال في الناس للاستغراق قوله طرا
اي جميعا قوله وهذا القسم الخ قد يقال انهم لم يغفلوه
لكونه يصح دخوله في القسم الثاني اعني الموكد لعاملها لان
العامل اذا كان معموله عاما سرى عمومه لذلك العامل
حتى يصح وصفه بالعموم ومن هنا صح تمثيل ابن مالك للموكدة
لعاملها بقوله تعالى لامن من في الارض كلهم جميعا واندفع
الاعتراض عليه بالسهو اذ من المعلوم ان الافعال
لا عموم فيها لما صرحوا به من ان الافعال نكرات اي حكمها
حكم النكرات فوصفها بالعموم لوصف معمولها يرد قوله
جميع النحويين فيه نظر لان الفارسي ذكره في التذكره قوله
ابن مالك مراده بابن مالك بدر الدين لا جمالهم قوله غير ذكر فيه
في المغني ثلاث احتمالات فما تعين ان يكون حالا فاقتصاره
هذا على الحالية فيه قصور قوله للمعنى وهو سهو
البعث للجميع قوله لازما بدل من ثابت او عطف بيان عليه
قوله ورمانا هنا للتقليل النسبي قوله حال من الزرافة
لتصير التقدير خلق الله الزرافة حالة كونها اطول من
رجليها وهذا لا معنى له فهو حال من يديها قوله فيها اللف

والتعم ونص عليه النووي في تهذيب الاسما واللغات فقوله
وقد عابه الخ تعصب قوله العامة بل الخاصة قوله بدليل
لانه لما قابله ثبات وهو حامد بجميعها وهو مشتق دل على
ان ثبات موول بالمشتق قوله جميعا اي مجتمعين قوله وعلي
بجميعها مشتقة لان فعيل من الاوصاف المشتقة قوله الاول
فالاول وهل الحال الاول او الثاني او مجموعهما اقوال والظاهر
انه مجموعهما لان المعني لا يتم الا عليه قوله وحاز اقتضم
من القض وهو الكسر بمعنى القاض اي الكاسر والقضيض
بمعنى المقضوض اي حاز اجميعا كما قال الشراي مزدهين
بجيت بكسر بعضهم بعضا من شدة الازدحام ذكريا على
ابن الناظم قوله بدا ادمبني على الكسر لانه علي وزن فعال
قوله محضة اي ليس فيها شايبة التخصيص صح ان يحمل
الى لان الحال خبر في المعني قوله والوجه الاول وهو انها
حال من العدد قوله احسن لان فيه حملا على المعنى على
الوجهين الاخيرين والا لم يقع الحمل قوله اسم مراده التصريح
لانه المتبادر عند الاطلاق فلا يعترض عليه بان الاسم
يشمل الصريح والمول قوله يرفع ابهام اسم اي ذاته لا صفته
فخرج النعت فانه ليس المراد منه بيان ابهام الذات وانما
المراد منه بيان توضيح الحقيقة او تخصيصها قوله
او اجمال نسبة اي اجمال النسبة التي بين المسند والمسند اليه
قوله الاحد عشر وسكنت عن العشرة لانها تميز تجمع مجرور
باضافتها اليه وهذا الباب في المنصوبات قوله الاحد
عشر بدل من العدد فهو في محل جر قوله وبعد الخ

اعاده

اعاد العامل لانه نوع اخر قوله وبعد المقادير مرادهم
بالمقادير المقدرات لا المقدريه فقولك عندي رطل زيتا
اي مقدريرطل قال ابوحيان ولو اريد المقدريه وجبت
الاضافة فتقول عندي رطل زيت قوله وسبعة معطوف
وما بعده قوله موضع واحة اي قدر راحة والراحة
باطن الكف وسحابا تمييز لموضع قوله او عن غيرها يدخل
فيه نايب الفاعل وفي نحو ايضا قوله نحو لبده دره فارسا
قال بعضهم هو محول عن الفاعل واصله طابت فروسيته
فالاولي والاحسن ان يمثل لغير المحول بامتلا الانا ماء وبعبارة
اخري الاولي والاحسن ان يمثل لغير المحول بامتلا الانا
ماء فان بعضهم جعله محولا عن الفاعل اي طابت فروسيته
قوله دره اي خيره قوله وسكون الطا وبفتحها ايضا وهو
افصح قوله وراقود الراقود دن طويل الاسفل واصله
راقوب بالباء الا ياء الدالة على الجمع يرد الاشيا الي اصولها
مشتق ليس المراد الاشتقاق الاصطلاحي وصوره فرع
الي اصل الخ وانما المراد الاصل اي ان الخاتم ماخوذ من
الحديد ومعمول منه وبعبارة اخري العرفي بدل
الاصطلاحي ومصوغ بدل معمول قوله منادي مضاف
الخ فهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة
الفا قوله مطلقا ظاهره ولو كان منقطعا وليس كذلك
فان المستثنى بليس ولا يكون وما عدا وما خلا لا يكون
الا متصلا قوله بعد كلام تام موجب تقييد الكلام بكونه
تاما موجبا يقتضي بحسب العقل ثلاثة اقسام اخر احدها

منها

ان يوجد التام ويفقد الايجاب ثانيها ان يفقد التام والايجاب
معا ثالثها ان يفقد التام ويوجد الايجاب وقد اشار الى
الاول بقوله او غير موجب وتقدم المستثنى وبقوله وان
ذكر وكان الاستثنا متصلا والى ثانيها بقوله وغير
الموجب ان ترك ما فيه المستثنى منه الخ واما الثالث
فلم يذكره وفيه خلاف فقيل لا يجوز التفريغ مع الايجاب
وقيل يجوز وقيل بالتفصيل ان حصل فيه فايدة جاز
والا فلا وعليه ابن الحاجب قوله لان ما قبل الا الخ اي
غالبا ومن غير الغالب ما فيها رجل ما فيها غيره ورسه
فلا اثر فيه لا لا اي من جهة العمل ولما من جهة المعنى
فهي موثرة قوله فاتباعه للمستثنى منه هذه عبارة
بعضهم لان الاتباع شامل لاتباعه بدلا او عطف نسق فكان
الاولى ان يقول فابداله من المستثنى منه الخ فيكون ماشيا
على مذهب البصريين وقد اعترض هو على ابن
مالك في هذه العبارة قوله او منقطعا اي والمسالة
بحالها اي مع عدم الايجاب ومع ذكر المستثنى منه قوله
انهم اي اخوي واسال قوله اجتغل اي المر يقال المر
بكذا اشتغل به اي اهتم واعتنى به قوله وهو ان يكون
داخلا في جنس المستثنى منه بنقض بنحو القوم
اخوك الا بعضهم خالد فان المستثنى داخل في جنس المستثنى منه
مع انه منقطع فالاولى ان يعرف بانه ما يكون المستثنى بعض
المستثنى منه قوله لان كلا منهما اي كلا من المبدل منه
ويجب كونه جملة فعلية مضارعية قوله شذ وذان احدهما

رفعه

رفعه للظاهر والثاني تجرده من ان قوله واسم ان واخواتها وفي
بعض النسخ هنا زيادة قوله اسما لا فعلا منصوب على الحال
اي حالة كونها اسما لا فعلا ويصح رفعه على انه خبر لمبتدا
محذوف اي وهي اسم لا فعل قوله تغيظ من غاظ اذا اقتضى
قوله توى بالتا المثناة اي حملك وروي عدا قوله افعال
الشروع سميت بذلك لانها تدل على شروع الفاعل
في الفعل قوله قرنت اي ان واخواتها قوله بها اي بالاية
والبيت قوله الغاوهما اي كانما ولعلما قوله مطلقا اي تصدرا
اوله تتصدرا ولا يدخل في الاطلاق اتصلتا بالفعل
الا كان الفعل مستقبلا اما لا لان نواصب المضارع لا تفصل
بينها وبينه وكلها تخلصه للاستقبال وبعبارة اخرى
بدل لان الخ لانهما لا يختصان بهذا دون بقية النواصب
لان نواصب المضارع تخلصه للاستقبال قوله ان صدرت
الخ وهل هذه شروط للجواز قوله مستقبلا اي دالا
على معنى يقع في المستقبل لا صالحا للاستقبال قوله
متصلا حال من مستقبلا قوله او منفصلا عطفه على
متصلا يقتضي انه شرط وليس كذلك لان الشرط الاتفاق
ولكن اعتضد الفصل بالقسم او بلا وبعبارة اخرى كان ينبغي
له ان يقول ويجوز الفصل بالقسم او بلا او يقول متصلا
الا بالقسم او بلا لان عطفه على الشرط يوهم انه شرط
وليس كذلك قوله ان لم يسبق علم لاخراج ان المخففة من
الثقيلة لانها لم تخرج بان المصدرية لانها مصدرية
ايضا الا انها مختصة بالاسما وان المصدرية غير المخففة

من الثقيلة مختصة بالافعال قوله ان لم تسبق بعلم ولذا
بلفظ خشية وخوف ان كان المخشي منه او المخوف منه
محققا وقوعه فقد قال المصرفي غير هذا الكتاب
بعد علم او خوف تيقن وقوعه ولا يرد عليه ذلك هنا
لانا قد فسرنا العلم بما تحقق وقوعه قوله بعلم اي بلفظ
دال على اليقين وعبارة لخرى المراد بلفظ دال على
اليقين كان بلفظ الظن او غيره قوله والنواصب اي
المتفق عليها قوله دايما يتعين رجوعه لقوله وعامله
للنصب ولا يصح رجوعه لقوله دالة على نفي المستقبل
والا كانت مفيدة لتاييد النفي كما قاله الزمخشري وهو
مردود قوله علما وجوبا قوله او ظنا على احد الوجهين
قوله اذا اردت الخ فان لم يرد ذا معنى اي لا يجوز
الاتيان بها قوله ع لم يقع بلفظ الماضي متعديا كما قاله
للحلي على جمع الجوامع قوله ولهذا اجمعوا الخ الاجماع
انما يدل على جواز النصب لا على ارجحيته لان مرجع
القراة الرواية لا الراي لان القراة سنة متبعة وانما يدل
الاجماع على الارجحية لو كان مرجع القراة الراي قوله
القراة الاولى وهي قراة الرفع وقوله ايضا اي كما ايدت
القراة الثانية بالاجماع قوله بعد ثلاثة من حروف
الجر وهي علم منه انها للتعليلية قوله واللام تعليلية
اي اللام الموضوعة للتعليل استعملت في التعليل اولم
تستعمل فيه فيشمل اللام التعليلية ولام العاقبة والصيرورة
والمال واللام الزايدة قوله تعليلية حال قوله او محمودية

معطوف

معطوف على تعليلية قوله وبعد ثلاثة لو قال وبعد اربعة
لكان اولى لتكون الترجمة مطابقة لما بعدها قوله وفا السببية
وواو المعية معطوف عليه او قوله حتى منصوبة تان لتقضي
قوله لا يقضى عليهم اي على اهل النار فيموتوا اي
فبسبب عدم القضا عليهم لا يموتوا قوله ولما يعلم الله
الخ النفي في الظاهر منصب على العلم وفي الحقيقة
على متعلقه وهو اجتماع الجهاد مع الصبر قوله وبعد
الفا والواو واو وثم هذه عبارة مطولة ولو قال
بعدها وثم ان عطفت الخ لكان اخصر قوله ان عطفت
اي عطف كل واحد منفردا قوله خالص من التاويل
بالفعل والمراد به المصدر فقط قوله ان يكون الفعل
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها فقط كان النصب جايزا
وعلى كل ان مضمرة وجوبا قوله وانما تضمر في الغالب
بعد حرف جر ورب الخ اي حرف جر اصلي ومن غير
الغالب ان لا تضمر بعد حرف جر اي اصلي ولا حرف
عطف كاما الحروف فانها حرف زايد قوله فيه اي في
الحال قوله التعليلية اي التي تفيد ان ما بعدها علة
لما قبلها قوله منها ما لا يجوز معه الاظهار وهو او فيه
نظر فانه يجوز معها الاظهار اذا عطفت على اسم
خالص فكان عليه ان يقول وهذه الاربعة منها ما لا
يجب معه الاضمار وهو ثم ومنها ما تارة يجب معه
الاضمار وتارة يجوز وهو غيرها قوله السببية اي تدل
على ان ما بعدها مسبب عما قبلها وان ما قبلها سبب

ما الاسم

لا بعدها قوله للعمية اي تدل على ان ما قبلها قوله فينطق
اي فهو ينطق قوله من ضرورة وهي النصب من غير طلب
ولا نفي قوله هروب من ضرورة الى ضرورة اي فيرتكب
اخف الضرورتين وهي النصب من غير طلب ولا نفي
قوله لمجرد عطف اي العطف المجرد عن السببية قوله
ما قبلها اي الفعل الذي قبلها قوله لمجرد السببية اي
السببية المجرده عن العطف قوله مبنيا على مبتدا اي
مخبرا به عنه قوله وهو سهو تحامل بين اذ يمكن ان
يكون قائل ذلك يكره اتيان الحدث في المستقبل فيقول
له ذلك فيمكن التحدث الان مع عدم الاتيان في
المستقبل فانت تحدثنا الان او يكون هو والقول
له بمكانين متنازيين يمكن منهما المكالمة ويتعذر معها
الالتقاء والاجتماع كما لا يخفى قوله الحدث اي المترتب
على الاتيان قوله منصبا اي بالصراحة والا فهو منصب على
الاول ايضا لكن ضمنا قوله دون المعطوف عليه اي فليس
منصبا عليه ضمنا بدليل قوله اي ما يكون سكر اتيان بعضه
مني اكرام قوله وقد انتفى اي السبب قوله على معنى قوله
ما تاتينا فكيف تحدثنا لان المعنى عليه لا يقتضي فلا يموتوا
وهو فاسد قوله بصيغة الطلب المراد بالطلب الامر اي
تقييد الحدث والمعنى كف عن الحديث قوله ان لا يكون
بلفظ اسم الفعل ولا بلفظ المصدر ايضا قوله احد اي
احق قوله صوابا ليس بصواب قوله سقما هذا طلب
بالمصدر قوله وكيف ظرف زماني اعتباري لانه استفهام

عن

عن الحالة ومن لازم الحالة وقوعها في زمان وبعبارة
اخرى استفهام عن الكيفية والحالة اي على اي حالة
وكيفية تكون ومن لازم الحال وقوعها في زمان فهو ظرف
زماني اعتباري قوله متغايران اي في المعنى قوله بجمعها
الى آخره يستفاد من هذه العبارة ان التي ضيقنيه والعرض
لا طلب فيهما لان التنبيه لغة الايقاظ وهذا مذهب المحققين
لان مذهب المحققين ان التحضيض حالة نفسانية يلزمها
الطلب بحث وازعاج والعرض حالة نفسانية يلزمها
الطلب برفق ولين وهذه العبارة لا توجد له في غير
هذا الكتاب وعبارة النحويين التحضيض الطلب بحث
وازعاج والعرض الطلب برفق ولين فيهما مسامحة وبعبارة
اخرى قول بدل عبارة وفيه بدل فيهما قوله واما قوله
سبحانه وتعالى الخ جواب عن سوال وارد على تفسيرهم
العرض والتحضيض بان العرض على معنى الطلب برفق
ولين والتحضيض الطلب بحث وازعاج فانه لا يتاتى في
الاية قوله فسمع الخ في بعض النسخ فسمع في خمسة وقاسه
النحويون في ثلاثة وفي بعض النسخ فسمع في اربعة
وقاسه النحويون في اربعة وهو الصواب لان قوله يا ايها
الرجل المعلم عمرة الخ من كلام المولدين فلا يحتج به قوله
على اسم صريح احترز به عن العطف في المواضع السابقة
فانه على اسم موول وسياتي هذا قوله وقولي اسم صريح
الخ قوله بحذ ضبطه ابو منصور الجواليقي بالجيم والصواب
انه بالحاء قاله النووي قوله فرقا اي خوفا قوله المجرورات

جمع مجرور اي لفظ مجرور او مجرورة اي لفظة او كلمة مجرورة
وان للاستغراق اي جميع المجرورات ثلاثة ثلاثة قوله
مجرور بالحرف اي ما كان الحرف اله جره والا فالجار انما هو المتكلم
قوله ثلاثة يعني ثلاثة انواع بدليل اتيانه التالي العدد
المجرور بالحرف قدمه لان الاصل في الجار ان يكون بالحرف ولا يكون
بالاسم الا بطريق النيابة او التضمن لمعنى الحرف قوله وهو
من يعني وما عطف عليها قوله وهو من الخ مقصوده بيان تعلقها
اي بالنسبة للكثير المشهور قوله من الخ مقصوده بيان تعلقها
لا تيانها مع ما يتعلقان هذا من وظيفة اللغوي والاصولي وبعبارة
اخرى عمل هذه الحروف بدل عليها قوله واللام كانت للملك
كالمال او للاختصاص كالجمعة او للاستحقاق كالنار للكافرين
قوله والكاف للظاهر فضيته انها لا تجر الضمير فيحتمل مطلقا
ويحتمل الاشذوذا ويحتمل الا ضرورة والمسئلة فيها اقوال
ثلاثة قوله والتاء رب الخ جرها لهذين لكثير وللرجحان
وحياة قليل ولهذا اقتصر المصنف عليها قوله المضمرة
اي المقدرة قوله مميز مطلق الخ ظاهره عدم اشتراط
وصف التمييز وظاهر كلام ابن الحاجب وجوبه وقال ابو
حيان لا اعرف من اشترط وصفه قوله بمطابق للمعنى مع
مخالفة للفظ والكثير مطابقته للفظ اي للفظ الضمير
قوله قليلا راجع لقوله ضمير وبعبارة اخرى لجرها للضمير
فرادى ونوعا فرد المراد بالفرد الشخص اي لفظة خاصة
والنوع كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقايق قوله ونوعا
عطف معنى لا عطف تفسير قوله لمه ليس مستثنا وانما جيها

مع عليه للاشارة الى انهما للسوال من علة الشي قوله عن
الحروف اي عن جنس الحروف لا انها في الحقيقة انما تؤخر عن
منذ ومذ قوله اذا راعيت الترتيب اي وهو له يراعه
اي فلاي شي ما راعيت الترتيب فاخرت الثاني الذكر الخ
قوله من المختص بفرد وهو التا قوله النظير وهو التا
عن نظيره وهو الواو قوله للنظير وهو حكم حرف ربه وقوله
عن النظير وهو حكم حذف غيرها قوله والفا وبل قليل
وكلامه في انه بعد الفا وبل قليل وهذا لا ينافي انه بعد
الفا الاكثر قوله وخافض معطوف على اللام قوله ارجاوه
اي جوانبه ونواحيه والبيت من القلب للمبالغة قوله مثل
بالجر على البقية وهو الاصل وبالرفع والنصب على القطع
اي وهي مثل او اعني مثل قوله تمايم جمع تميمه وهي المعاذة
التي تعلق على الطفل ومنه قوله بلاد بها نيطت علي تمايم
واول ارض مس جلدي ترابها قوله محول بضم الميم وكون
الحا وكسر الواو قوله المجرور بالاضافة ظاهره ان الاضافة
هي العاملة وهي خلاف مذهبه في غير هذا الكتاب فان
مذهبه ان العامل انما هو المضاف وهو الصحيح ويمكن
تاويل كلامه هنا بان تجعل الباء للسببية ان المجرور بسبب
الاضافة ولا يلزم من كونها سببا ان تكون هي العاملة وبعبارة
اخرى اما ان تؤول الاضافة بالمضاف او ان الباء سببية والسبب
اعم من العامل قوله كغلام زيدا اي كزيد من غلام زيد قوله
من تنوين الخ زاد ابن مالك حذف تا التانيث للاضافة
كما قرئ به في قوله تعالى ولو اراد والخروج لاعدوا له عدة

اي عدته لكن رد عليه بانه سماعي قوله مطلقا لو قال من غير
استثنا لكان اولى لان الاطلاق لا يقابله الا التقييد وليس
في كلامه بعد وانما هو استثنا والاستثنا مخصص لا مقيد
ولا يقابله الا العموم فلو اتى بما يدل على العموم كما سبق
تقريره لكان اولى قوله ومن التعريف سوا كان باداة ام
بغيرها قوله واذا كان المضاف صفة وفي كلامه من اضافة
الصفة التي بمعنى الماضي والمصدر وافعل التفضيل قولان
والصحيح في الثلاثة انها محضة قوله والمضاف اليه الخ اي
وكان المضاف اليه الخ وقوله معمولا لها يعني منصوبا
والا فهو في حاله الاضافة معمول لها ايضا لكن بالاضافة
وبعبارة اخرى على المفعولية بدل منصوبا وقوله
معمولا لها اي في الاصل وقوله معمولا لها ان تكون
بمعنى الحال او الاستقبال وتزاد على ذلك بقية الشروط
المتقدمة في بابها وبعبارة اخرى وذلك اذا كانت بدل
بان تكون وبعبارة اخرى ولا تكون لها معمول الا اذا كانت
الخ قوله والا فمعنوية يدخل فيه الصفة اذا كانت بمعنى
الماضي واضافة الظروف معنوية باتفاق وليست على
معنى حرف اصلا على الصحيح قوله الا ان كان المضاف الخ
قال ابو حيان وهذا الباب مقصور على السماع
باتفاقهم قوله شديد الابهام اي داخلا فيه دخولا
بينا قوله كغير ولو وقعت بين ضدين مثل الحركة غير
السكون ورد على ابن مالك اتقابل بانها تتعرف بالاضافة
اذا وقعت ضدين بقوله مع صالحا غير الذي لنا نعمل

بين

اه

اذ لو كانت غير معرفة لما وقعت صفة لنكرة محضة قوله
وتقدر بمعنى في تبع فيه ابن مالك وابن مالك تبع
ابن الحاجب وابن الحاجب تبع الجرجاني وهو خلاف مذهب
الجمهور وبعبارة اخرى في هذا بدل قوله وتقدر
بمعنى في الخ اي الاضافة المعنوية والصحيح ان الاضافة
اللفظية ليست على معنى في حرف اصلا وذهب
بعضهم الى انها على معنى اللام قوله وتقدر بمعنى في
الخ ولا تدل على معنى في كما قال ابن الحاجب فانهم اعترضوا
عليه بان عبارته تقتضي بنا المضاف ومعنى لو نص على
معنى انها تفيد النسبة الخصوصية التي تفيدها في
وكذا في الباقي وبعبارة اخرى على عبارته بانها تدل
عليه بان عبارته والصحيح ان اضافة الظرف ليست على
معنى حرف اصلا وقيل لا معنى اللام نحو عندك ولدي
ومعناه عند مضاف او منسوب لك قوله وبمعنى من
قال في شرح التسهيل ومن هذا النوع اضافة الاعداد
الى المعدودات خلاف مذهب ابن السراج انها مقدرة
بمن ومذهب الفارسي انها مقدرة باللام فان اضيفت
عدد الى عدد نحو ثلاثة اثمانية اتفقا على انها بمن المراد
قوله واتباعه للاول اي على انه نعت له قوله والتكثير
عطف تفسير قوله عما اجتمع الخ اي مركب اضافي اجتمع الخ
قوله عما انتفى الخ اي عن مركب اضافي الخ قوله ثم بينت
اذا الاضافة المعنوية الخ وسكت عن الاضافة اللفظية
لان الصحيح انها ليست على معنى حرف اصلا ثم ليس كل اضافة

معنوية على معنى حرف بل ما ليس على معنى حرف كاضافة
الظروف فان الصحيح انها ليست على معنى حرف اصلا
وبعبارة اخرى بعضها ليس بل لامنها ما ليس قوله
ظرفا للمضاف زاد ابن الحاجب في اماليه وان تقصد الظرفيه
واما لو لم تقصد الظرفيه لم تكن الاضافة على معنى
في بل على معنى اللام ومنه قيل المسجد وبالكد عالم
المدينة وشاطر مصر ومصارع الشام ففي تمثيله بالكد
عالم المدينة نظر قوله المجرور بالمجاوره ظاهره انه
معرب لان الحروف التي لا اعراب لها لا تقال المكسوره وان
حركته حركة اعراب وان المجاوره هي العاملة وقال الدماميني
التحقيق في المسئلة ان حركة المجاور محركة مناسبة لا حركة
اعراب وان اعرابه مقدر والا كان فيه مخالفة التابع
للمتبوع لغير قطع ولا اضمار وانما قلنا ظاهره لانه يمكن
حمل الباسببيه والسبب اعم من العامل والاعم لا يلزم
ان يصدق باخص معين والمجاوره الملاصقه اي ملاصقته
الاول للثاني قوله هزبر مرفوع بضمة مقدره على اخره
من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاوره قوله وهو شاذ
مراده انه لا يقاس عليه واما كونه ينافي الفصاحة
اولا فشيء اخر قوله ضبع منصوب بفتحة مقدره على
اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاوره
وهذا اي الخفض بالمجاوره قوله فم الحي فيه اثبات البيان
بالقياس وقد ذكر في المتن ان المجرور بالمجاوره شاذ اي لا يقاس
عليه فلا اضطراب في البيان قوله وراي هو لا اي

للمحققون

اي المحققون قوله ليقصد اي يقلل وهو المراد بعدم الاسراف
والسنة بينت ذلك اي ان الاحل تغسل والخف يمسح
حمل على شاذ الخ اي مع امكان غيره قال في المغني تنبيه
وقد يكون للوضع لا يخرج الاعلى وجه مرجوح فلا خرج
على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المومنين فقيل
الفعل ماضي مبني للمفعول وفيه ضعف من جهات وبينها
فليراجع قوله فينبغي اي يجب قوله انه اي الشان قوله
الثالث هذا والثاني مرادهما واحد وهو الغسل النسبه
بالمسح لطلب التحقيق قوله على هذا التقدير وهو الجر
بالعطف على لفظ الروس قوله وعلى التقدير الاول
وهو الجر بالمجاوره قوله للتوجيه الاول وهو ان المراد بالمسح
الغسل قوله بدل التوجيه الاول قراءة النصب اي فيكون
فيه ميل الى القول بالجر بالمجاورة قوله المجرومات جمع مجرومة
يدل عليه الخبر لا جمع مجرومه قوله لان الخبر لا يطابقه قوله
الافعال خرج الاسماء والحروف وهو واضح والجملة وفيه نظر
فان الجملة تكون مجرومة ولا يقال المراد بالمجرومات لفظا والجملة
تكون مجرومة محلا لانا نقول والفعل اذا اتصل به احدى
النونين مجزوم محلا ايضا والجواب ان المراد المجرومات بالاصالة
وخرج بالمضارع الامر على مذهب البصريين والماضي وفيه
نظر فان الماضي يجزم ايضا اي محلا والجواب ان المراد المجرومات
بالاصالة الداخل عليها جازم اي المتصفه بدخول الجازم
عليها وقوله جازم يعني وجزمها ولا بد من هذا اعتبارا
بما اذا دخل عليها جازم ولم يجزمها قوله جازم لفعل

شبكة الألوكة www.alukah.net

وجازم لفعلين تفصيل للجازم ومحله قوله ولما ذكرها في
مبحث الجوازم لا يحوج الى تقييدها باختصاصها بالمحتمل
غير الجازمه فذكر هذا القيد وحده فيه سيان وبعبارة اخرى
يعين كونها جازمه بدل لا يحوج الى تقييدها باختصاصها قوله
ولام الامر اي الموضوعة للامر ولا يخفى ان لام الامر الدعا موضوعة
للامر وبعبارة اخرى وان استعملت في الدعا فبادبدل
قوله ولا شد الخ قوله ولا في النهي اي حالة كونها واقعة
في النهي وحمل النهي على النهي حقيقة والنهي مجازا فدخل
الواقعة في الدعا وبعبارة اخرى بدل اي الخ لا يقدر الموضوعه
لان في مانعة منه مما بقي بنا سببها الا ان تقدير المستعمل لكن
تخرج لا في الدعا فيجعل قوله في النهي حالا اي حالة كونها
واقعة في النهي ويحمل النهي على النهي حقيقه والنهي مجازا قوله
وجازم لفعلين يعني بالاصالة او الغالب والا فقد تجزم فعلا
وجملة قوله وجازم لفعلين اي ما يثبت له هذا الحكم واما
الاحسنيه والاكثريه فشيء اخر وبعبارة اخرى بدل
واما الخ وكونه يثبت له هذا الحكم باحسنية او اكثرية
محكمان قوله او واذ الشرط يطلق على الاداة وعلى
الفعل الاول من الفعلين او الجملة الاولى من الجملتين وعلى
التعليق الاول من التعليقين والاضافة على الاول بيانيه
اي ادواة هي شرط وعلى الثاني حقيقة اي ادواة للفعل
الاول من الفعلين او الجملة الاولى من الجملتين وعلى الثالث
من اضافة الدال الى المدلول اي ادواه دالة على التعليق
اي تعليق حصول مضمون جملة على حصول جملة اخرى

في

في المستقبل قوله ان واذما الخ بدل من ادوات الشرط بدله
بعض من كل بالنظر لكل فرد وبدل كل من كل بالنظر للمجموع
وبعبارة اخرى والمجموع بدل كل من كل قوله لمجرد التعليق
من اضافة الصفة الى الموصوف اي التعليق المجرد عن
الزمان والمكان والعاقل وغيره قوله وهما حرفان فيه
تعريض باسمية البواقي لان تخصيص الشيء بالذكر
يقتضي نفي الحكم عن غيره وان كانت القاعدة اغلبيه
لغيره اي وهو غير زمان في سما قاله في المغني قوله
غير لاولم قضيته ان الجازم للفعل في نحو ان لم تفعلوا
هو اذ وبه قال بعضهم وقال بعضهم الجازم له لم وان
عاملة في لم ومدخولها وهو هو الراجح قوله فالمعنى ان
تبين الخ والتبيين امر محصل في المستقبل قوله لم تلدني
لبيمة اي تبين انه لم تلدني لبيمه قوله وقد يكون اي
الجواب عملا بالقاعدة المشهورة من ان الضمير يرجع الى
اقرب مذكور وان كانت القاعدة اغلبية قوله فيقترن
اي الجواب او فتقترن اي الجملة الواقعة جوابا قوله فيقترن
بالفا قضيته انه اذا لم يكن واحد منهما لا يقترن بالفا
وبه صرح في الشرح في قوله واما من قرا فلا يحاق بالرفع
الخ وقال ابن الحاجب ان كان الجواب مضارعا مثبتا او معقودا
بلا فوجهان قوله او باذا الفجائية او لمنع الخلو ويجوز
الجمع لقوله تعالى اذا فتحت يأجوج وما يأجوج وهم من كل
حدب ينسلون واقترب الوعد الحق فاذا هي شاخصة
ابصار الذين قوله بعد والا المراد بالا ان الشرطيه الواقع بعدها

لا النافية قوله او جواب او جملة شرط او مانعة خلو
ان تقدمها اي تقدم عليها قوله ان تقدمها طلب وسقطة
الفاء لدليل ما سبق في النواصب وقصد الجزا اي وهذا
يفهم من قوله او جملة شرط واداته لانه يفهم منه انه
قصد الجزا فصارت هذه العبارة مساوية لعبارة ابن
مالك قال وبعد غير النفي جزما اعتقد ان تسقط الفا والجزا
قد قصد ولا يرد عليه النفي كما قال ابن مالك لان النفي ليس
طلبا قوله عما اي بشيء قوله ازورل قوله وحسد اي يتقيد
قوله بيم الناس اي ان تترك الحديث بيم الناس قوله تحدثي
اي ان تثبتي تحدثي وشرط ذلك بعد النفي لون الجواب
محبوبا ظاهره انه بعد الامر معدي عن الشرط وليس
كذلك بل يشترط ان يصح تسببه عنه عرفا لقولك الرماني
الكافيه قوله كون الجواب محبوبا هذه العبارة مساوية
لقولهم ان نفع الا كانفه بل هذه احسن لانها تشعر
باعتبار المجازاة ح وان كانت موجودة في نفسها بخلاف
الاولا يرد على هذه العبارة ان لا تسلم تدخل النار
لانا نقول الاصل غير صحيح عرفا قوله لمعلوما وعليه
اما بسياق او قرينة قوله حيث لا دليل هذه حيثية
تعليلية اي لعدم الدليل وقوله لانتفا الامرين
بدل من قوله لا دليل لان عدم الدليل هو انتفا الامرين
قوله فطلقها المراد بالطلاق هنا التفرج لا فك العصمة
لان المجادلة كانت على فرس على امراة قوله على ان
ذلك الى هذه المناسبة ليست بشيء لان ما قاله ايضا

لم

لم تحذف جملة الشرط بجملتها بل بعضها لان من لامن تتمة
الشرط قوله شرط وهو الاداة قوله وتجب الاستغنا الخ
لانهم لا يجمعون بين العوض والمعوض قوله متقدما حاله
من دليله قوله هو ظاهر انما لم يجعل جوابا لان الجواب
لا يتقدم على الشرط قوله ومن ثم اي ومن اجل اعتبار
الدليل ولا يصح ان يكون اقوم دليلا متقدما نية لانتفا
معنى الشرط قوله مطلقا اي كبقية ح ذو خبر لا قوله
او قسم الخ هذا التفصيل محله كما قاله في الكافية اذا لم
تكن الاداة لو او لولا والا فالجواب للشرط مطلقا فيقيد
به كلام المصنف قوله فيجوز الخ كان ينبغي له ان يقول فيرجح
الشرط فيجوز ترجيح الشرط الخ هذا ما مشى عليه في الجامع
وقوله في الشرح وجب مراعاة الشرط الخ تبع ابن مالك
في التسهيل وشرح الكافية له وظاهر الا لغة وهو
الراجح قوله المذكور ان اي في المتن السابق وهما العلم ومعنى
الشرط قوله ورفعه اي الجواب لان المعطوف على الجواب
له حكم الجواب قوله ونصبه تشبيها الشرط بالنفي بجامع
عدم التحقق قوله بارز في عمل الفعل اي في بيان
كيفية عمل الفعل من كونه رافعا وناصبا او رافعا لا ناصبا
لا في بيان العمل وعدمه اي لا في بيان ان هذا الفعل
عامل وان هذا الفعل غير عامل لانه وان كل الافعال
ترفع وتنصب قوله كل الافعال ترفع اي اصالة او قاعدتها
ذلك فلا يرد الفعل المذكور الافعال المتعوفه ثم المراد
بقوله كل الافعال اي ولو على سبيل الاجمال لانه ما ذكر كل

شبكة الألوكة www.alukah.net

الافعال لا يحصيها الا الله تعالى ثم الفعل اما رافع وناصب
او عملة او رافع لا ناصب وعلة لوجود له قوله كل
الافعال ترفع اما الفاعل او نايبه لا يرفعهما من الافعال
الا الفعل التام والمشبه بالفاعل او نايبه او المشبه
به كان اولى قوله او المشبه به اي بالفاعل فالضمير ليس
عايدا الى اقرب مذكور بل على الابعد خلاف القاعدة
المشهورة قوله الا اسما الالف واللام للاستغراق اي
كل الاسما قوله الا المشبه بالمفعول به الخ اي الاهذه
المستثنيات فلا يتعدد نصبها بالفعل ولا ينصبها
كل فعل قوله والا الخ راجعا الى العامل لان عامل الاول
لا يكون منه الافعال اصلا بخلاف ما بعده فانه تدخل
الافعال والاسما قوله الوصف المراد به الوصف الصفة
المشبهة قوله والناقص وفي نسخة والناسخ وهي اولى
قوله والمبهم المعنى الخ اي والعامل المبهم المعنى ولا يتقدر
الاسم والا الفعل قوله او النسبة معطوفة على المعنى
قوله او النسبة او تنويعية قوله التام هذا قول
الفارسي وهذا مبني على ان الناقص لا يدل على
الحدث والذي اختاره ابن مالك وتبعه المصنف
وصححه انه يدل على الحدث قوله ووصفه قال
الشاطبي في قول ابن مالك او وصف فضلته ان
الصفة المشبهة وافعل التفضيل ينصبان المفعول
المطلق ولا اعرف من قال هذا من النحويين ولا تحصل
الان عنه جواب وكلام المصنف مساو لكلام ابن مالك قوله

بالنسبة

المؤسسة الثقافية

بالنسبة اليه اي بالنسبة للعمل فيه قوله ما اي فعل قوله احد
ينبغي ان يكون منصوبا على انه صفة لموصوف محذوف منصوب
على المفعولية المطلقة والعامل فيه عامل من معنى النفي على
مذهب الجمهور اي ما انتفى عنه تعدي الفعل اليه انتفا
اصلا اي متاصلا وحرف النفي على مذهب ابن الحاجب
قوله خسية المراد انها تدرك بالحس قوله او عرض المراد
بالعرض هنا ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كالمرض
فانه ليس حركة جسم وغير ثابت لانه مزول قوله كمرض
وفرح كذا في بعض النسخ والصواب اسقاط فرح ويشهد
له ما في الشرح قوله وكالموازن الفعل اي والموزون قوله
الفعل اي ما كان الفعل ميزانا له قوله اللذين وصفهما على
فعيل هذا شرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده
وجود ولا عدم وهو مراده في الشرح بقوله وقلت في
مخوذل الخ قوله مخوذل وممن ومحل كذا في بعض النسخ والصواب
اسقاط محل ويشهد له ما في الشرح قوله دايما اي من
غير تخلف كافعال الحواس اي الافعال التي مدلولا فيها معان صادرة
عن الحواس قوله او تارة وتارة كشكر ونصح هذا قول من
اقوال ثلاثة والحق انه متعد واللام زايدة كما قال الشيخ
سعد الدين قوله لمفعول شكر في انه لبس خبرا في الاصل
ليخرج ثاني مفعولي ظن وفي انه يتعدى بنفسه تارة وبحرف
الجر اخرى قوله بمعناه تقول دعوته كذا اي سميته كذا
قوله بمعنا احتز به عما اذا لم يكن بمعناه فانه انما يتعدى
الى المفعول واحد نحو دعوت الله قوله او اولهما وثانيهما

مبتدا او خبرا اي غالبا او بحسب كثرة الافعال ولا يرد نحو ظننت
زيدا اخا عمرو وجعلت الطين ابريقا وصار الطين خزفا وبعبارة
اخرى خزفا بدل ابريقا وصيرت بدل صار وابريقا بدل
خزفا قوله وهو افعال القلوب كان اللايق به ان يقدم ظن
الخ ثم يقول كما في القطر لانه ليس كل قلبي ينصب
مفعولين بل بعضه ينصب مفعولين لظن وبعضه واحدا
لعرف وفهم وبعضه لا ينصب لفكر وتفكر وتدبر لكن
يجاب بان قوله ظن الخ بدل من قوله افعال القلوب
ومن نص على ان البدل يكون مخصصا الامام الشافعي
رضي الله تعالى عنه وهو السابق لذلك وحينئذ يكون
المقصود بالحكم انما هو البدل فتساوى عبارته هنا عبارته
في القطر قوله ورأيي من الرأي لا تعال كان اللايق اذ يقول
ولا البصرية لان الكلام في افعال القلوب ولانه قدمها
في افعال الحواس قوله وافعال التصيير قضيته ان افعال
التصيير تنصب مفعولين اصلهما المبتدا والخبر ويشكل
عليه نحو جعلت الطين ابريقا ويجاب بان مراده تكون
اصلهما المبتدا والخبر غالبا وسميت افعال التصيير لانها
تدل على التحول والانتقال من صفة الى اخرى من
عارض الى اخر قوله ويجوز الغاء القلبية قضيته ان الالغاء
جايز وانه مطرد في جميع الصور مع ان لنا صورة يجب
فيها الاعمال وصورة يجب فيها الالغاء وصورة اختلف
فيها فلترجع الامثلة ويجاب عن الصورة الاولى بان
مراده بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بصورة الوجوب

وعن

وعن الثانية بان المراد بجواز الالغاء والاعمال مستويان وليس
كذلك لان الغاءها متوسطة مرجوح ومتاخرة راجح قوله
او متاخرة قضيته انه لا يجوز الغاؤها اذا تقدمت والحاصل
خارج انها ان تقدمت على جميع المعمولات وجب اعمالها
وان تقدمت على المعمولين خاصة وتقدم عليهما بعض
المعمولات نحو متى ظننت زيدا قايما وجب اعمالها عند
الجمهور وجاز الالغاء عند غيرهم ويجاب بان مراده انها اذا
تقدمت جاز الغاؤها اي في الجملة وبعبارة اخرى وليس كذلك
بدل والحكم الخ وان لم تتقدم مما شئ وجب اعمالها بدل ان
تقدمت على جميع المعمولات قوله او القسم اي لام جواب
القسم قوله او الاستفهام قضيته انه تجب تعليقها قبل
الاستفهام دايما ويرد عليه نحو علمت زيدا من هو فانه
يجوز هنا رفع زيد على الالغاء ونصبه على الاعمال ويجاب
بان المراد وجوب التعليق قبل الاستفهام في الجملة قوله
او الاستفهام اي مفيد الاستفهام كما ان اسما او حرفا كان
الاسم مبتدا او خبرا او مضافا اليه احدهما او فضلة قوله
اولو ظاهر كلام الشجري انها تعلق بعد علم وغيرها ونقل
بعض المتاخرين عنه انها انما تعلق بعد علم خاصة والعهدة
عليه قوله وسليم الخ هذه الزيادة توجد في بعض النسخ
ولذلك لم يشرحها الشارح لكنها مناسبة للباب لان المصنف
ذكر فيه ظن وانها تتعدى لمفعولين والمقول عند سليم كذلك
واذا اعمل المقول عمل ظن هل يبقى على معناه او يضمن معنى
الظن قولان قوله تخييرا الخ اي تعامل المقول معاملة الظن

في عمله ومعناه تقول الخ قضيته انه لا يشترط غير هذه
الشروط الاربعة واشترط ابن مالك في التسهيل ان يكون المضارع
معناه الحال وان لا يقع بعده مجرور بالي وفي هذين الشرطين
منازعة تعلم بالوقوف على كلامه بظرف مراده الظرف
الاصطلاحي وهو يشمل الجار والمجرور او معمول قضيته
انه لا يغتفر الجمع بينهما فلا تقعد في الدار جالسا تقول زيدا
وقال ابن قاسم يغتفر لانه ضم جائز الي جائز واقول فيه نظر
لانه لا يلزم منه اغتفار القليل اغتفار الكثير وله نظائر فوقه
وهو لعلم واري الخ مشى على مذهب الكوفيين فان سيبويه
لم ينص الا على الحاق انبا باعلم واري والكوفيون وافقوه
على ذلك وزادوا عليه نبا الخ ولا يقال ان المصرلفق
من الطريقتين عددت اي جمعت الصفات
تعمل الرفع بستثنى منه الافعال المنفوفة الصفات
يعني الصفات المشبهة وبعبارة اخرى اي نوع من الصفات
وهي الصفة المشبهة طيب اسم فاعل وانما ينصب
الفعل المتعدي وبعبارة اخرى اي نوع من الصفات ينصب
وكذلك ينصب المتعدي بالتضمين والمتعدي بالهمزة
نحو اكرمت زيدا والمتعدي بالتضعيف نحو فرحت زيدا
فني الحصر نظر ذات المراد بالذات امر زايد على
مدلول الفعل كان اي وجد وحدث
فان قلت الخ وارد على قوله ما لا يطلب مفعولا به البتة
الذي هو معنى قوله في المتن ما لا يتعدى اليه اصلا اي
لا بنفسه ولا بحرف الجر وقد تعدي هنا الي المفعول به
وهو

وهو الباء بحرف الجر صفة للمرفوع فيه نظر لان الامر
ليس له وانما له الحدوث المجرور ان مفعول لاجله يقتضي
على غير قياس دريت مبني للمفعول والتاء نايب
الفاعل وهو مفعول اول والوتي مفعول ثان لاعتراض
المراد بالاعتراض هنا الاعتراض اللغوي اي المجيء لا الاعتراض
الاصطلاحي وهو توسط جملة بين شيئين وهو
اري ما له صدر الكلام علمت ازيد في الدار ام عمرو
استشكل بان العلم مدلوله التحقق والاستفهام مدلوله
الشك فهما متنافيان فلا يجتمعان واجيب بان العلم في الجواب
لا في الاستفهام فلم يتوارد على محل واحد اي علمت
جواب هذا الاستفهام اي لو سيلت بهذا الاستفهام
لاجبت بهذا الجواب وهو ان احدهما بعينه في الدار
وان ادري الخ ان نافية بمعنى ما وقريب لكلام يعيد خبر
وما توعدون مبتدا اي ما ادريه ما توعدون اقريب
ام بعيد احصى فعل ماض لا اسم تفضيل على الاصح
متى السفر متى خبر مقدم والسفر مبتدا مؤخر
علمت ايو من زيد فيه ملبق في علمت ازيد في الدار
ام عمرو اي علمت جواب هذا الاستفهام اي لو سيلت بهذا
الاستفهام لاجبت بهذا الجواب وهو ان زيد والد فلان
صيحة منصوب على الظرفية في محل رفع
علمت ما زيد قايم اي علمت عدم قيام زيد الا ان ابن
الخباز الخ لا دليل فيه لانه لم يذهب اليه احد وانما
المعلق اللام او ان بشرط ان تكون اللام في خبرها وبعبارة

اخريه لانه لم يذهب احد الى ما قاله ابن الخباز وانما في المسئلة
قولان احدهما ان المعلق هو اللام والاخران المعلق ان بشرط ان
تكون اللام في ضميره وليس في المسئلة الا قولين بدل وانما الخ
وقول يجوز تحمل الجواز على قابله الامتناع فيتصرف بالوجوب
لان التعليق واجب متعد بنفسه لزم تسلط اهلكنا اي عامل
مقومة لانه متعد بنفسه لزم تسلط اهلكنا اي عامل
مماثل لاهلكنا لان البدل على نية تكرار العامل فان قيل
مسلط الخ ولا يلزم من تسلطه على ان وصلتها على كم لانها صلات
كل جزء من الجموع ولا يلزم من ذلك خروجها عن صدارتها لانها
في صدر جملتها وهي معموله لاهلكنا على حالها ما البكا اي
اي شيء البكا ومن ثم اي ومن اجل ان المعلق غير عامل
في اللفظ وعامل في المحل اجاد الى لحن اي انوبا مرجيد
ويقال ايضا كونه يعني يائيا وبائيا وواويا
تكتفي مبني للمفعول والضمير المستتر فيه نائب الفاعل
وهو مفعوله اول لزيد زيد مفعول ثان لان الذي يتعدى
بحرف الجر تارة ويتجرد منه اخرى هو المفعول الثاني
بحذوف تقديره طعامهم او حبهم مفعول المراد به الجنس
فيصدق بحذف احدهما او حذفهما معا ولا غير الاول
بالجر معطوف على مفعول ولا غير الاول واما الاول
باب اعلم فيجوز حذفه لانه فاعل في الاصل والفاعل يجوز حذفه
اذا صار مفعولا واما الثاني والثالث فهما مبتدا وخبر في الاصل
وكذلك مفعولا باب ظن الا لدليل ويسمى اختصارا والحذف
لغير دليل يسمى اقتصارا وبنو اسليم الخ لوجد في بعض النسخ

تاخذ

النسخ اي ان لا يدل على حدث معين والذي يدل على حدث معين
هو المختوم بتا الوحدة يخوض به كذا الى بعض النسخ وهذا
يتمشى على جواب الشاطبي فليراجع وان تخلفه فعل الخ شرط
في غير المصدر والواقع بدلا من اللفظ بفعله وان تخلفه
اي تصح ان تخلفه مع ان اي في الماضي والمستقبل وما
في الحال فقط اقيس اي لجري على القواعد النحوية وقوله
اكثر اي لسان العرب فالاقيسية مرجعها العرف الجري على القوانين
والاكثرية مرجعها لسان العرب فلا منافاة اقيس اي من جميع
الاحوال وقوله اكثر اي من جميع الاحوال ولا منافاة كما سبق
اقيس لانه اشبه الفعل في الابهام وعدم التعيين قليل
اي قلة شبيهة اي بالنسبة لغلبة منونا ومضافا للفاعل فلا ينافي
كونه كثيرا في نفسه وبعضهم جعلها قلة حقيقة بالنسبة
الى الاعال اي لا بالنسبة الى غيره فانه لم يستوفه لان الفعل
منه ما هو جامد ومنه ما هو متصرف ومنه ما هو لازم ومنه
ما هو متعد ومنه ما هو تام ومنه ما هو ناقص ومنه ما هو
ثلاثي ومنه ما هو رباعي ومنه هو خماسي ومنه ما هو سداسي
ومنه ما هو مجرد ومنه ما هو مزيد فيه وغير ذلك
بكونه نكرة اي يشبه النكرة في عدم التعيين اي في انه يدل
على حدث غير معين ولان الذي يظهر حينئذ انما هو
عمله في الفضلة لان ظهور العمل في الفضلة يدل على قوة العامل
لم يظهروا عملها غالبا فقووها بظهور عملها في المنصوب
لان الذي يظهر حينئذ انما هو عمله في العمدة اي وهو
عامل ضعيف فناسب ان لا يعمل في العمد بالنصب اي نصب

افواه اي من استطاع فليحج اي على التقديرين لكن قوله فليحج
على الاول خبر على الثاني جواب الشرط وتوسيط الاستدا
ومن كفر الخ حيث لم يجعل الجملة جوابا لعدم تسببه لان غنى الله
عن العالمين لا يتسبب عن الكفر ما اي عامل حتى يصير جنسا
ولا ينبغي ان تفسر هذا الوصف لان الكلام مفروض فيما هو اعم
وخرج بقوله اشتق المصدر والظرف والجار والمجرور واسم
الفعل اشتق الاشتقاق رد فرع لمناسبة بينهما
من فعل اي مصدر فعل كما قال في الشرح او المراد بالفعل هنا المصدر
فان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فان هذا التوسع
لابن الحاجب وقد قال شاهه فيه ذلك فلا يجوز لكنه شرح
لكلامه بكلامه وبعبارة لحوي اما على حذف مضاف بدل اي
من مصدر فعل لمن قام به اي للدلالة على تعيين من قام
به وكلامه في الشرح يرشد الى هذا والضمير في قام عائد على
الفعل وفي به على من والمراد بالفعل الاول فان الاشتقاق
انما يكون من الالفاظ والمراد بالفعل الثاني الحدث فيه استخدام
كما تقدم وكان ينبغي له ان يزيد ونحو خرج ودحرج ومتعسر
مطلقا لا يدخل فيه نحو مضروبه وتاخر لانه واقع صلة
لال وبعبارة لحوي لان الكلام هنا فيما وقع صلة لال وما في
حيز الصلة لا يتقدم على الموصول نعم هذا اتى في القسم
الثاني الاتي وهو المجرد منها ان كان حالا اي ان كان
معناه واقعا في الحال وقوله او استقبالا اي وان كان معناه
واقع في المستقبل والا فالوصف ليس حالا ولا استقبالا
وتاولها غيرهم اي على انه من باب حكاية الحال الماضية

المثال

المثال المثال هو الحوي المخصوص لكنه صار علما على هذه الامور
الخمسة وبعضهم يعبر بامثلة المبالغة وبعضهم يعبر بالتحويل الى فعال الخ
ما اي وصف كلي فالمحول الوصف والمحول منه اسم الفاعل والمحول
اليه الامثلة المعينة حول اي اعتبر تحويله بكثرة ظاهر
ان الكثرة في التحويل وعبارته في الشرح تقتضي انها في العمل فتوول
اي واعمال هذه الامثلة بكثرة بقلة رجع للعمل لا للتحويل
واعمالها قليل فرجع الكثرة للعمل لا للتحويل اسم
المفعول اي الاسم الدال على المفعول كان يلفظ مفعول امرا اي
الاسم الدال الذي مدلوله مفعول وليست الاضافة بيانية
من فعل فيه ما سبق من المجاز ويمكن ان لا يجاز كما سبق لكنه
شرح كلامه بكلامه المشبهة اي باسم الفاعل المتعدي لواحد وحذف
المتعلق هنا لانسب وبعبارة لحوي المعمول بل المتعلق
كل احوال كلها غير صحيح لان كل الافراد والمصاديق
والتعريف للحقيقة والماهية ولا عبرة بالحاجب به بعضهم عن ابن
الحاجب في هذه العبارة صح لغة صح الخ حرج باسم الفاعل
واسم المفعول اذا اريد بهما الحدوث واما اذا اريد بهما الثبوت
فهما حينئذ صفة مشبهة صح الخ من باب وصف ما للجزء بالكل
مجازا لان الشيء وصف جزوه حقيقة صح ان توصف جميعه مجازا
وتختص بالحال عبارة فيها قصور فالمراد تختص بالماضي
المتصل بالحال او بدلا او تنويعية وهي ما فعله خلو
او بدلا ولا يقال انها حينئذ عملت في شيئين لان البدل
على نية تكرار العامل على الصحيح اي زيد يحسن وجهه
او تمييزا وتنويعية وهي ما فعله خلو الا ان كانت الخ

يدخل فيه الحسن وجه الابدع ان هذه جايزة فتستثنى من كلامه ويقال
ان المضاف اليه لما كان كالشئ الواحد فكان الى المضاف قام يصدق
عليه قوله وهو عارضا وبعبارة لغوي يدخل فيه ضرورة وهي ما اذا
كان المعمول عارضا من الى وهو مضاف لما هي فيه وقد لعدمت
الاشارة الي هذا القرير يعني في مبحث المنصوبات اذ الصفة
عين مرفوعها لان الوجه غير الحسن اي بفتح الحا والسين لا بضم
الحا وسكون السين لانه عبارة عن كون الاعضا متناسبة على
وهذا قايم بالوجه لا عينه وقوله وغير منصوبها لانها واقعة
على الجلة ومنصوبها واقع على الجز واعنى به الماضي الا وهذا
اصطلاح لهم الى زمن الحال بادخال الغاية وبه اي وعليكم
ويضاف اليه ايضا لكن هذا علم من قولهم ولم يتاخر معمل
ولا يتاخر عن معموله يعني ولا يتقدم معموله عليه كما قال
في القطر لا يوصف الشي بالتاخر ان زال عن مركزه وهاهنا العامل
في مركزه واما تقدم عليه معموله فبعبارته في القطر اولي
ولا تنصب في جوابه بخلاف الجزم والفرق بينهما ان الجزم نيابة
بالنيابة وحقيقته عدمية فيكفي في اقتضايه ما فيه الطلب
بخلاف النصب وبعبارة لغوي والفرق بين النصب والجزم انه
وجودي والجزم عدمي والعدمي يكفي فيه ادني راكه ولا ينصب
في جوابه بخلاف الفعل والفرق بينهما من وجوه منها ان الفعل
اصل في الطلب ومنها انه يعمل النصب كثيرا ومنها دلالته على
الحدث والزمان بلا واسطة ومنها ان الفعل سبب الاشتقاق
عند قوم ومنها توكيده باسمه وعدم توكيد اسمه به على ان الفعل
عمله النصب ليس بالاصالة ايضا وانما دخل ذلك حيث استعمل

استعمال

استعمال الحروف الا على امر او نهي ولذا لا يوطئون الافعال الجزية
هذا المعنى واسم الفعل لانه طريقه ولحنة غير مختلف حاله كما نبه
الحروف الاصلية العبرة الدالة على ما تقدم مع اشتراك التعويل في
في الفرق على خيرة الواضع وان ابدت مناسبات مثل هذا
وما تنون الخ اسم الفعل على ثلاثة اقسام ولحيف التعريف
كتراك ودراك وواجب التنكير كوطها ولحيا وجايز التنكير
كصه ومه وايه وما تنون منه وجوبا كوطها وواها اوجوازا
كصه ومه وايه فتكره وجوبا او جوازا وتعرفه وجوبا او جوازا
منه اي وجوبا او جوازا الغالب
اي الاكثر ولا يجوز عند الاصمعي الخ لان بين انما تضاف للتعدد
بلا تفرق عند الفرا والتفرق عدم الاجتماع والجمهور على خلافه وايضا
تضاف للتعدد مطلقا بدليل قوله تعالى لا نفرق بين احد منهم رسله
اي بين احد واحد من رسله واما قول بعض المحدثين الخ
وارد كلام الاصمعي الذي تابع فيه الفرا وقوله محتجا بقوله الخ
احتج به باعتبار بدله وهو قوله بعده بزيد بن مر والاغر حاتم
وقوله وقد يخرج الخ اي فتكون ستا فاعل للفاعل وهو
لالس والجرور اي والجار والمجرور رفعته مسامحة
المعتمد ان الاعتماد شرط في صحة العمل لا في وجوبه
عمل استقر اي مثل عمل استقر عمل اسمر وهو رفع الفاعل
فقط وبعبارة لغوي يعني فيرفعان الفاعل فقط لسلامته
من مجاز التقديم والتاخير اي لغير نكتة واما التقديم
والتاخير لنكتة كالاهتمام او افادة الحصر او التخصيص
فلا يتحاشا عنه والمراد به اي هنا والاقسام المصدر مطلقا

عبارة عن الحدث الخالي عن حروف فعله لفظا وتقديرا فخرج
لاسم المصدر الذي يعمل عمل الفعل وبعبارة لحري واما غيرهما
فهو اسم لحدث الخ والا الخ اسم لجنس مراده باسم
الجنس النكرة وليس مراده بالاصطلاح الاصولي عن
موضوعه اي عن المعنى الذي وضع بازائه وانما يعمل
الخ اي بالشروط السابقة في المصدر وبعبارة لحري اي بشروط
المصدر فان هذا لحري قال الشاطبي وقضيته كلام النحاة
ان يجري فيه الاقسام الثلاثة وهي اعماله منونا ومضافا ومقرونا
بال لكن ما راينهم اعملوه الا مضافا وانما يعمله الخ والصحيح
مذهب البصريين واورد على تقديرهم العامل ان كلمة من ان كلمتم
او كلمت او تكلم المصدر لا يعمل محذوفا وان ليس المراد انه كلمها
فيما مضى او يكلمها في المستقبل واجيب بان هذا تقدير معنى لا
تقدير اعراب والبغدادي يعني من الكوفيين
تعريف زايد لحترز به عن الاصلية كميم مكرم فلا يسمى ما يودى بها
مصدرا بيميا وبعبارة لحري كذكر فلا يسمى مصدرا ميميا
لغير الفاعله حادثا ما لغير الفاعله لحترز به عما بدي
بميم زايد للفاعله لمخاصمه ومقاتله ومضاربة وشاتمه فلا
يسمى مصدرا ميميا وتحته مصدر الخ اعربه في المغني حالا
من باب قعدت جلوسا ثم اشترط موافقة لفظه
للفظ عامله فقدر له عاملا اي وجيء تحته ومن لم يشترط ذلك
جعله منصوبا بما هدي اتم التفضيل من اضافة الدال الى
المدلول اي الاسم الدال على التفضيل اي المفاضلة لان التفضيل
وصف الفاعل والمفاضلة وصف المفعول وهو لا يدل على التفضيل

وانما

وانما يدل على المفاضلة وهي المشاركة والزيادة اسم التفضيل
ولو حسب الاصل فيدخل خير وشر وفاعل مستتر لان في بعض
النسخ وهي مكررة مع تفهوم قوله ملفوظ به لا في مصدر مراده
بالمصدر المفعول المطلق ملفوظ به مراده بالملفوظ به ما
قابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل في الاعرفكذا في
بعض النسخ والحاجة اليها مفضلا على نفسه باعتبارين
اي مفضلا ومفضلا عليه باعتبارين فيها حال من الضمير
والضمير عايد على الصوم وقوله في عشر ذي الحجة حال من الضمير
في منه اكابر مجرميها من اضافة الصفة الى الموصوف اي
مجرميها الاكابر ولا فعلا التعجب وهما ما افعله وافعل به
وفعل هكذا الى اكثر النسخ وفي بعضها وافعال التعجب وهي ما
اقوله وافعل به وفعل والاولى اولى لان النسخة الثانية هذه
تقتضي ان فعل يختص بالتعجب مع انه يستعمل ايضا للذم والمدح
بخلاف الاولى فانها لا تقتضي ذلك لان قوله وفعل عطف
على الضمير المستتر في يبنى اي ولا يبنى افعل التفضيل ولا
فعلا التعجب ولا يبنى فعل اعم من ان يكون فعل التعجب
اولا وقد يجاب عن النسخة الثانية بان المراد بعده من افعال
التعجب انه منها اذا استعمل الا على التعجب غير منفي
اي لزوما او جوازا خلافا لابن مالك في تجويزه صوغه مما كان
منفيا لزوما ولا مبنى للمفعول اي لزوما او جوازا
خلافا لابن مالك في تجويزه صوغه مما كان منفيا مبنيا
للمفعول لزوما واذا تنازع الواو للاستيناف
تنازع الخ فيه استعارة لان التنازع انما يكون من الفعلة او ان هذه

تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى من الفعل ظاهره مقرنا
كان او حامدا وليس كذلك لانه لا تنازع في افعل التعجب ولا
في نعم وبئس على الصحيح ولا في حبذا باتفاق او شبهه
يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل
عاملان اي لفظان متصفان بالعمل اي متصفان بصفة العمل
اي متصفان بالصلاحية للعمل لا عاملان بالفعل لا يؤثر
عاملان في معمول واحد فخرج الفعل المؤكد فانه ليس متصفا
بصفة العمل فاكثر قال ابو حيان ولم يسمع التنازع في
اكثر من ثلاثة من معمول بيان لما من معمول تضيه
اطلاقه كان المعمول معمولا به او غيره قال ابو حيان وكم
يعلو التنازع في حال ولا تمييز ولا مصدر ومراده بالمصدر
المطلق والجواب ان المراد بقوله من معمول اي لفظ معمول صالح
لان يكون معمولا لكل منهما على الوجه الآتي من الاظهار والاضمار
فخرج الحال والتمييز والمصدر فانها لا يتأتى فيها الاضمار وبعباره
اخرى لان يعمل كل منهما فيه بدل لان يكون الخ وكلام ابي حيان
يشكل على اعراب المصنف تسحبون الخ ولعله يسلم في الحال والتمييز
ولا يسلم في المصدر .. بحثا وعبارة محرره فان الخلاف في الاخبار
لا في الجواز فيتعين رد به على الفراء القائل بحذفه ليلا يلزم
الاضمار قبل الذكر في غير رد به على الفارسي القائل بانه يضمر
موخرا وعبارة اخرى فيتعين لا يحذف في غيره لا موخرا
ويحذف منصوبه فيه قصورا اي ويحذف في غيره منصوبا كان
مجرورا ان استغنى عنه بان لا يوقع حذفه في لبس
وان لا يكون عامله ناسخا لكن اذا كان من باب كان فواضح
لا
واه

وان كان من باب ظن فيشترط ان يكون الحذف اقتصارا
واذا اشتغل الي اخره لنسبه هنا مختلفة ضمير اسم لبيان الواقع
اسم قال بعضهم لا يكون الاشتغال في اكثر من اسم وجوزه
الرضي فالتنوين في اسم للوحدة على قول البعض وللجنس على كلام
الرضي كالوعد مرفوعا مثل ظننت او علمت عليها عن نصبه
لوحدته ان العامل يوجه الي الاسم السابق فخرج الجامد لفعل
التعجب وما لا يتقدر منصوبه عليه كالصفة المشبهة واسم الفاعل
المحلى بال وجب نصبه ايجابا للعيد الآتي بمحذوف
اي بعامل محذوف مماثل اي مماثل للعطا ومعنى او معنى
فقط مماثل المماثلة لغة الموافقة ولو من بعض الوجوه وهذا
مذهب الماتريدية ومذهب الاشاعرة ان المماثلة الموافقة
من جميع الوجوه ومذهبهم في هذه المسئلة فاسد فقوله بعضهم
الصواب ان يقول موافق غير صواب وبعبارة اخرى فهم بعضهم
ان المماثلة الموافقة من جميع الوجوه فاعترض وقال الصواب
ان يقول موافق وما فهمه غير صواب فان المماثلة لغة الموافقة
من بعض الوجوه وهو مذهب الماتريدية ومذهبهم هو الصحيح
وحيث نصبه الخ كان عليه ان يقول لتعين نصبه
بعامل محذوف وجوبا ان تلي الخ لنص على وجوب حذف الفعل
فانه يحذف وجوبا في جميع الاقسام الآتية ما اي اداة
بالفعل ظاهره ان الفعل المنقول تعداد لا يختص
بالماضي بل الامر في من الماضي والمضارع وان المضارع لا يختص
بالشعر وهو بالحتار المصنف تبعا لابن مالك ووافق عليه
ابو حيان وعزوه لسيبويه وخصه بعضهم بالماضي وقال

لايكون مضارعا الا في صورة الشعر وهلا وبقية ادوات
التخصيص كذلك ان تلا الخ اي تلا ادات الفعل لها
اولي اي وقوع الفعل بعدها اولي من وقوع الاسم به اي
بالمبتدا المفهوم من الابتدا لفظا او محلا مراده باللفظ هنا
مايتصل له العامل بنفسه وبالمحل مايتصل له العامل بواسطة
حرف الجر خمسة اقسام على الصحيح لم تبن على مبتدا
اي لم تجر لها عنه مبنيا على ان الاداة يمتنع ان يليها
الفعل لفظا وتقديرا معرفتان اي باسقاط حرف العطف
اي بين المعطوف والمعطوف عليه احدها التوكيد
حقه ان ينتفي كذلك تقديم النعت لانه مبين لحقيقة المنعوت
ولذلك اذا اجتمعت التوابع يلزم النعت تابع لحلى
وقوله يعتبر الخ فصل خرج به جمع التوابع غير التوكيد
يقرر اي المتكلم به او ان هذا حقيقة عرفية
اي انهم تعارفوا على انه يقرر وان كان الذي يقرر غيره
امر المراد بالامر الحال والشان اي حال المتبوع
وشانه في النسبة اللايق ان يالي عن بدلا وعلى
ثبوتها فيراد بالامر غير النسبة او الشمول وفيه تكلف
او الشمول او التقسيم المحدود لا التقسيم لحد
فليست للشكل نحو جاءني زيد نفسه والزيدان انفسهما
الخ المنتهي بالمفرد المذكر ومثناه عن المفرد المونث ومثناه
والتي بالجمع في الموضعين ليلا يغفل عن المونث بالمرة
ولا تؤكد نكرة اي لا يصح لفظه نحو كادها هذا قول
وبعباره اخرى هذه مقاله لبعضهم والذي مشى عليه المص

في

في غير هذا الكتاب واختاره في الايضاح وهو الصحيح انه ليس
توكيدا لانه اريد بالثاني غير ما اريد بالاول لان المراد كابعد
ذلك وبعباره اخرى لانه ليس مرادفا للاول لان المعنى كابعد
ذلك بعد لانه ارشد الخ وبعباره اخرى لان المراد من الثاني
غير المراد من الاول بعد لان المعنى الخ متصل بمفهوم
متصل ومفهوم غير حوالي انه يعاد بدون ما اتصل به
وهو تحريف لان النهو لا يكون الا كله قطعت رؤس
الكبش المراد به كل لفظ اضيف الى متضمنه قال بعض
العلما الخ انما يرد على هذا القايل بصحة الا بعد اذا كان
يقول ايضا انما تدل على اتحاد الوقت اذا اجتمعت مع كل فلا
يرد عليه بهذه الابعد بحال ورد بتاكيده على تاكيد لمهل
ويتبعه اي ويتبع النعت المنعوت الخ ويتبعه اي
وجوبا دايما وقيد الغلبة انما يتمشى على كلام سعد بن الدين
ابن مالك القايل بانه يجوز ان تنعت المعرفة بالنكرة اذا وصفت
وبعباره اخرى لانه غالبا لان هذا انما يتمشى الخ بدل وقيد الغلبة
الخ ويتبعه في واحد من اوجه الاعراب ومن التعريف
والتنكير وتمه قوله وامره في الافراد والتذكير الخ وانما
فصل به لهذه وهي قوله ولا تكون اخص منه نحو
يا رجل صاحبك بدل هذا لا يتمشى على طريقة المص من اشتراط
الجمود في البدل وعطف البيان فان المص وان سكت عن هذا
الشرط في البدل فقد صرح به في عطف البيان وعطف البيان
هو البدل الا في الصور المستثناه وبعباره اخرى وان لم يصرح
بهذا الشرط بدل وان سكت الى اخره وامره اي النعت

وقوله في الافراد الحاق الفعل مراده النعت السببي لا الحقيقي اذ هو
يمنع منعوته في اربعة من عشرة خلاف ما توهمه عبارة المتن
بالرفع او بالنصب اي سواء كان المنعوت مجرورا او مرفوعا
او منصوبا بان قطع من الجر الى الرفع او النصب ويقع من الرفع
بالتبعية الى الرفع خبر المبتدا المحذوف والى النصب وبتقدير
الفعل المحذوف والى النصب بفعل المحذوف ثم الجملة المعطوفة
مسانقه لا محل لها من الاعراب لهج المعربون اي اكثروا
الكلام بزلل العشرين وهما العشرة في رتبة التصدير
يعني على قول وقوله او في رتبة العلم يعني على قول وهذا هو
مختار المصنف فيما تقدم اجروا الجر اي من غير ترجيح
وقوم اي من النحويين عطف البيان اي معطوف فالمصدر
بمعنى اسم المفعول وانه صار علما على هذا النوع المخصوص
من التوابع تابع جنس دخل فيه جميع التوابع وقوله غير
صفة حصل خرج به النعت وقوله غير صفة حقيقة او
تاويلا ليخرج ما كان من النعت جامدا مؤولا بالمشتق
يوضح متبوعه او يخصصه ظاهر اقتصاره على هذين الوصفين
ان عطف البيان لا يأتي لما يأتي له النعت كالمدح او الذم
او غيره لكن الزمخشري قد اعرب البيت الحرام عطف بيان
الذي به للمدح في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام
ويتبعه في اربعة من عشرة فيه لجمال ولوفاق وتبعه
في الاربعة من العشرة لكان احسن لتكون ال للعهود المتقدم
في النعت وظاهر قوله اتكالا على ما سبق بالقرب في النعت
وظاهر قوله في اربعة من عشرة ان النكرة تتبع ببيان وهو ظاهر

مذهب

مذهب البصريين ولعل المصنف اختار مذهب الكوفيين تبعا لابن مالك
ويجوز اعرابه بدل كل اي كلما جاز اعرابه عطف بيان
من حيث انه موضح او مخصص جاز اعرابه بدل كل من حيث انه
المقصود بالحكم لانه يجوز اعرابه بدل كل من الجهة التي اعربه
لها بيانا فان هذا لا يمكن لان عطف البيان موضح لمتبوعه
او مخصص له فهو مقصود بالحكم مع متبوعه والبدل هو
المقصود بالحكم اي الذي انحصر القصد فيه كجاءني قام
زيد اخوها اي فلا يجوز اعراب اخوها بدلا لخلو الجملة التي
قبله من رابط يربطها بالمبتدا ولا يأتي هنا انهم يغتفرون
في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل لان الضرر انما جاء من الاول
اولم يمتنع كذا بعض النسخ فاو تنويعية ولم يمتنع
عطف على لم يجب وفي بعضها ولم يمتنع بالواو واعرابه كالاول
وفي بعضها ولمتنع فيمتنع عطف على يجب وفي بعضها وان لم
يمتنع وهو عطف على ان لم يجب وقوله ولم يمتنع لحلاله
محل الاول عبارة المصنف احسن من عبارة ابن مالك يرد الفيه لان
ابن مالك انما ذكر صورتين والمصنف بقاعدته كلية تشتمل
على جميع الصور لكن يستثنى منها مسئلة واحدة وهي ما وجب
ذكره وقد قدمها المصنف فتصير القاعدة هكذا كل ما وجب كونه
عطف بيان جاز اعرابه بدل كل ان صح احلال الثاني محل الاول
ولم يجب ذكره نحو يا زيد الحارث مثال لما امتنع احلاله
محل الاول لان الحارث لو اعرب بدلا من زيد لزم دخول يا على
الاسم المحلى بال لان البدل على نية تكرار العامل فتعين اعرابه
بيانا واستثنى كل ذلك شيخنا بان العلة المانعة من جعله بدلا اتى

في جعله بيانا لانا ان قلنا ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع
فيا عاملة في الحارث على كل تقدير فيمتنع اعرابه بيانا كما امتنع
كونه بدلا وكذلك ان قلنا ان العامل في التابع هو العامل في
المتبوع الا في البدل لا فرق وان قلنا ان العامل التبعية
فلا يمتنع كونه بدلا كما يمتنع كونه بيانا فالفرق بينهما وبهذا
الاشكال وارد على بقية الامثلة الحارث عطف بيان
على اللفظ او المحل ويمتنع نحو مقام ابراهيم اي ويمتنع كونه
بيانا في نحو الان مقام معروفه لاضافته الى ابراهيم فلو
جعل عطف بيان على ايات في قوله تعالى ايات بينات
لزم كونه عطف البيان معرفة تابعه لنكرة وقد مر وجوب
المتابعة وبا سعيد كريز يمتنع كون كوز مضموما من غير
تنوين عطف بيان لان عطف البيان لا يكون الا معربا تابعا
على المحل او اللفظ منونا وقولهم عيسى صم الاول
فيه اوصم من الثاني فيمتنع كون الثاني بيانا لان البدل
على نية تكرار العامل الى قال السيوطي في شرح العزيزية والاكثر
على ان العامل في البدل لقدر يلفظ الاول فهو من جملة ثانيه
لا من الاولى لظهوره في بعض المواضع كقوله تعالى للذين استضعفوا
لمن امن منهم ومن التحل من طلعها من المشركين من الذين فرقوا دينهم
لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وقد هو عامل الاول وعليه المبرد
وابن مالك انتهى هنا اي في الندا انما تبر امنه لان فيه
تكلفا لان الشيخ لهذا هو وجه التبري المقصود
بالحكم خرج به ما قصد بنقيض الحكم وهو المعطوف بلا بعد
ايجاب او امر ولكن وبل بعد نفي او نهي وقوله بلا واسطة

خرج

خرج به المعطوف ببل بعد ايجاب او امر فلم يخرج به في الرسلة
من عطف النسق الا المعطوف ببل بعد ايجاب او امر لان المراد
بقوله المقصود بالحكم الذي انحصر القصد بالحكم فيه والمعطوف
عطف نسق بغير بل مقصود بالحكم مع ما قبله واما المعطوف ببل
فتارة يكون مقصودا بنقيض الحكم وتارة يكون مقصودا
بالحكم **قوله** المقصود بالحكم خرج به المقصود بنقيض الحكم
وما قصد بالحكم مع الاول **قوله** وهو ما بدل كل الخ وزاد بعضهم
قسما سابعا وهو بدل الكل من البعض نحو حبيتك غداة او يوم الجمعة
فيوم الجمعة بدل من غداه بدل كل من بعض واستدل له بقوله
رهم الله اعظاد فتوها بسجستان طلحة الطلحات وطلحم
الطلحات بدل من اعظاد بدل كل من بعض ورد بانه اطلق الاعظم
على الكل من باب اطلاق البعض على الكل مجازا فهو بدل كل من كل
واستدل لقوله ايضا لياء في شعيثها حوة لعس وفي الثنات
وفي انيابها شنب ورد هذا البيت بانه مصنوع او لا يعرف
قايله واختار السيوطي اثبات هذا القسم واستدل له بقوله
تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيا جنات عدن
فجنات عدن بدل من الجنة لان الجنات جمع جنة والجنة
يوجد ورد بانه جاز ان تكون الف الجنة للجنس او الاستغراق
فتكون بدل كل من كل **قوله** بدل الخ ذكر هذه الاقسام الستة
في الاسم واجراها الشاطبي في الفعل وعزاه الى ذلك الماوردي
لانه اول من ابتكر هذا فاقتصار الشيخ خالد في عزوه ذلك
الى الشاطبي قصور لانه يوهم انه ابتكره من عنده وليس كذلك
ولعبارة اخرى بدل فاقتصار الى اخره فقول الشيخ خالد وذكر

الساطي الى اخره لوهم انه المستلزم لها وليس كذلك **قوله** او اشتمال وهل
المشتمل الاول على الثاني او العكس او العامل اقوال ثلاثة وهي
مردودة واختار ابن مالك في شرح التسهيل الاول وتبعه المص
في الاوضح مع اشكاله **قوله** او اشتمال وقولهم لا كاشتمال
الظرف على المظروف قيد للادخال اي انه لا يشترط هذا بل ما هو
اعم والا فالشهر ظرف للقتال والقتال مظروف فيه والاخرون
في قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود ظرف للنار والنار مظروف
فيه فالجواب ان يكون بينهما وبعبارة اخرى بين البدل والمبدل منه
ارتباط لغير جهة معينه **قوله** نحو قتال فيه اي من قوله تعالى
يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه **قوله** او اضراب او نسيان او
غلط النسيان محله القلب والغلط محله اللسان والاضراب محله
القلب واللسان جميعا لان الاول والثاني مقصودان قصدا صحيحا
مستمرا **قوله** والاحسن اي الاولى **قوله** والاحسن الخ لان العطف
يشعر بالانقطاع والبدل يشعر بالارتباط وهي لا ارتباط بينها
قوله عطف اي عطف نسق **قوله** اذا كنت انما قصدت ان تقول
عروا الخ هذا انما يتاتى في بدل الغلط لا بدل النسيان فتامل **قوله**
قوله احببتني ورجهك واحببتني عملك بفتح التا للخاطب
المذكر وبكسرها للخاطبة المونثة **قوله** عطف النسق يحتمل
ان عطف بمعنى معطوف لان الكلام في التوابع فاطلق المصدر
على اسم المفعول ويحتمل انه على حذف مضاف اي ذو معطوف
النسق وذو معطوف النسق هو المعطوف ويحتمل انه صار علما
في الاصطلاح على المعطوف **قوله** متلوها اي حكم متلوها **قوله**
نقيضه اي نقيض متلوها **قوله** لتخليها اي الواقع بعدها

ولبعد

ولبعد الاثبات اي وسيل لبعد الاثبات الخ **قوله** للتقي اي لتقي الحكم على البعد
قوله عالما مسلط على جميع ما بعده **قوله** على ضمير وانما على اسم
ظاهر فعاطف كيف شيت **قوله** رفع وانما على ضمير نصب فعاطف
كيف شيت وانما على ضمير خفض فسياتي مفهوم رفع نفصل
وقوله سنصل وانما على ضمير رفع منفصل فعاطف كيف شيت
وقوله على ضمير رفع متصل سواء كان مستترا او بارزا **قوله**
ولا على ضمير خفض الخ ظاهر كلام النحاة هنا ان المعطوف انما
هو المجرور فقولهم مر بزيد وعمرو من باب الاعراب بالحمل والمجرور فيه مسامحة
قوله لقد ارسلنا نوحا وابراهيم فيه قولان هذا مثال للترتيب
بالعكس **قوله** واذا اسع المنادي الخ انما افرده بباب وان كان
ليس خارجا عن التوابع السابقة لان له احكاما تخصه **قوله**
مجردين الخ فان كان مقرونا بها فعليه وجهان والخلاف بينهم
في جواز الوجهين غير النصب ارجح **قوله** غيرها نصب رفعه
ونصبه على الحال لانه غير لا تتعرف بالاضافة **قوله** الاتابع
اي وفي اعرابه ثلاثة اقوال قيل بدل وقيل عطف بيان وقيل
نعت والذي اختاره سيدي نور الدين ابن مالك انه ان كان مشتقا
كان نعتا والا كان بدلا او بيانا وبعبارة اخرى او عطف بيان
قوله الاتابع اي ولا يكون الا بال ولا يكون الها الا متوجه
عند الجمهور **قوله** فرفع اي لفظا او محلا ان جر زائدا منها
باسم الاشارة او باسم الموصول لها كهذا او ايها الذي نحو
كذا **قوله** موانع وفي بعض النسخ وموانع والواو للاشتراك
قوله موانع وعبر عنه بالعلل واعترض التعبير بكل منهما
بان اطلاق المانع والعلة على كل واحدة من التسعة مجاز لانها جوز

مانع وجزء علة لا مانع مستقل ولا علة مستقلة لان المانع والعلة اثنان
من تسعة او واحدة تقوم مقام اثنين منها لكن الاعتراض على
التعبير بالعلل اقوى لان العلة تكون تامة وناقصة والاحسن ما
احاب به سخنا من ان الموانع والعلل صفات علم جلس على هذه التسعة
في الاصطلاح ولا مشاحة فيه **قوله** الصرف كان ينبغي له ان يعرف
الصرف او لا ثم يذكر موانعه لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره وبعضاه
احرى لان الشرط الشيء وموانعه وسيه متوقف على تعقل ذلك
المسمى **قوله** الصرف قال في القطر صرف الاسم وصرح به في بعض النسخ
هنا ايضا وهو لبيان الواقع فذكره وحذفه سيان **قوله** بجمعها
اي بجمع تلك الموانع **قوله** بجمعها اي بتضمنها ويشتمل عليها والمراد
بجمع جعلها لا مفصلها لان هذا الجمع مفصل الامور الاتية ويعلة
احرى فلا يرد عليه ان في كل تفصيلا بدل لان الخ **قوله** اجمع ظاهره
ان الجمع يمنع مطلقا كان جمع تصحيح او تكسير لمذكر او لمؤنث وليس
كذلك فان الجمع المانع انما هو الجمع المتناهي الذي لا تطير له في
الاحاد العربية وقوله وزن المراد بقوله وزن وزن الفعل
وهو على قسمين ما يمنع من العلمية وما يمنع من الوصفية وشرط
الوزن المانع مع الوصف ان يكون على افعل بخلاف المانع مع العلمية
وشرط الوزن اختصاصه بالفعل او افتتاحه بزيادة هي بالفعل
اولى كاسياتي وقوله عادلا والعدل على قسمين تحقيقي وتقديري
والتحقيقي خاص بالوصفية والتقديري خاص بالعلمية وقوله
انث والتانيث على قسمين معنوي ولفظي واللفظي على قسمين
بالالف وبالتا وشرط المعنوي الزيادة على الثلاثة او تحرك
الوسط او العجمة او النقل من المذكر الى المؤنث كاسياتي وقوله بحرفة

ظاهره

ظاهره اي معرفة كانت وليس كذلك فان المراد بالمعرفة العلمية خاصة
وتمنع مع سنة لكن تختص دون الوصفية بالعجمة والتانيث بالتا
والتركيب المزجي وقوله ركب ظاهره اي تركيب كان وليس كذلك
فان المراد بالتركب التركيب المزجي الذي لم يختم بويه وقوله وزد
ظاهره اي زيادة كانت وليس كذلك فان المراد بالزيادة زيادة الالف
والنون خاصة وتمنع مع العلمية والوصفية لكن على فعلان خاصة
مع الوصفية وقوله عجمة وشرطها كون علتها في العجمة والزيادة
على الثلاثة وقوله فالوصف وشرطه اصالته وعدم قبوله التا
وهذه الامور لا ترد على المصدر لانا قلنا المراد بجمع جعلها **قوله** فالتانيث
بالالف وقوله والجمع الظاهر عبارة من عبر بالف التانيث وصيغة
منتهى الجمع لا الجمع **قوله** فالتانيث بالالف على هذا اقسام فالف
التانيث تمنع مطلقا والف التكثير لا تمنع مطلقا والف الالحاق
تمنع ان كان مقصورة كعلقى فانه يزنة سكرى وانما حكم عليه
اعني نحو علقى بالالحاق دون سكرى لان سكرى له مذكر دال على
تانيثه بخلاف نحو علقى لا مذكر له يدل على تانيثه فجعله ملحقا
بسكرى واصله علق فزيدت الالف ليعطى حكم سكرى من منع
الصرف لا ممدوده كحلفا وقوبا فاذا سميت شخصا بعلقى
منعته من الصرف واذا سميت بعلقا او قوبا صرفته والالحاق
على وزن مثال اخر ليعامل بمعاملته **قوله** كبهمى وصحراوي
اسم لنبت وصحراء اسم للبرية **قوله** المماثل اي في الهيئة لا في
الوزن فالمعتبر مقابله صيغة بصيغة فلا تعتبر الحروف
الزوايد والاصول والحركات والسكنات اي فلا تعتبر
مقابلة الحرف الاصلي بالحرف الاصلي ولا مقابلة الحركة بالحركة

والسكون بالسكون فيدخل في مفاعل وافاعل وفعالل وفي
مفاعيل افاعيل وتفاعيل وفعاليل قوله والبواقي جمع
باقي بمعنى مانع باقي او جمع باقية بمعنى عله باقيه قوله
باقي بمعنى مانع باقي او جمع باقية بمعنى عله باقيه قوله
نحو سقرقان حركة الوسط قامت مقام حرف رابع كما دل عليه
باب النسب اي ان باب النسب دل على حركة الوسط قامت
مقام الحرف الرابع قوله المرجح خرج به الاضافي والاسنادي
والتقييدي والتوصيفي والعددي وما ركب من الاحوال
والظروف وهو واضح فان الباب باب اعراب وابضا
قد قدمها المه في المبنيات قوله والعجمة المراد بالعجمة
ما خالف لسان العرب قوله وهو العدل اي مطلق العدل
والا فالمانع مع العلمية العدل التقديري ليس الا والمانع مع الوصفية
العدل التحقيقي ليس الا قوله ومثنى وفي بعض النسخ ومثنى وهو
اولى لان اعادة العامل يشعر بالانقطاع فيتامل فيه هنا فيوجد
الاول مثالا للعدل التقديري والثاني مثالا للعدل التحقيقي
وبعبارة اخرى بدل فيتامل فيه الخ فيكون الاول مثالا للعدل
التقديري والثاني مثالا للعدل التحقيقي وبعبارة اخرى
بدل فيتامل فيه الخ فيكون الاول مثالا للعدل التقديري والثاني
مثالا للعدل التحقيق قوله واخر جمع بمعنى مغايرة انثى اخر بمعنى مغاير
اغناه عن هذا التطويل قوله مقابل اخرين فان المراد بالمقابلة هنا
مقابلة التضاد واخر لا يكون مضاد الاخرين بالفتح الا اذا كان
بمعنى مغاير قوله مقابل اخرين هذا القيد خلا عنه الالفية
والكافية ولا بد منه قوله مقابل اخرين بالفتح تقابل التضادين
حيث اختصاص مدلول الاخر فان مدلول اخر مونث ومدلول اخر
مذكر

مذكر والمونث يضاد المذكر قوله والوزن المراد به هنا وزن الفعل
قوله والوزن راجع ابن الناظم عند شرحه لقوله والوزن الخلاصه في
كذاك ذو ووزن يخص الفعلا ا وغالب كاحمد وبعلا ب وشرط
تاثير الصفة اي وشرط كونها موثرة في منع الصرف قوله
وصفوان الخ وقع لبعض النسخ وارمل وهو محمول على ما اذا كان
وصفا لرجل مثلا في قولنا رجل ارمل ومونثه اصله العام
في قولنا عام ارمل لان مونثه رملا بالمد اي سنة رملا والعام
الارمل والسنة الرملا هما قليلا وبعبارة اخرى والعام الامل
القحط المجدب والسنة الرملا كذلك قوله وبعل بفتح الميم ومونثه
بعله وصف لما طبع على العمل قوله بعل من العمل قوله في
العجمة اي في اللغة العجمية قوله وشرط الوزن اي وشرط تاثير الوزن
اختصاصه بالفعل بان لا يوجد في الاسم الا نادرا او منقولا او في
اعجمي وبعبارة اخرى او اعجميا قوله اختصاصه بالفعل وافتقاره
الخ لا يقال كان عليه ان يزيد وان يكون الوزن لازما وان لا يغير
الى وزن يختص بالاسم لان هذين الشرطين داخلان في كلامه لانهم
اخترزا بالوزن عن اسم اذا سمي به وهذا داخل في قوله
وشرط الوزن اختصاصه بالفعل لان المراد باختصاصه بالفعل
لا يوجد في الاسم الا نادرا الى اخر ما سبق وهذا نادر في الاسم
وعدم التغيير الى وزن يختص بالاسم داخل في قوله وضرب
قوله وضرب وضابط هذا ان يكون مبنيا للمجهول من فعل صحيح
فان كان من فعل معتل الفا واللام منع من الصرف وان كان معتل
العين كقيل وبيع صرف لانه غير الى وزن يختص بالاسم لان قيل
وبيع كل منهما على وزن قيل وديك قوله علمين اشار به الى ان

هذين الوزنين انما يمتنعان مع العلمية لا الوصفية قوله مبني بالفعل
اولي بان يكون يدل علي معني في الفعل ولا يدل علي معنى في الاسم
قوله الاصل المراد بالاصل هنا الوصف الذي لما بعد ل عنه الا
لدليل قوله اما يصرح اسمائها وهو الوزن والتانيث والمعرفة
والعجمة والباقي بالاشتقاق قوله وكذلك اذربيجان تشبيه في
اجتماع العلل واذربيجان بفتح الهمزة والذال المعجمة وسكون الراء
الموحدة بعد تحتيه ساكنة فجيم مفتوحة فموحدة ثم نون قوله اذربيجان
بفتح الهمزة والراء وسكون الذال بينهما اقليم من بلاد العجم ومنهم من يقول
اذربيجان بمد الهمزة وضم الذال وسكون الراء المصباح قوله وثنا
ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع واقتصر على هذا لانه المسموع
وباعداه فيه خلاف قوله لانها الخ لبيان لوجه العدل قوله
فقياسه افعل فالمرميات على القياس علم انه معدول عنه وبعضها
اخرجي عن اخر بدل عنه وقوله فقياسه افعل اي لافعلى قوله فاما
اخر الخ مستانف قوله فهي اي اخر قوله باب العدد اي باب
بيان اسما العدد وكان عليه ان يصرح به كما فعل ابن الحاجب
اي باب بيان علم الفاظ العدد وليس المراد بالعدد المعدود
لان النحوي لا يبحث لاباب حقيقة العدد لان النحوي لا
يبحث عن ذلك وانما يبحث عن اسما العدد قوله العدد
المراد بالعدد هنا ما وضع للدلالة على كمية احاد الاشياء ولا
شك ان الواحد يدل على الكمية فالواحد عند النحاة عدد
قوله مطلقا اي ركبت امر لا عطف عليها امر لا قوله مفرده والتثنية
تقدمت مخفوض باضافة اسم العدد اليه اوبين ان كان اسم جنس
او سم جمع قوله مجموع ظاهره جمع تصحيح لمذكر ولمونث او تكسير

كذلك

كذلك واذا كان جمع تكسير كان جمع قلة امر لا والتنوان يكون جمع
تكسير للقلة واما جمع التصحيح ففيه تفصيل فليراجع فاما ان يحمل
كلام المص على اطلاقه ويعلم التفصيل من محل اخر ويقيد بالكثير
وبعبارة اخرى يقول فاما الخ فلعل المص اطلق ليفيد التعميم
والتفصيل يعلم من محل اخر قوله الا المائة مستثنى من
قوله وعاد وثنا مجموع واما الخفض فهو باق على حاله وقوله
المائة اي الا لفظ مائة والخفض فهو باق على حاله قوله
كالعشرة والمائة هذه العبارة مثل عبارة ابن مالك واعترضها
المص بان مقتضاها انها محمولة ويقيسه في جمع التمييز على
العشرة وفي افراده على المائة وليس كذلك واجاب عنه في تعليقه
بان التشبيه في مطلق الجمع والافراد لا في الحمل والقياس فليراجع
قوله المجرورة واما غير المجرورة فتميز بمفرد منصوب واما قوله
كالقبض والنقض والخبط بالتحريك قوله برليل الخ لان السنين
معدودة لا عددا انتهى ما وجد بخط الشيخ يوسف الغيثي فيما
كتبه على شرح الشذور للشيخ جمال الدين ابن هشام رحمه
الله تعالى ونفعنا به وجعلنا من
التابعين لهم في العلم والعمل
وادخلنا الله الجنة وكنا اقي الظل
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله الطاهرين
وصحبه اجمعين
امين